

أبواب النكاح

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

١ — بابُ ما جاء في فضل التزوُّجِ والحَثِّ عَلَيْهِ

١٠٨٦ — حدثنا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ . أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، عَنْ
الْحَجَّاجِ ، عَنْ مَكْحُولٍ ، عَنْ أَبِي الشَّامِلِ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ : قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَرْبَعٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ : الْحَيَاءُ وَالتَّعَطُّرُ
وَالسَّوَاكُ وَالنَّكَاحُ » .

أبواب النكاح

قال القارى في المراقبة : قيل هو مشترك بين الوطء والعقد اشتراكا لفظياً .
وقيل حقيقة في العقد مجاز في الوطء وقيل بقلبه وعليه مشائخنا انتهى . قلت :
قال الحافظ في الفتح النكاح في اللغة الضم والتداخل . وفي الشرع حقيقة في العقد .
مجاز في الوطء على الصحيح . والحجة في ذلك كثرة وروده في الكتاب والسنة
للعقد . حتى قيل إنه لم يرد في القرآن إلا للعقد . قال : وقيل مقول بالاشتراك على
كل منهما ، وبه جزم الزجاجي وهذا الذي يترجح في نظري . وإن كان أكثر
ما يستعمل في العقد انتهى . (أخبرنا حفص بن غياث) بكسر الغين المعجمة
الكوفي القاضي ثقة فقيه تغير حفظه قليلا في الآخر (عن أبي الشمال) بن ضباب
بكسر المعجمة وبموحدين مجهول كذا في الخلاصة والتقريب . وقال في الميزان :
حدث عنه مكحول بحديث : أربع من سنن المرسلين . لا يعرف إلا بهذا الحديث .
قاله أبو زرعة قوله (أربع) أى أربع خصال (من سنن المرسلين) أى فعلا
وقولا . يعنى الذى فعلوها وحشوا عليها . وفيه تغليب . لأن بعضهم كميسى
ما ظهر منه الفعل في بعض الخصال وهو النكاح . قاله القارى في المراقبة . وقيل
المناوى في شرح الجامع الصغير ، المراد أن الأربع من سنن غالب الرسل ،
فزوج لم يختن وعيسى لم يتزوج انتهى . (الحياء) قال العراقي وقع في روايتنا

وفي الباب عَنْ عُثْمَانَ وَثَوْبَانَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو وَجَابِرٍ وَعَكَّافٍ . حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ حَدِيثُ حَسَنٍ غَرِيبٌ .

بفتح الحاء المهملة وبعدها ياء مثناة من تحت وصحفه بعضهم بكسر الحاء وتشديد النون ، وقال ابن القيم في الهدى : روى في الجامع بالنون والياء أى الحناء والحياء ، وسمعت أبا الحجاج الحافظ فيقول الصواب الختان وسقطت النون من الحاشية . كذلك رواه المحاملى عن شيوخ الترمذى . كذا في قوت المفتذى وأورد الخطيب التبريزى هذا الحديث في المشكاة نقلا عن الترمذى هكذا : أربع من سنن المرسلين الحياء ويروى الختان والتعطر الخ . قال القارى في المرقاة : قال الطيبي : اختصر المظهر كلام التوربشتى وقال : فى الحياء ثلاث روايات بالحاء المهملة والياء التحتانية يعنى به ما يقتضى الحياء من الدين ، كستر العورة ، والتزهد عما تأباه المروءة ويذمه الشرع من الفواحش وغيرها ، لا الحياء الجبلى نفسه ، فإنه مشترك بين الناس . وإنه خلق غريزى لا يدخل فى جملة السنن ، وثانها : الختان بخاء معجمة وتاء فوقها نقطتان ، وهى من سنة الأنبياء من لدن إبراهيم عليه الصلاة والسلام إلى زمن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وثالثها : الحناء بالحاء المهملة والنون المشددة . وهذه الرواية غير صحيحة ، ولعلها تصحيف لأنه يحرم على الرجال خضاب اليد والرجل تشبها بالنساء . وأما خضاب الشعر به فلم يكن قبل نبينا صلى الله عليه وسلم ، فلا يصح إسناده إلى المرسلين انتهى ما فى المرقاة . (والتعطر) أى استعمال العطر وهو الطيب .

قوله : (وفى الباب عن عثمان) بن عفان رضى الله عنه مرفوعاً : من كان منكم ذال طول فليتزوج ، فإنه أغض البصر وأحصن للفرج . ومن لا ، فالصوم له وجاء . (وثوبان) أخرجه الترمذى والرويانى ورجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعا . كذا فى التلخيص . (وابن مسعود) أخرجه الجماعة (وعن عائشة) أخرجه ابن ماجه بلفظ : النسكاح من ستنى فمن لم يعمل بستنى فليس منى الحديث . وفى إسناد عيسى بن ميمون وهو ضعيف (وعبد الله بن عمرو) بن العاص أخرجه النسائى وابن ماجه والبيهقى بلفظ : إن لكل عمل شرة ، ولكل شرة فترة ، فمن كان فترته إلى ستنى فقد اهتدى ، ومن كان إلى غير ذلك فقد هلك . (وجابر) أخرجه الجماعة بلفظ : إن النبى صلى الله عليه وسلم قال له يا جابر تزوجت بكرة

حدثنا محمود بن خدّاش . أخبرنا عباد بن العوام ، عن الحجاج
عن مكحول ، عن أبي الشمال ، عن أبي أيوب ، عن النبي صلى الله
عليه وسلم ، نحو حديث حفص .
وروى هذا الحديث هشيم ومحمد بن يزيد الواسطي وأبو معاوية
وغير واحد عن الحجاج ، عن مكحول ، عن أبي أيوب ، ولم يذكر
فيه (عن أبي الشمال) .

أم ثيبا ؟ قال ثيبا الحديث . وأخرج عبد الرزاق في الجامع عن جابر مرفوعا :
أيما شاب تزوج في حداثة سنه عجز شيطانه عصم من دينه (وعكاف) قال في
القاموس . عكاف كشداد ابن وداعة الصحابي انتهى . وقال الحافظ في تعجيل
المنفعة : عكاف بن وداعة الهلالي ، يقال ابن يسر التميمي ، أخرج حديثه أبو علي
ابن السكن ، والعميلي ، في الضعفاء والطبراني ، في مسند الشاميين من طريق برد
ابن سنان عن مكحول عن غصيف بن الحارث عن عطية بن بسر المازني عن
عكاف بن وداعة الهلالي . وأخرج أبو يعلى في مسنده وابن مندة في المعرفة من
طريق بقية بن الوليد عن معاوية بن يحيى عن سليمان بن موسى عن مكحول عن
غصيف بن الحارث عن عطية بن بسر المازني قال : جاء عكاف بن وداعة الهلالي
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا عكاف ألك زوجة ؟ قال : لا . قال :
ولا جارية ؟ قال : لا . قال : وأنت صبيح موسى ؟ قال : نعم الحمد لله ، قال :
فأنت إذن من إخوان الشياطين ، إما أن تكون من رهبان النصارى ، فأنت
منهم . وإما أن تكون منا فاصنع كما نصنع ، فإن من سنتنا النكاح . شراركم
عزابكم ، ويحك يا عكاف ، تزوج الحديث . ثم ذكر الحافظ طرقا أخرى ثم قال :
ولا يخلو طريق من طريقه من ضعف انتهى . قوله (حديث أبي أيوب حديث
حسن غريب) في تحسين الترمذي هذا الحديث نظر ؛ فإنه قد تفرد به أبو الشمال ،
وقد عرفت أنه مجهول إلا أن يقال : إن الترمذي عرفه ولم يكن عنده مجهولا ،
أو يقال إنه حسنه لشواهد فروى نحوه عن غير أبي أيوب . قال الحافظ في
التلخيص بعد ذكر حديث أبي أيوب هذا : رواه أحمد والترمذي ، ورواه ابن
أبي خيثمة وغيره من حديث مليح بن عبد الله عن أبيه عن جده نحوه . ورواه
الطبراني من حديث ابن عباس انتهى .

وَحَدِيثُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ وَعَبَادِ بْنِ الْعَوَّامِ أَصَحُّ .

١٠٨٧ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ . أَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ . أَخْبَرَنَا
سُفْيَانُ بْنُ الْأَعْمَشِ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
يَزِيدَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ شَبَابٌ لَا تَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ . فَقَالَ : « يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ !
عَلَيْكُمْ بِالْبَاءَةِ . فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصْرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ
مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ . فَإِنَّ الصَّوْمَ لَهُ وَجَاءٌ » .

قوله : (ونحن شباب) على وزن سحاب جمع شباب ، قال الأزهرى لم يجمع
فاعل على فعال غيره (لا تقدر على شيء) أى من المال ، وفى رواية البخارى :
لا نجد شيئاً (يا معشر الشباب) المعشر جماعة يشملهم وصف وخصهم بالخطاب
لأن الغالب وجود قوة الداعى فيهم إلى النكاح (وعليكم بالباءة) بالهمزة وتاء
التأنيث ممدوداً . قال النووى فيها أربع لغات : الفصيحة المشهورة الباءة بالمد
والهاء . والثانية الباءة بلامد . والثالثة الباء بالمد بلا هاء . والرابعة الباهة بهائين
بلامد . وأصلها فى اللغة الجماع مشتقة من المباءة وهى المنزل . ومنه مباءة الإبل
وهى مواطئها . ثم قيل لعقد النكاح باءة لأن من تزوج امرأة بوأها منزلاً .
قال واختلف العلماء فى المراد بالباءة هنا على قولين يرجعان إلى معنى واحد :
أصحهما أن المراد معناه اللغوى وهو الجماع . فتقديره من استطاع منكم الجماع
لقدرته على مؤنه وهى مؤن النكاح فليتزوج . ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن
مؤنه فعليه الصوم ليدفع شهوته . والقول الثانى : أن المراد هنا بالباءة مؤن
النكاح سميت باسم ما يلزمها . والذي حمل القائلين بهذا قوله : ومن لم يستطع
فعليه بالصوم . قالوا : والعاجز عن الجماع لا يحتاج إلى الصوم لدفع الشهوة فوجب
تأويل الباءة على المؤن انتهى كلام النووى ملخصاً . (فإنه) أى التزوج (أغض
للبصر) أى أخفض وأدفع لعين المتزوج عن الأجنبية من غض طرفه أى خفضه
وكفه (وأحصن) أى أحفظ (للفرج) أى عن الوقوع فى الحرام (فإن الصوم
له وجاء) بكسر الواو وبالماء أى كسر لشهوته ، وهو فى الأصل رضى الحصىتين

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ . أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عَمَارَةَ ، نَحْوَهُ . وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَ هَذَا . وَرَوَى أَبُو مُعَاوِيَةَ وَالْمَحَارِبِيُّ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، نَحْوَهُ .

٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّبَتُّلِ

١٠٨٨ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا : أَخْبَرَنَا

وَدَقَّعَهُمَا لِتَضَعِفَ الْفَحْوَلَةُ . فَالْمَعْنَى أَنَّ الصَّوْمَ يَقْطَعُ الشَّهْوَةَ وَيُدْفِعُ شَرَّ الْمَنِيِّ كَالْوَجَاءِ قَوْلُهُ (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ .

قَوْلُهُ : (وَرَوَى أَبُو مُعَاوِيَةَ وَالْمَحَارِبِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْخ) أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي صَحِيحِهِ بِهَذَا السَّنَدِ . وَبِالسَّنَدِ الْمَتَّقَمِ كِلَيْهِمَا . وَإِبْرَاهِيمُ هَذَا هُوَ النَّخَعِيُّ . وَالْمَحَارِبِيُّ هَذَا هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنُ زِيَادٍ أَبُو مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ لَا بَأْسَ بِهِ .

تَنْبِيْهُ : اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى تَحْرِيمِ الْاسْتِمْنَاءِ لِأَنَّهُ أُرْشِدٌ عِنْدَ الْعِجْزِ عَنِ الزَّوْجِ إِلَى الصَّوْمِ الَّذِي يَقْطَعُ الشَّهْوَةَ فَلَوْ كَانَ الْاسْتِمْنَاءُ مَبَاحًا لَكَانَ الْإِرْشَادُ لِيَهْ أَسْهَلُ . وَتَعَقَّبَ دَعْوَى كَوْنِهِ أَسْهَلًا لِأَنَّ التَّرْكَ أَسْهَلُ مِنَ الْفِعْلِ . وَقَدْ أَبَاحَ الْاسْتِمْنَاءَ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ . وَهُوَ عِنْدَ الْخَنَابِلَةِ وَبَعْضِ الْخَنَفِيَّةِ لِأَجْلِ تَسْكِينِ الشَّهْوَةِ كَذَا فِي فَتْحِ الْبَارِي .

قُلْتُ : فِي الْاسْتِمْنَاءِ ضَرَرٌ عَظِيمٌ عَلَى الْمُسْتَمْنِ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ . فَالْحَقُّ أَنَّ الْاسْتِمْنَاءَ فِعْلٌ حَرَامٌ لَا يَجُوزُ ارْتِكَابُهُ لَا لِفَرْضِ تَسْكِينِ الشَّهْوَةِ . وَلَا لِفَرْضِ آخَرٍ وَزَمْنُ أَبَاحِهِ لِأَجْلِ التَّسْكِينِ فَقَدْ غَفَلَ غَفْلَةً شَدِيدَةً وَلَمْ يَتَأَمَّلْ فِيمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ . هَذَا مَا عِنْدِي وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّبَتُّلِ

هُوَ فِي الْأَصْلِ الْانْقِطَاعُ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْانْقِطَاعُ مِنَ النِّسَاءِ وَتَرْكُ الزَّوْجِ .

عَبْدُ الرَّزَاقِ . أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ : « رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى عُمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبْتُلَ . وَلَوْ أْذِنَ لَهُ لَأَخْتَصَيْنَا » .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

قوله : (رد رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل) أى لم يأذن له حين استأذنه بل نهاه عنه . قال النووي : وهذا عند أصحابنا محمول على من تافت نفسه ووجد مؤنه (ولو أذن له لاختصينا) أى لجعل كل منا نفسه خصياً كيلا يحتاج إلى النساء . قال الطيبي كمان الظاهر أن يقول : ولو أذن له لتبتلنا . ولكنه عدل عن هذا الظاهر إلى قوله : لاختصينا لإرادة المبالغة . أى لبنا لفنا في التبتل حتى يفضى بنا الاختصاء . ولم يرد به حقيقة الاختصاء لأنه حرام . وقيل بل هو على ظاهره ، وكان ذلك قبل النهى عن الاختصاء . ويؤيده توارد استيذان جماعة من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك كأبي هريرة وابن مسعود وغيرهما كذا في فتح الباري . قال النووي وهذا محمول على أنهم كانوا يظنون جواز الاختصاء باجتهادهم ، ولم يكن ظنهم هذا موافقاً فإن الاختصاء في الآدمي حرام صغيراً كان أو كبيراً . قال البغوي : وكذا يحرم خصاء كل حيوان لا يؤكل ، وأما المأكول فيجوز خصاؤه في صغره ويحرم في كبره انتهى . قلت يدل على عدم جواز خصاء البهائم مطلقاً صغيرة كانت أو كبيرة مأكولة كانت أو غير مأكولة ما أخرجه البزار قال الشوكاني في النيل بإسناد صحيح من حديث ابن عباس : إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صبر الروح ، وعن إخصاء البهائم نهياً شديداً . وأخرجه أيضاً البيهقي في سننه الكبرى . ويؤيد هذا الحديث ما رواه أحمد والطحاوي بإسناد ضعيف عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن إخصاء الخيل والبهائم ، ثم قال ابن عمر : فيها نماء الخلق . قال الشوكاني في النيل تحت هذا الحديث فيه دليل على تحريم خصى الحيوانات . وقول ابن عمر : فيها نماء الخلق أى زيادته إشارة إلى أن الخصى تنمو به الحيوانات ، ولكن ليس كل ما كان جالبا لنفع يكون حلالاً ، بل لابد من عدم المانع وإيلام الحيوان ، ههنا مانع لأنه إيلام لم يأذن به الشارع بل نهى عنه انتهى كلام

١٠٨٩ - حدثنا أبو هشام الرقاعي وزيد بن أوزم وإسحاق بن إبراهيم البصري ، قالوا : أخبرنا معاذ بن هشام عن أبيه عن عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التبتل » .

الشوكاني . وقد استدل بعض الصحابة والتابعين على عدم جواز إخصاء البهائم بقوله تعالى : (ولا ضلهم ولا منينهم ولا مرهم فليبتكن آذان الأنعام ، ولا مرهم فليغيرن خلق الله) قال الحافظ ابن كثير في تفسيره : (ولا مرهم فليغيرن خلق الله) قال ابن عباس يعني بذلك خصي الدواب وكذا روى عن ابن عمر وأنس وسعيد ابن المسيب وعكرمة وأبي عياض وقتادة وأبي صالح والثوري . وقد ورد في حديث النهي عن ذلك انتهى . وقيل المراد بتغيير خلق الله في هذه الآية تغيير دين الله في تفسير ابن كثير : وقال ابن عباس في رواية عنه ومجاهد وعكرمة وإبراهيم النخعي ، والحسن وقتادة والحكم والسدي والضحاك وعطاء الخراساني : (ولا مرهم فليغيرن خلق الله) يعني دين الله عز وجل وهذا كقوله تعالى : (أقم وجهك للدين حنيفا ؛ فطرة الله التي فطر الناس عليها ؛ لا تبدل خلق الله) على قول من جعل ذلك أمرا أي لا تبدلوا فطرة الله ودعوا الناس إلى فطرتهم انتهى . قلت : لو تأملت وتدبرت في الآيتين ظهر لك أن المراد بتغيير خلق الله في الآية الأولى هو تغيير الصورة وأن المراد بتبديل خلق الله في الآية الثانية هو تبديل دين الله . ويدل على أن المراد بتغيير خلق الله في الآية الأولى هو تغيير الصورة ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن مسعود : قال لعن الله الواشحات والمستوشحات والمنتمصات والمتفلقات للحسن . المتغيرات خلق الله الحديث . وقد استدل من قال بجواز إخصاء البهائم بما ورد من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين موجوتين . قالوا : لو كان إخصاء الحيوان المسأول حراما . لما ضحى بالكبش الموجوء البتة . وفي هذا الاستدلال نظر كما لا يخفى على المتأمل . وقد بسطت الكلام في هذه المسألة في رسالتي إرشاد الهائم إلى حكم إخصاء البهائم . قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

قوله : (نهى عن التبتل) قال الجزري في النهاية : التبتل الانقطاع عن النساء .

وَرَزَادُ زَيْدِ بْنِ أَخْزَمَ فِي حَدِيثِهِ (وَقَرَأَ قَتَادَةُ : وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رَسُولًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً) .

وفي الباب عن سَعْدِ وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ .
حَدِيثُ سَمُرَةَ حَدِيثُ حَسَنِ غَرِيبٌ . وَرَوَى الْأَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْحَسَنِ . عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ . وَيُقَالُ : كِلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ .

وترك النكاح . وامرأة بتول منقطعة عن الرجال لاشهوة لها فيهم . وبها سميت مريم أم المسيح عليهما السلام . وسميت الفاطمة البتول لانقطاعها عن نساء زمانها فضلاً وديناً وحسباً . وقيل لانقطاعها عن الدنيا إلى الله تعالى انتهى . قوله (ولقد أرسلنا رسلاً من قبلك الخ) يعني أن النكاح من سنة المرسلين فلا ينبغي تركها أصلاً . وقد استدلت عائشة بهذه الآية على منع التبطل روى النسائي عن سعد ابن هشام : أنه دخل على أم المؤمنين عائشة قال قلت لاني أريد أن أسألك عن التبطل فما ترى فيه ؟ قالت فلا تفعل . أما سمعت الله عز وجل يقول (ولقد أرسلنا رسلاً من قبلك وجعلنا لهم أزواجاً وذرية) فلا تبطل .

قوله : (وفي الباب عن سعد) بن أبي وقاص أخرجه الطبراني وفيه : أن الله أبدلنا بالرهبانية الحنيفية السمحة . كذا في النيل (وأنس بن مالك) أخرجه أحمد بلفظ : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالباءة وينهى عن التبطل نهياً شديداً . ويقول تزوجوا الودود الولود فإنى مكاثركم بالأنبياء يوم القيامة . وأخرجه أيضاً ابن حبان وصححه وذكره في مجمع الزوائد في موضعين ، وحسن إسناده في أحدهما كذا في النيل (وعائشة) أخرجه النسائي بلفظ حديث الباب (وابن عباس) أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم والطبراني مرفوعاً بلفظ : لا ضرورة في الإسلام . قال الحافظ في التلخيص : وهو من رواية عطاء عن عكرمة عنه . ولم يقع منسوباً فقال ابن طاهر هو ابن وزار وهو ضعيف لكن في رواية الطبراني ابن أبي الخوار وهو موثق انتهى .

قوله : (حديث سمرة حديث حسن غريب) فيه أن في سماع الحسن عن سمرة خلافاً مشهوراً .

٣ - باب ما جاء في من ترضون دينه فزوجه

١٠٩٠ - حدثنا قتيبة . أخبرنا عبد الحميد بن سليمان عن ابن عجلان ، عن ابن وثيمة النضري ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه ، فزوجه . إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض » . وفي الباب عن أبي حاتم المزني وعائشة . حديث أبي هريرة ، قد خولف عبد الحميد

باب ما جاء في من ترضون دينه فزوجه

قوله : (أخبرنا عبد الحميد بن سليمان) الخ زاعى أبو عمر المدني نزيل بغداد ضعيف من الثامنة (عن ابن وثيمة) بفتح واو وكسر مثله وسكون ياء اسمه زفر الدمشقي مقبول من الثالثة قوله (إذا خطب إليكم) أى طلب منكم أن تزوجه امرأة من أولادكم وأقاربكم (من ترضون) أى تستحسنون (دينه) أى ديانته (وخلقه) أى معاشرته (فزوجه) أى إياها (إلا تفعلوا) أى إن لم تزوجوا من ترضون دينه وخلقه وترغبوا في مجرد الحسب والجمال أو المال (وفساد عريض) أى ذو عرض أى كبير ، وذلك لأنكم إن لم تزوجوها إلا من ذى مال أو جاه ، ربما يبق أكثر نسائكم بلا أزواج ، وأكثر رجالكم بلا نساء ، فيكثر الافتتان بالزنا ، وربما يلحق الأولياء عار فتهيج الفتن والفساد ، ويترتب عليه قطع النسب وقلة الصلاح والعفة . قال الطيبي : وفي الحديث دليل للمالك ، فإنه يقول لا يراعى في الكفاة إلا الدين وحده . ومذهب الجمهور : أنه يراعى أربعة أشياء الدين والحرية والنسب والصنعة ، فلا تزوج المسلمة من كافر ، ولا الصالحة من فاسق ، ولا الحرة من عبد ، ولا المشهورة النسب من الحامل ، ولا بنت تاجر أو من له حرفة طيبة بمن له حرفة خبيثة أو مكروهة ، فإن رضيت المرأذ أو وليها بغير كفء صح النكاح كذا في المرقاة .

قوله : (وفي الباب عن أبي حاتم المزني) أخرجه الترمذي (وعائشة) أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس ، وكان بمن شهد بدرأ مع النبي صلى الله عليه وسلم تبني سالما وأنسكه ابنة أخيه الوليد بن عتبة بن ربيعة ، وهو مولى

ابن سُلَيْمَانَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، فَرَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ .
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مُرْسَلًا . قَالَ مُحَمَّدٌ :
وَحَدِيثُ اللَّيْثِ أَشْبَهُهُ . وَلَمْ يَعُدَّ حَدِيثَ عَبْدِ الْحَمِيدِ مَحْفُوظًا .

١٠٩١ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو . أَخْبَرَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ هُرْمَزٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ وَسَعِيدِ ابْنَيْ عُبَيْدٍ ، عَنْ أَبِي
حَاتِمِ الْمَزْنِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا جَاءَ كُمْ مِنْ
تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ ، إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ » .
قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ ! وَإِنْ كَانَ فِيهِ ؟

قَالَ : « إِذَا جَاءَ كُمْ مِنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ » ثَلَاثَ
مَرَّاتٍ . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . وَأَبُو حَاتِمِ الْمَزْنِيُّ لَهُ صُحْبَةٌ .
وَلَا نَعْرِفُ لَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ .

٤ — بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ تَنْكِحُ عَلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ

١٠٩٢ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى . أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ
الْأَزْرَقُ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرٍ ؛ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّ الْمَرْأَةَ تَنْكِحُ عَلَى دِينِهَا وَمَالِهَا وَجَمَالِهَا . فَعَلَيْكَ

امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ . وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ . قَوْلُهُ (مُرْسَلًا)
أَيُّ مَنْقُطَعًا بِعَدَمِ ذِكْرِ ابْنِ وَثِيمَةَ قَوْلُهُ (وَلَمْ يَعُدَّ حَدِيثَ عَبْدِ الْحَمِيدِ مَحْفُوظًا) لِأَنَّهُ
ضَعِيفٌ ، وَأَمَّا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ثَبَتَ . قَوْلُهُ (وَإِنْ كَانَ فِيهِ) أَيُّ شَيْءٍ مِنْ قِلَّةِ
الْمَالِ أَوْ عَدَمِ الْكَفَاءَةِ . قَوْلُهُ (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ) فِي سَنَدِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
مُسْلِمٍ بْنُ هُرْمَزٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ نَازِلٌ بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ .
قَوْلُهُ (وَأَبُو حَاتِمِ الْمَزْنِيُّ لَهُ صُحْبَةٌ) وَقِيلَ لَا صُحْبَةَ لَهُ كَذَا فِي التَّقْرِيبِ .

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ يَنْكِحُ عَلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ

قَوْلُهُ : (تَنْكِحُ) بِصِيغَةِ الْجَهْلِ (عَلَى دِينِهَا) أَيُّ لِأَجْلِ دِينِهَا فَعَلِيَ بِمَعْنَى اللَامِ
لَهَا فِي الصَّحِيحِينَ : تَنْكِحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ : لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَلِجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا . الْحَدِيثُ

بِذَاتِ الدِّينِ . تَرَبَّتْ يَدَاكَ .

وفى البابِ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ وَعَائِشَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبِي سَعِيدٍ . حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ .

٥ — بابُ مَا جَاءَ فِي النَّظَرِ إِلَى الْمَخْطُوبَةِ

١٠٩٣ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ . أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ

حَدَّثَنِي عَاصِمُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرْنُفِيِّ ، عَنْ الْمُغِيرَةِ ابْنِ شُعْبَةَ : أَنَّهُ خَطَبَ امْرَأَةً ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنْظِرْ لِنَفْسِكَ فَإِنَّهُ أُخْرَى أَنْ يُؤْذِمَ بَيْنَكُمَا » .

(فعليك بذات الدين) قال القاضى رحمه الله : من عادة الناس أن يرغبوا فى النساء ويختاروها لإحدى الخصال ، واللائق بذوى المروءات وأرباب الديانات أن يكون الدين مطمح نظرهم فيما يأتون ويذرون ، لاسيما فيما يدوم أمره ويعظم خطره انتهى . وقد وقع فى حديث عبد الله بن عمر وعند ابن ماجه والبخارى والبيهقى رفعه : لا تزوجوا النساء لحسنهن فعسى حسنهن أن يرديهن ، ولا تزوجوهن لأموالهن فعسى أموالهن أن تطغيهن ، ولكن تزوجوهن على الدين . ولأمة سوداء ذات دين أفضل . (تربت يدك) قال الجزرى فى النهاية يقال ترب الرجل إذا اقتقر أى لصق بالتراب وأترب إذا استغنى وهذه الكلمة جارية على السنة العرب ، لا يريدون بها الدعاء على المخاطب ، ولا وقوع الأمر به . قال وكثيراً ترد للعرب ألفاظ ظاهرها الذم ، وإنما يريدون بها المدح كقولهم : لا أبلك ، ولا أم لك ، ولا أرض لك . ونحو ذلك انتهى . قوله (وفى الباب عن عوف بن مالك وعائشة) لينظر من أخرج حديثهما (وعبد الله بن عمرو) أخرجه ابن ماجه وتقدم لفظه وأخرجه أيضاً البخارى والبيهقى (وأبى سعيد) أخرجه الحاكم وابن حبان بلفظ تنكح المرأة على إحدى ثلاث خصال : جمالها ودينها وخلقتها فعليك بذات الدين والخلق . قوله (حديث جابر حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم .

باب ما جاء فى النظر إلى المخطوبة

قوله : (فإنه) أى النظر إليها (أخرى) أى أجدر وأولى والنسب (أن يؤذم بينكما)

وَفِي الْبَابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ وَجَابِرٍ وَأَنْسٍ وَأَبِي حُمَيْدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ .
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ ،
وَقَالُوا : لَا بَأْسَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا مَا لَمْ يَرِ مِنْهَا مُحَرَّمًا . وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ

أَيُّ بَأْسٍ يُولَفُ وَيُوفَقُ بَيْنَكَ ، قَالَ ابْنُ الْمَلِكِ : يَقَالُ أَدَمُ اللَّهُ بَيْنَكَ بِأَدَمِ أَيُّ أَدَمًا بِالسُّكُونِ
أَصْلَحَ وَالْف ، وَكَذَا أَدَمُ فِي الْفَاتِحِ الْأَدَمُ وَالْإِيدَامُ الْإِصْلَاحُ وَالتَّوْفِيقُ مِنْ
أَدَمِ الطَّعَامِ وَهُوَ لِإِصْلَاحِهِ بِالْإِيدَامِ ، وَجَعَلَهُ مُوَافِقًا لِلطَّاعِمِ . وَالتَّقْدِيرُ يُؤَدِمُ بِهِ .
فَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ أَقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ ثُمَّ حُذِفَ أَوْ نَزَلَ الْمُتَعَدِي مَنْزِلَةَ اللَّازِمِ ، أَيُّ يَوْقَعُ
الْأَدَمُ بَيْنَكَ يَعْنِي يَكُونُ بَيْنَكَ الْآلِفَةُ وَالْحُبَّةُ ، لِأَنَّهُ تَزَوَّجَهَا إِذَا كَانَ بَعْدَ مَعْرِفَةٍ
فَلَا يَكُونُ بَعْدَهَا غَالِبًا ثَدَامَةً . وَقِيلَ بَيْنَكَ نَائِبُ الْفَاعِلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ)
بِالرَّفْعِ كَذَا فِي الْمَرْقَاةِ . قَوْلُهُ (وَفِي الْبَابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ) قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِذَا أَلْقَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي قَلْبِ امْرَأَةٍ خُطْبَةً أَمْرًا فَلَا
بَأْسَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا . أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ . وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا ابْنُ حِبَّانَ وَالحَاكِمُ
وَصَحَّاحُهُ وَسَكَتَ عَنْهُ الْحَافِظُ فِي التَّلْخِيصِ (وَجَابِرٌ) قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَقُولُ : إِذَا خُطِبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ فَقَدَّرَ أَنْ يَرَى مِنْهَا بَعْضَ مَا يَدْعُوهُ إِلَى نَسَاكِهَا
فَلْيَفْعَلْ . أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ (وَأَنْسٍ) . أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالدَّارِقُطْنِيُّ وَالحَاكِمُ
وَأَبُو عَوَانَةَ وَصَحَّاحُهُ وَهُوَ مِثْلُ حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ (وَأَبِي حُمَيْدٍ) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مَرْفُوعًا :
إِذَا خُطِبَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَلَا جَنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا ، إِذَا كَانَ إِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَيْهَا
لِخُطْبَةٍ ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَعْلَمُ . وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الطَّبْرَانِيُّ وَالبُزَارِيُّ ، وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ
فِي التَّلْخِيصِ وَسَكَتَ عَنْهُ ، وَقَالَ فِي جَمْعِ الزَّوَانِدِ : رَجُلَانِ أَحْمَدُ رَجُلَانِ الصَّحِيحِ
(وَأَبِي هُرَيْرَةَ) قَالَ كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ
تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنْظَرْتُ إِلَيْهَا ؟
قَالَ لَا . قَالَ فَادْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا ، فَإِنْ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَحْمَدُ
وَالنَّسَائِيُّ قَوْلُهُ (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ
وَابْنُ حِبَّانَ وَصَحَّاحُهُ . قَوْلُهُ (وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَقَالُوا
لَا بَأْسَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا الْخ) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ تَحْتَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ :
فِيهِ اسْتِحْبَابُ النَّظَرِ إِلَى مَنْ يَرِيدُ تَزَوُّجَهَا . وَهُوَ مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ

وإِسْحَاقَ . وَمَعْنَى قَوْلِهِ (أُخْرَى أَنْ يُؤَدَّمَ بَيْنَكُمَا) قَالَ : أُخْرَى أَنْ تَدُومَ
الْمُودَّةُ بَيْنَكُمَا .

٦ - بابُ مَا جَاءَ فِي إِعْلَانِ النِّكَاحِ

١٠٩٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ . أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ . أَخْبَرَنَا أَبُو بَلَجٍ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ الْجُمَحِيِّ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَسَاوِرُ السُّكُوفِيِّينَ ، وَأَحْمَدُ وَجَاهِرُ الْعُلَمَاءِ . وَحَكَى الْقَاضِي عَنْ قَوْمٍ كَرَاهَتِهِ ،
وَهَذَا خَالَفَ لَصَرِيحِ هَذَا الْحَدِيثِ وَخَالَفَ لِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى جَوَازِ النَّظَرِ لِلْحَاجَةِ
عِنْدَ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالشَّهَادَةِ . ثُمَّ إِنَّهُ إِنَّمَا يُبَاحُ لَهُ النَّظَرُ إِلَى وَجْهِهَا وَكَفِّهَا فَقَطْ
لَا نَهْيٌ لَيْسَا بِعَوْرَةٍ ، وَلَئِنْ يَسْتَدِلُّ بِالْوَجْهِ عَلَى الْإِجْمَالِ ، وَبِالسُّكُوفِيِّينَ عَلَى خُصُوبَةِ
الْبَدَنِ أَوْ عَدَمِهَا . هَذَا مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ ، وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : يَنْظُرُ إِلَى
مَوَاضِعِ اللَّحْمِ . وَقَالَ دَاوُدُ : يَنْظُرُ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِهَا . وَهَذَا خَطَأٌ ظَاهِرٌ تَنَازَعُ
لِأَصُولِ السُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ ، ثُمَّ مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَالْجَوْهَرِ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ
فِي جَوَازِ النَّظَرِ رِضَاهَا بَلْ لَهُ ذَلِكَ فِي غَفْلَتِهَا ، وَمَنْ غَيْرُ نَقْدِمْ إِعْلَامٍ . لَكِنْ قَالَ
مَالِكٌ : أَكْرَهُ نَظْرَهُ فِي غَفْلَتِهَا خَافَةَ مِنْ وَقُوعِ نَظَرِهِ عَلَى عَوْرَةٍ . وَعَنْ مَالِكٍ رَوَايَةٌ
ضَعِيفَةٌ : أَنَّهُ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا ، وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَدْ أَدْنَى فِي ذَلِكَ مَطْلَقًا وَلَمْ يَشْتَرِطْ اسْتِئْذَانَهَا ، وَلَئِنْهَا نَسْتَحْيِي غَالِبًا مِنَ الْإِذْنِ
انْتَهَى كَلَامُ النَّوَوِيِّ .

قوله : (قَالَ أُخْرَى أَنْ تَدُومَ الْمَحَبَّةُ بَيْنَكُمَا) قَالَ فِي النِّهَايَةِ : أُخْرَى أَنْ يُؤَدَّمَ
بَيْنَكُمَا الْمَحَبَّةُ وَالْإِتِّفَاقُ يَقَالُ أَدَمَ اللَّهُ بَيْنَكُمَا يَأْدُمُ أَدَمًا بِالسُّكُونِ أَيْ أَلْفَ وَوَقْفَ
وَكَذَلِكَ أَدَمَ يُوْدَمُ بِالْمَدِّ انْتَهَى .

بابُ مَا جَاءَ فِي إِعْلَانِ النِّكَاحِ

قوله : (أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ) بِالتَّصْغِيرِ ابْنُ بَشِيرٍ بوزن عظيم ، ابنُ الْقَاسِمِ بْنِ دِينَارٍ
السُّلَمِيِّ أَبُو . مَوَايَةِ الْوَاسِطِيِّ ثَقَّةٌ ثَبَتَ كَثِيرُ التَّدْلِيلِ وَالْإِرْسَالِ (أَخْبَرَنَا أَبُو بَلَجٍ)
بِفَتْحِ الْمَوْحِدَةِ وَسُكُونِ اللَّامِ بَعْدَهَا جَمِيعُ السُّكُوفِيِّينَ ثُمَّ الْوَاسِطِيُّ ، صَدُوقٌ رُبَّمَا أَخْطَأَ
مِنَ الْخَامِسَةِ وَهُوَ أَبُو بَلَجٍ السُّكُوفِيُّ (الْجُمَحِيُّ) بضم الجيم وفتح الميم وبالحاء المهملة
منسوب إلى جمع بن عمرو كذا في المغني .

« فَصْلُ مَا بَيْنَ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ الدَّفُّ وَالصَّوْتُ ». وفي الباب عن عائشة وجابر والربيع بنت معوذ. حديث محمد بن حاطب حديث حسن .

قوله : (وفصل ما بين الحلال والحرام) أى فرق ما بينهما (الصوت) قال الجزرى فى النهاية : يريد إعلان النكاح وذلك بالصوت والذكر به فى الناس يقال له صوت وصيت انتهى . (والدف) بضم الدال وفتحها ، قال القارى فى المرقاة : الصوت أى الذكر والتشهير ، والدف أى ضربه فإنه يتم به الإعلان . قال ابن الملك : ليس المراد أن لا فرق بين الحلال والحرام فى النكاح إلا هذا الأمر ، فان الفرق يحصل بحضور الشهود عند العقد بل المراد الترغيب إلى إعلان أمر النكاح بحيث لا يخفى على الأبعد . فالسنة إعلان النكاح بضرب الدف وأصوات الحاضرين بالتهنئة أو النغمة فى إنباش الشعر المباح . وفى شرح السنة معناه : إعلان النكاح واضطراب الصوت به ، والذكر فى الناس كما يقال : فلان ذهب صوته فى الناس . وبعض الناس يذهب به إلى السماع وهذا خطأ يعنى السماع المتعارف بين الناس الآن انتهى كلام القارى .

قلت : الظاهر عندى والله تعالى أعلم أن المراد بالصوت ههنا الغناء المباح ، فإن الغناء المباح بالدف جائز فى العرس ، يدل عليه حديث الربيع بنت معوذ الآتى فى هذا الباب ، وهو حديث صحيح أخرجه البخارى وفيه : فجعلت جواريات لنا يضربن بالدف ، ويندبن من قتل من آبائى يوم بدر . قال المهلب : فى هذا الحديث إعلان النكاح بالدف والغناء المباح انتهى . وروى البخارى فى صحيحه عن عائشة أنها زفت امرأة إلى رجل من الأنصار ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يا عائشة ما كان معكم لهو فإن الأنصار يعجبهم اللهو . قال الحافظ فى رواية شريك : فقال فهل بعثتم معها جارية تضرب بالدف وتغنى . وأخرج النسائى من طريق عاصم بن سعد عن قرظة بن كعب وأبى مسعود الأنصارين قال : إنه رخص لنا فى اللهو عند العرس الحديث ، وصححه الحاكم . وللطبرانى من حديث السائب بن يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم : وقيل له أترخص فى هذا ؟ قال نعم إنه نكاح لا سماع ، أشيدوا النكاح انتهى . قوله (حديث محمد بن حاطب حديث حسن)

وَأَبُو بَلَجٍ اسْمُهُ بَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ ، وَيُقَالُ ابْنُ سُلَيْمٍ أَيْضًا .
 وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاطِبٍ قَدْ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ غُلَامٌ صَغِيرٌ .
 ١٠٩٥ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ . أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ . أَخْبَرَنَا
 عَيْسَى بْنُ مَيْمُونٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَعْلِنُوا هَذَا النِّكَاحَ وَاجْعَلُوهُ فِي الْمَسَاجِدِ ، وَاضْرِبُوا
 عَلَيْهِ بِالْأُفُوفِ » . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ فِي هَذَا الْبَابِ . وَعَيْسَى
 ابْنُ مَيْمُونٍ الْأَنْصَارِيُّ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ .

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالذَّهَلِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ وَالْحَاكِمُ قَوْلَهُ (أَعْلِنُوا هَذَا النِّكَاحَ) أَيْ بِالْبَيْتَةِ
 فَالْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ أَوْ بِالِإِظْهَارِ وَالِاشْتِهَارِ فَالْأَمْرُ لِلِاسْتِحْبَابِ كَمَا فِي قَوْلِهِ (وَاجْعَلُوهُ
 فِي الْمَسَاجِدِ) وَهُوَ لِأَنَّهُ أَدْعَى لِلِإِعْلَانِ أَوْ لِحَصُولِ بَرَكَةِ الْمَسْكَانِ (وَاضْرِبُوا
 عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى النِّكَاحِ (بِالْأُفُوفِ) لَكِنْ غَارِجُ الْمَسْجِدِ . وَقَالَ الْفَقَهَاءُ : الْمُرَادُ
 بِالْأُفُوفِ مَا لَا جُلُجْلَ لَهُ . كَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْهَامِ قَالَ الْحَافِظُ : وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ
 « وَاضْرِبُوا » عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْتَصُّ بِالنِّسَاءِ لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ ، وَالْأَحَادِيثُ الْقَوِيَّةُ
 فِيهَا الْإِذْنُ فِي ذَلِكَ لِلنِّسَاءِ فَلَا يَلْتَحِقُ بِهِنَ الرِّجَالُ لِعُمُومِ النَّهْيِ عَنِ التَّشْبِيهِ بِهِنَ أَنْتَهَى .
 قُلْتُ وَكَذَلِكَ الْغَنَاءُ الْمُبَاحُ فِي الْعَرَسِ يَخْتَصُّ بِالنِّسَاءِ فَلَا يَجُوزُ لِلرِّجَالِ . قَوْلُهُ
 (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ) كَذَا فِي النَّسَخِ الْحَاضِرَةِ وَأُورِدَ هَذَا الْحَدِيثَ الشَّيْخُ
 وَلِيُّ الدِّينِ فِي الْمَشْكَاةِ وَقَالَ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَقَالَ هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَلَمْ يَذْكُرْ
 لَفْظَ حَسَنٍ . وَكَذَلِكَ أُورِدَ الشُّوْكَانِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي النَّيْلِ . وَقَالَ قَالَ التِّرْمِذِيُّ هَذَا
 حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَلَمْ يَذْكُرْ هُوَ أَيْضًا لَفْظَ حَسَنٍ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ النَّسَخَةَ الَّتِي كَانَتْ
 عِنْدَ صَاحِبِ الْمَشْكَاةِ وَعِنْدَ الشُّوْكَانِيِّ هِيَ الصَّحِيحَةُ ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهَا تَضْعِيفُ
 التِّرْمِذِيِّ عَيْسَى بْنُ مَيْمُونٍ أَحَدَ رَوَاةِ هَذَا الْحَدِيثِ . وَقَدْ صَرَحَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ
 بِضَعْفِ هَذَا الْحَدِيثِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . وَأَخْرَجَ ابْنُ مَاجَهٍ هَذَا الْحَدِيثَ بِلَفْظٍ :
 أَعْلِنُوا هَذَا النِّكَاحَ وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْأُفُوفِ . وَفِي سَنَدِهِ خَالِدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَهُوَ
 مَتْرُوكٌ . وَأَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ
 بِلَفْظٍ : أَعْلِنُوا النِّكَاحَ وَلَيْسَ فِيهِ : وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْأُفُوفِ . قَوْلُهُ (وَعَيْسَى بْنُ
 مَيْمُونٍ الْأَنْصَارِيُّ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ) عَيْسَى بْنُ مَيْمُونٍ هَذَا هُوَ مَوْلَى الْقَاسِمِ

وَعِيسَى بْنُ مَيْمُونٍ الَّذِي يَرَوِي عَنْ ابْنِ نَجِيحٍ التَّفْسِيرَ هُوَ ثِقَةٌ .

١٠٩٦ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْعَدَةَ الْبَصْرِيُّ أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ .

أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ ذَكْوَانَ ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِتِ مُعَوَّذٍ قَالَتْ : جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَخَلَ عَلَى غَدَاةَ بَنِي بِي . فَجَلَسَ عَلَى فِرَاشِي كَمَا جَلَسَ مِنِّي ، وَجَوَيزَاتُ لَنَا يَضْرِبْنَ بِدِفُوفِهِنَّ وَيَنْدُبْنَ مَنْ قُتِلَ

ابن محمد يعرف بالواسطي . قال البخاري منذكر الحديث ، وقال ابن حبان يروي أحاديث كلها موضوعات (وعيسى بن ميمون الذي يروي عن أبي نجيح التفسير هو ثقة) قال الحافظ في تهذيب التهذيب : عيسى بن ميمون الجرشي المكي أبو موسى المعروف بابن دابة وهو صاحب التفسير ، وروي عن مجاهد وابن أبي نجيح ، وعنه السفينان وغيرهما . قال الدوري عن ابن معين ليس به بأس . وقال ابن المديني ثقة كان سفيان يقدمه على ورقاه . وقال الساجي ثقة . وثقه أيضاً الترمذي وأبو أحمد الحاكم والدارقطني وغيرهم انتهى مختصراً . قوله (عن الربيع) بضم الراء وفتح الموحدة وتشديد الياء المكسورة (بنت معوذ) بكسر الواو المشددة (غداة بني) بصيغة المجهول (بي) وفي رواية الشيخين : على أي سلمت وزففت إلى زوجي والبناء الدخول بالزوجة ، وبين ابن سعد أنها تزوجت حينئذ إياس بن البكير الليثي وأنها ولدت له محمد بن إياس قيل له صحبة (كجلسك مني) بكسر اللام أي مكانك خطاب لمن يروي الحديث عنها وهو خالد بن ذكوان ، قال الحافظ في الفتح . قال الكرماني هو محمول على أن ذلك كان من وراء حجاب ، أو كان قبل نزول آية الحجاب ، أو جاز النظر للحاجة ، أو عند الأمن من الفتنة انتهى . قال الحافظ والآخر هو المعتمد . والذي وضع لنا بالأدلة القوية أن من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم جواز الخلوة بالأجنبية والنظر إليها . وهو الجواب الصحيح عن قصة أم حرام بنت ملحان في دخوله عليها ونومه عندها وتفليتها رأسه ، ولم يكن بينهما محرمة ولا زوجية انتهى كلام الحافظ واعترض القاري في المرقاة على كلام الحافظ هذا فقال : هذا غريب فإن الحديث لا دلالة فيه على كشف وجهها ، ولا على الخلوة بها ، بل

مِنْ آبَائِي يَوْمَ بَدْرٍ . إِلَى أَنْ قَالَتْ إِحْدَاهُنَّ : (وَفِينَا نَبِيٌّ يُعَلِّمُ مَا فِي غَدِ)
 فَقَالَ لَهَا « أَسْكُتِي عَنْ هَذِهِ ، وَقُولِي الَّذِي كُنْتِ تَقُولِينَ قَبْلَهَا » .
 وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

يناقيا مقام الزفاف ، وكذا قولها لجعلت جوهرات لنا يضررن بالدف الخ .

قلت لو ثبت بالأدلة القوية أن من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم جواز
 الخلوة بالاجتبية والنظر إليها لحصل الجواب بلا تسكف ، ولما كان شافياً وكافياً .
 ولكن لم يذكر الحافظ تلك الأدلة ههنا . (وجوهرات) بالتصغير قيل المراد
 بهن بنات الأنصار دون المملوكات (يضررن بدفنهن) بضم الدال ويفتح ، قيل تلك
 البنات لم تكن بالغات حد الشهوة ، وكان دفنهن غير مصحوب بالجلالجل (ويندبن)
 بضم اللدال من الندبة بضم النون . وهي ذكر أوصاف الميت بالثناء عليه ، وتعدد
 محاسنه بالكرم والشجاعة ونحوها . (من قتل من آبائي يوم بدر) قال الحافظ :
 إن الذي قتل من آبائنا إنما قتل بأحد ، وآباؤها الذين شهدوا بدرًا معوذ ومعاذ
 وعوف وأحدهم أبوها وآخران عمهما أطلقت الأبوة عليهما تغليبا ، (أسكتي
 عن هذه) أي عن هذه المقالة وفي رواية البخاري دعي هذه أي اتركي ما يتعلق
 بمدحى الذي فيه الإطراء المنهى عنه . زاد في رواية حماد بن سلية : لا يعلم ما في
 غد إلا الله . فأشار إلى علة المنع (وقولي التي كنت تقولين قبلها) فيه جواز
 سماع المدح والمرثية بما ليس فيه مبالغة تفضي إلى الغلو . قاله الحافظ . قال القاري
 في المرقاة وإنما منع القائلة بقولها وفينا نبي الخ . لكرهه نسبة علم الغيب إليه
 لأنه لا يعلم الغيب إلا الله ، وإنما يعلم الرسول من الغيب ما أخبره . أو لكرهه
 أن يذكر في أثناء ضرب الدف وأثناء مرثية القتلى لعلو منصبه عن ذلك انتهى
 قلت المعتمد هو الأول لما ورد به التصريح في رواية حماد بن سلية كما مر آنفا
 قوله (وهذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري .

٧ - باب ما جاء ما يقال للمتزوج

١٠٩٧ - حدثنا قتيبة أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن سفيان بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفاً الإنسان ، إذا تزوج قال : « بَارَكَ اللهُ وَبَارَكَ عَلَيْكَ . وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي الْخَيْرِ » . وفي الباب عن عقييل بن أبي طالب .
 حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .

باب ما يقال للمتزوج

أى من الدعاء . قوله (كان إذا رفاً الإنسان) بفتح الراء وتشديد الفاء مهموز معناه دعا له . قاله الحافظ في الفتح . وفي القاموس : رفاه ترفته وترفياً قال له : بالرفاء . والبين أى بالالتئام وجمع الشمل انتهى . وذلك لأن التهمة في الأصل الالتئام يقال رفاً الثوب لأم خرقه ، وضم بعضه إلى بعض . وكانت هذه ترفته الجاهلية ثم نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، وأرشد إلى ما في حديث الباب . فروى بقى بن مخلد عن رجل من بنى تميم قال : كنا نقول في الجاهلية بالرفاء والبين ، فلما جاء الإسلام علينا نبينا قال : قولوا بَارَكَ اللهُ لَكُمْ وَبَارَكَ فِيكُمْ وَبَارَكَ عَلَيْكُمْ . وأخرجه النسائي والطبراني عن عقييل بن أبي طالب : أنه قدم البصرة فتزوج امرأة فقالوا له بالرفاء والبين فقال لا تقولوا هكذا ، وقولوا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم بَارَكَ لَهم وَبَارَكَ عَلَيْهِمْ . ورجاله ثقات (قال بَارَكَ اللهُ وَبَارَكَ عَلَيْكَ) وفي رواية غير الترمذي : بَارَكَ اللهُ لَكَ وَبَارَكَ عَلَيْكَ وجمع بينكما في خير . قوله (وفي الباب عن عقييل بن أبي طالب) أنه تزوج امرأة من بنى جشم فقالوا بالرفاء والبين . فقال : لا تقولوا هكذا ولكن قولوا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم بَارَكَ لَهم وَبَارَكَ عَلَيْهِمْ . أخرجه النسائي وابن ماجه وأحمد بمعناه وفي رواية له : لا تقولوا ذلك فإن النبي صلى الله عليه وسلم قد نهانا عن ذلك قولوا بَارَكَ اللهُ فِيكَ وَبَارَكَ لَكَ فِيهَا . وأخرجه أيضاً أبو يعلى والطبراني وهو من رواية الحسن عن عقييل قال في الفتح : ورجاله ثقات إلا أن الحسن لم يسمع من عقييل . قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) أخرجه أصحاب السنن وابن حبان والحاكم قاله الحافظ في الفتح .

٨ - باب ما جاء في ما يقول إذا دخل على أهله

١٠٩٨ - حدثنا ابن أبي عمير أخبرنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مَنْصُورٍ،

عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تَوَّانَ أَحَدُكُمْ ، إِذَا أَتَى أَهْلَهُ ، قَالَ : بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا ؛ فَإِنْ قَضَى اللَّهُ بَيْنَهُمَا وَلَدًا لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ » . هذا حديث حسن صحيح .

باب ما جاء في ما يقول إذا دخل على أهله

قوله (إذا أتى أهله) أى جامع امرأته أو جاريته . والمعنى : إذا أراد أن يجمع فيكون القول قبل الشروع ، وفي روايته لأبي داود : إذا أراد أن يأتي أهله . وهى مفسرة لغيرها من الروايات التى تدل بظاهرها على أن القول يكون مع الفعل فهى محمولة على المجاز كقوله تعالى (وإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله) أى إذا أردت القراءة (جنبنا) أى بعدنا (الشيطان) مفعول ثان (مارزقتنا) من الولد (لم يضره الشيطان) أى لم يسلط عليه بحيث لا يكون له عمل صالح . وإلا فكل مولود يمسسه الشيطان إلا مريم وابنها ، ولا بد له من وسوسة لكن كان ممن ليس له عليهم سلطان . قاله فى الجمع . قلت وقد وقع فى رواية لمسلم وأحمد : لم يسلط عليه الشيطان . وقد وقع فى رواية للبخارى : لم يضره شيطان أبدا . قال الحافظ فى الفتح : واختلف فى الضرر المنفى بعد الاتفاق على عدم الحمل على العموم فى أنواع الضرر ، على ما نقل القاضى عياض . وإن كان ظاهرا فى الحمل على عموم الأحوال من صيغة النفي مع التأييد . وكان سبب ذلك الاتفاق ما ثبت فى الصحيح : إن كل بنى آدم يطعن الشيطان فى بطنه حين يولد ، إلا من استثنى . فإن هذا الطعن نوع من الضرر ثم اختلفوا ، فقيل المعنى لم يسلط عليه من أجل بركة التسمية ، بل يكون من جملة العباد الذين قيل فيهم (إن عبادى ليس لك عليهم سلطان) وقيل المراد لم يصرفه ، وقيل لم يضره فى بدنه . وقال الداودى : معنى لم يضره أى لم يفتنه عن دينه إلى الكفر وليس المراد عصمته منه عن المعصية انتهى كلام الحافظ مختصرا . وقد ذكر أقوالا آخر من شاء الاطلاع عليه فليرجع إلى الفتح . قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا النسائي كذا فى المنتقى .

٩ - باب ما جاء في الأوقات التي يستحب فيها النكاح

١٠٩٩ - حدثنا بُنْدَارٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَوَّالٍ ، وَبَنَى بِي فِي شَوَّالٍ » .

وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَسْتَحِبُّ أَنْ يُبْنَى بِنِسَائِهَا فِي شَوَّالٍ .
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ .

باب ما جاء في الأوقات التي يستحب فيها النكاح

قوله : (بنى بى) أى دخل معى وزف بى . قال فى النهاية : الابتناء والبناء الدخول بالزوجة . والأصل فيه أن الرجل كان إذا تزوج امرأة بنى عليها قبة ليدخل بها فيها . فيقال بنى الرجل على أهله . قال الجوهري : ولا يقال بنى بأهله . وهذا القول فيه نظر ، فإنه قد جاء فى غير موضع من الحديث وغير الحديث . وعاد الجوهري فاستعمله فى كتابه انتهى (وبنى بى فى شوال) زاد مسلم فى روايته فأى نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم كان احظى عنده منى (وكانت عائشة تستحب أن يبنى بنسائها فى شوال) ضمير نسائها يرجع إلى عائشة . قال النووي : فيه استحباب التزويج والتزوج والدخول فى شوال ، وقد نص أصحابنا على استحبابه ، واستدلوا بهذا الحديث : وقصدت عائشة بهذا الكلام رد ما كانت الجاهلية عليه وما يتخيله بعض العوام اليوم من كراهة التزوج والتزويج والدخول فى شوال . وهذا باطل لا أصل له وهو من آثار الجاهلية ، كانوا يطهرون بذلك لما فى اسم شوال من الإشالة والرفع انتهى . وقال القارى : قيل إنما قالت هذا رداً على أهل الجاهلية فإنهم كانوا لا يرون يمناً فى التزوج والعرس فى أشهر الحج انتهى . قوله : (هذا حديث حسن) ورواه أحمد ومسلم والنسائي .

١٠ - باب ما جاء في الوليمة

١١٠٠ - حدثنا قتيبة أخبرنا حماد بن زيد عن ثابت ، عن أنس بن مالك : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحمن ابن عوف أثر صفرة . فقال « ما هذا ؟ » فقال : إني تزوجت امرأة

باب ما جاء في الوليمة

قال العلماء من أهل اللغة والفقهاء وغيرهم : الوليمة الطعام المتخذ للعرس مشتقة من الولم وهو الجمع ، لأن الزوجين يجتمعان . قاله الأزهري وغيره وقال الأنباري أصلها تمام الشيء واجتماعه والفعل منها أولم قاله النووي . واعلم أن العلماء ذكروا أن الضيافات ثمانية أنواع : الوليمة للعرس . والحرس بضم الحاء المعجمة ويقال بالصاد المهملة أيضاً للولادة والأعذار بكسر الهمزة وبالعين المهملة والذال المعجمة للختان . والوكيرة للبناء . والنقيعة لقدم المسافر ، مأخوذة من النقع وهو الخبر ثم قيل إن المسافر يصنع الطعام وقيل يصنعه غيره له . والعقيقة يوم سابع الولادة . والوضيمة بفتح الواو وكسر الصاد المعجمة ، الطعام عند المصيبة . والمأدبة بضم الدال وفتحها ، الطعام المتخذ ضيافة بلا سبب . والوضيمة من هذه الأنواع الثمانية ليست بجائزة بل هي حرام . وقال الخافظ في الفتح : وقد فاتهم ذكر الحذاق بكسر المهملة وتخفيف الذال المعجمة وآخره قاف الطعام الذي يتخذ عند حلق الصبي ذكره ابن الصباغ في الشامل . وقال ابن الرفعة هو الذي يصنع عند الختم أي ختم القرآن كذا قيده . ويحتمل ختم قدر مقصود منه ، ويحتمل أن يعارد ذلك في حذقه لكل صناعة قال وروى أبو الشيخ والطبراني في الأوسط عن أبي هريرة رفعه : الوليمة حق وستة الحديث . وفي آخره قال : والحرس والأعذار والتوكير أنت فيه بالخيار . وفيه تفسير ذلك ، وظاهر سياقه الرفع ، ويحتمل الوقف . وفي مسند أحمد من حديث عثمان بن أبي الماص في وليمة الختان : لم يكن يدعى لها انتهى .

قوله : (رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة) قال النووي وفي رواية رددع من زعفران براء ودال وعين مهملات . هو أثر الطيب . والصحيح في معنى هذا الحديث أنه تعلق به أثر من الزعفران وغيره من طيب العروس . ولم

عَلَى وَزْنِ نَوَاقِرٍ مِنْ ذَهَبٍ . فَقَالَ « بَارَكَ اللَّهُ لَكَ . أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ » .

يقصده ولا تعتمد التزعفر . فقد ثبت في الصحيح النهى عن التزعفر الرجال . وكذا نهى الرجال عن الخلق لأنه شعار النساء . وقد نهى الرجال عن التشبه بالنساء فهذا هو الصحيح في معنى الحديث . وهو الذى اختاره القاضى والمحققون . قال القاضى : وقيل إنه يرخص في ذلك الرجل العروس وقد جاء ذلك في أثر ذكره أبو عبيد . أنهم كانوا يرخصون في ذلك للشباب أيام عرسه . قال وقيل لعله كان يسيرا فلم ينكر انتهى كلام النووى . (على وزن نواة من ذهب) قال الخطابى النواة اسم لقدر معروف عندهم فسروها بخمسة دراهم من ذهب . قال القاضى : كذا فسرها أكثر العلماء (أولم ولو بشاة) قال الحافظ ليست « لو » هذه الامتناعية إنما هي التي للتقليل . ووقع في حديث أبي هريرة بعد قوله: أعرست؟ قال نعم . قال أولمت؟ قال لا : فرمى إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بنواة من ذهب فقال أولم ولو بشاة . وهذا لو صح كان فيه أن الشاة من إعانة النبي صلى الله عليه وسلم . وكان يعسكر على من استدل به على أن الشاة أقل ما يشرع للبوسر . ولكن الإسناد ضعيف قال . ولولا ثبوت أنه صلى الله عليه وسلم أولم على بعض نسائه بأقل من الشاة لكان يمكن أن يستدل به على أن الشاة أقل ما تجزىء في الوليمة . ومع ذلك فلا بد من تقييده بالقادر عليها . قال عياض . وأجمعوا على أن لا أحد لاكثرها . وأما أقلها فكذلك . ومهما تيسر أجزاء والمستحب أنها على قدر حال الزوج . وقد تيسر على الموسر الشاة فما فوقها انتهى . وقد استدل بقوله : أولم ولو بشاة على وجوب الوليمة . لأن الأصل في الأمر الوجوب . وروى أحمد من حديث بريدة قال : لما خطب على فاطمة ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنه لا بد للعروس من وليمة . قال الحافظ : سنده لا بأس به . وهذا الحديث قد استدل به على وجوب الوليمة ، وقال به بدع أهل العلم : وأما قول ابن بطال : لا أعلم أحدا أوجبها ، ففيه أنه نفي عليه ، وذلك لا ينافي ثبوت الخلاف في الوجوب . وقد وقع في حديث وحشى بن حرب عند الطبراني مرفوعاً : الوليمة حق . وكذا وقع في أحاديث أخرى . قال ابن بطال قوله : حق أى ليس بباطل ، بل يندب إليها وهي سنة فضيلة ، وليس المراد بالحق الوجوب ، وأيضاً هو طعام لسرور حادث ، فأشبهه سائر الأطعمة ، والأمر محمول على

وفى الباب عن ابن مسعود وعائشة وجابر وزهير بن عثمان .

حديث أنس حديث حسن صحيح .

وقال أحمد بن حنبل : وزن نواة من ذهب : وزن ثلاثة دراهم
وثلاث . وقال إسحاق : هو وزن خمسة دراهم وثلاث .

الاستحباب ، ولكونه أمر بشاة وهى غير واجبة اتفاقا . قوله (وفى الباب عن
ابن مسعود وعائشة وجابر وزهير بن عثمان) ، أما حديث ابن مسعود فأخرجه
الترمذى فى هذا الباب . وأما حديث عائشة فليُنظر من أخرجه . وأما حديث
جابر فأخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه عنه مرفوعاً : إذا دعى أحدكم إلى
طعام فليجب فإن شاء طعم ، وإن شاء ترك . وأما حديث زهير بن عثمان فأخرجه أبو
داود والنسائى ، ولفظ أبو داود : الولة أول يوم حق ؛ والثانى مدروف ، واليوم
الثالث سمعة ورياء . قال المنذرى فى تلخيصه : قال أبو القاسم البغوى : ولا أعلم
لزهير بن عثمان غير هذا . وقال أبو عمر النرى : فى إسناده نظر . يقال إنه مرسل
وليس له غيره . وذكر البخارى هذا الحديث فى تاريخه الكبير فى ترجمة زهير
ابن عثمان وقال : ولا يصح إسناده . ولا نعرف له صحة . وقال ابن عمر وغيره
عن النبى صلى الله عليه وسلم : إذا دعى أحدكم إلى وليمة فليجب . ولم يخص ثلاثة
أيام ولا غيرها ، وهذا أصح . وقال ابن سيرين عن أبيه لما بنى بأهله أولم سبعة
أيام ، ودعى فى ذلك أبى بن كعب فأجابه انتهى . قال الحافظ فى الفتح وقد وجدنا
لحديث زهير بن عثمان شواهد فذكرها . ثم قال : وهذه الأحاديث وإن كان كل
منها لا يخلو عن مقال فجموعها يدل على أن للحديث أصلاً انتهى كلام الحافظ .
قوله (حديث أنس حديث حسن صحيح) وأخرجه البخارى ومسلم . قوله (وقال
أحمد بن حنبل وزن نواة من ذهب وزن ثلاثة دراهم وثلاث) قال الحافظ : وقع
فى رواية حجاج بن أرطاة عن قتادة عند البيهقى : قوت ثلاثة دراهم وثلاث .
وإسناده ضعيف ولكن جزم به أحمد انتهى . (وقال إسحاق هو وزن خمسة
دراهم) قال الحافظ : واختلف فى المراد بقوله نواة . فقيل المراد واحدة نوى
التمر كما يوزن بنوى الخروب . وإن القيمة عنها كانت يومئذ خمسة دراهم . وقيل
لفظ النواة من ذهب عبارة عما قيده خمسة دراهم من الورق . وجزم به الخطاى .

١١٠١ — حدثنا ابن أبي عمير : أخبرنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ وَائِلِ بْنِ دَاوُدَ عَنْ ابْنِهِ نَوْفٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْلَمَ عَلَى صَفِيَّةَ بِنْتِ حِمْيَرٍ بِسُورِقٍ وَتَمْرٍ .
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

١١٠٢ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى . أَخْبَرَنَا الْحُمَيْدِيُّ ، عَنْ سُفْيَانَ ، نَحْوَ هَذَا . وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ . وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ (عَنْ وَائِلٍ عَنْ ابْنِهِ نَوْفٍ) .

واختاره الأزهرى . ونقله عياض عن أكثر العلماء . ويؤيده أن في رواية البيهقي من طريق سعيد بن بشر عن قتادة : وزن نواة من ذهب قومت خمسة دراهم انتهى كلام الحافظ مختصرا . وذكر فيه أقوالا أخرى قوله (عن وائل بن داود) التيمى الكوفى والد بكر ثقة من السادسة (عن ابنه نوف) بفتح النون وسكون الواو وفي رواية أبى داود عن ابنه بكر بن وائل . وليس في التقريب ولا في الخلاصة ولا في تهذيب التهذيب ذكر نوف بن وائل فلينظر . وأما بكر بن وائل ابن داود فصدوق روى عن الزهرى وغيره . وروى عنه أبوه وائل بن داود وغيره . (أولم على صفية بنت حيم بسورق وتمر) . وفي رواية الصحيحين : أولم عليها بحيس قال القارى فى المرقاة جمع بينهما بأنه كان فى الوايمة كلاهما : فأنه كل راو بما كان عنده انتهى . قلت وقع فى رواية للبخارى أنه أمر بالإنطاع فألقى فيها من التمر والأقط والسمن . فكانت وليمته قال الحافظ فى الفتح . ولا مخالفة بينهما يعنى بين هذه الرواية وبين الرواية التى فيها ذكر الحيس . لأن هذه من أجزاء الحيس . قال أهل اللغة الحيس يؤخذ التمر فينزع نواه ويخلط بالأقط أو الدقيق أو السويق انتهى . ولو جعل فيه السمن لم يخرج عن كونه حيسا انتهى كلام الحافظ . قلت السمن أيضا من أجزاء الحيس . قال فى القاموس . الحيس الخلط وتمر يخلط بسمن وأقط فيمجن شديدا . ثم يندر منه نواه وربما جعل فيه سويق انتهى . قوله (حديث حسن غريب) . ورواه أحمد وأبو داود

وكان سفيان بن عيينة يدلّس في هذا الحديث . فربّما لم يذكر فيه (عن وائل عن ابنه) وربّما ذكره .

١١٠٣ — حدثنا محمد بن موسى البصري . أخبرنا زياد بن عبد الله . أخبرنا عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن ، عن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « طَعَامُ أَوَّلِ يَوْمٍ حَقٌّ . وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّانِي سُنَّةٌ . وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّلَاثِ سُمْعَةٌ . وَمَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ » .

وابن ماجه وسكت عنه أبو داود والمنذرى . قوله (وكان سفيان بن عيينة يدلّس في هذا الحديث) اعلم أن سفيان بن عيينة لم يكن يدلّس إلا عن ثقة كما صرح به الحافظ في طبقات المدلسين . قوله (أخبرنا زياد بن عبد الله) بن الطفيل العامري البكائي بفتح المهملة وتشديد الكاف . أبو محمد السكوني صدوق ثبت في المغازي . وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين . من الثامنة قاله الحافظ (عن أبي عبد الرحمن السلمي السكوني المقرئ اسمه عبد الله بن حبيب بن ربيعة ثقة ثبت من الثانية (طعام أول يوم حق) أي ثابت ولازم فعله وإجابته . أو واجب وهذا عند من ذهب إلى أن الوليمة واجبة أو سنة مؤكدة . فإنها في معنى الواجب . حيث يسيء بتركها ويترتب عتاب . وإن لم يجب عقاب . قاله القارى . قلت هذا الحديث من متمسكات من قال بالوجوب كما تقدم (وطعام يوم الثاني سنة) وروى أبو داود هذا الحديث عن رجل أعود من ثقيف بلفظ الوليمة أول يوم حق . والثاني معروف الخ . أي ليس بمنكر (وطعام يوم الثالث سمعة) بضم السين أي سمعة ورياء ليسمع الناس ورائتهم . وفي رواية أبي داود سمعة ورياء (ومن سمع سمع الله به) بتشديد الميم فيهما أي من شهر نفسه بكرم أو غيره غفراً أو رياء شهره الله يوم القيامة بين أهل العرصات ، بأنه مرأ كذاب ، بأن أعلم الله الناس بريائه وسمعته ، وقرع باب أسباع خلقه ، فيفتضح بين الناس . قال الطبري : إذا أحدث الله تعالى لعبده نعمة حق له أن يحدث شكراً ، واستحب ذلك في الثاني جبراً لما يقع من النقصان في اليوم الأول ، فإن السنة مكملّة الواجب . وأما اليوم الثالث فليس إلا رياء وسمعة ، والمدعو يجب عليه الإجابة في الأول ، ويستحب في الثاني ، ويكره بل يحرم في الثالث انتهى . قال القارى وفيه رد صريح على أصحاب

حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
وَزِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ كَثِيرُ الْغَرَائِبِ وَالْمَنَاقِبِ .
سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَذْكُرُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ قَالَ : قَالَ
وَكَيْعٌ : زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، مَعَ شَرَفِهِ ، يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ .

مالك حيث قالوا باستحباب سبعة أيام لذلك انتهى . قلت لعلهم تمسكوا بما أخرجه
ابن أبي شيبة من طريق حفصة بنت سيرين قالت : لما تزوج أبي دعا الصحابة
سبعة أيام ، فلما كان يوم الأنصار دعا أبي بن كعب ، وزيد بن ثابت وغيرهما ،
فكان أبي صائماً فلما طعموا دعا أبي وأثني . وأخرجه البيهقي من وجه آخر أتم
سياقاً منه ، وأخرجه عبد الرزاق إلى حفصة فيه ثمانية أيام . ذكره الحافظ في
الفتح . وقد جنح الإمام البخاري في صحيحه إلى جواز الولاية سبعة أيام حيث قال
باب حق إجابة الولاية والدعوة ومن أولم بسبعة أيام ونحوه . ولم يوقت النبي
صلى الله عليه وسلم يوماً ولا يومين انتهى . وأشار بهذا إلى ضعف حديث الباب .
ولكن ذكر الحافظ في الفتح شواهد لهذا الحديث وقال بعد ذكرها : هذه الأحاديث
وإن كان كل منها لا يخلو عن مقال فجموعها يدل على أن للحديث أصلاً . قال
وقد عمل به يعني بحديث الباب الشافعية ، والحنابلة . قال : وإلى ما جنح إليه
البخاري ذهب المالكية ، قال عياض : استحب أصحابنا لأهل السنة كونها أسبوعاً .
قال وقال بعضهم : محله إذا دعا في كل يوم من لم يدع قبله ولم يكرر عليهم ، وإذا
حملنا الأمر في كراهة الثالث على ما إذا كان هناك رياء وسمعة ومباهاة كان الرابع
وما بعده كذلك . فيمكن حمل ما وقع من السلف من الزيادة على اليومين عند
الآمن من ذلك ، وإنما أطلق ذلك على الثالث لكونه الغالب انتهى كلام الحافظ
مختصراً . قوله (حديث ابن مسعود لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث زياد بن
عبد الله) وقال الدارقطني به زياد بن عبد الله عن عطاء بن السائب عن أبي
عبد الرحمن السلمي عنه ، قال الحافظ وزياد مختلف في الاحتجاج به ، ومع ذلك
فسماعه عن عطاء بعد الاختلاط (وزياد بن عبد الله كثير الغرائب والمناكير)
قال الحافظ في الفتح وشيخه فيه عطاء بن السائب وسامع زياد منه بعد اختلاطه ،
فهذه علته انتهى . وقد عرفت أن لحديثه شواهد يدل بجموعها أن للحديث أصلاً
(قال وكيع زياد بن عبد الله مع شرفه يكذب في الحديث) قال الحافظ في التقرير :

١١ - بابُ مَا جَاءَ فِي إِجَابَةِ الدَّاعِي

١١٠٤ - حدثنا أبو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ . أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « ائْتُوا الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ » .

لم يثبت أن وكيعاً كذبه وله في البخاري موضع واحد متابعة انتهى . وحديث الباب أخرجه أبو داود من حديث رجل من ثقيف ، قال قتادة : إن لم يكن اسمه زهير بن عثمان فلا أدري ما اسمه . وإسناده ليس بصحيح كما صرح به البخاري في تاريخه الكبير ، وأخرجه ابن ماجه من حديث أبي هريرة وفي إسناده عبد الملك ابن حسين النخعي الواسطي ، قال الحافظ ضعيف . وفي الباب عن أنس عند البيهقي وفي إسناده بكر بن خنيس وهو ضعيف . وذكره ابن أبي حاتم والدارقطني في العلل من حديث الحسن عن أنس ورجحا رواية من أرسله عن الحسن وفي الباب أيضاً عن وحشي بن حرب عند الطبراني بإسناد ضعيف . وعن ابن عباس عنده أيضاً بإسناد كذلك .

باب في إجابة الداعي

قوله : (ائْتُوا الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ) قال النووي دعوهُ الطعام بفتح الدال ، ودعوة النسب بكسر ها ، هذا قول جمهور العرب ، وعكسه تيم الرباب فقالوا الطعام بالكسر ، والنسب بالفتح . وأما قول قطرب في المثلث : أن دعوة الطعام بالضم فغلطوه فيه . والحديث دليل على أنه يجب الإجابة إلى كل دعوة من عرس وغيره . وقد أخذ بظاهر هذا الحديث بعض الشافعية فقال بوجوب الإجابة إلى الدعوة مطلقاً عرساً كان أو غيره بشرطه . ونقله ابن عبد البر عن عبيد الله ابن الحسن قاضي البصرة . وزعم ابن حزم أنه قول جمهور الصحابة والتابعين .

ويعسّر عليه ما روى عن عثمان بن أبي العاص وهو من مشاهير الصحابة أنه قال في ولية الختان لم يكن يدعى لها ؛ لكن يمكن الانفصال عنه بأن ذلك لا يمنع القول بالوجوب لو دعو وعند عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر : أنه دعا طعام فقال رجل من القوم : أعفني . فقال ابن عمر : إنه لا عافية لك من هذا فقم . وأخرج الشافعي وعبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عباس أن ابن صفوان

وفي الباب عن علي وأبي هريرة والبراء وأنس وأبي أيوب . حديث

دعاء فقال : إني مشغول ، وإن لم تعفني جنته . وجزم بعدم الوجوب في غيره
وليمة النكاح المالكية والحنفية والحنابلة وجمهور الشافعية ، وبالع السرخسي
منهم فنقل فيه الإجماع ولفظ الشافعي : إتيان دعوة الولية حق . والولية التي
تعرف وليمة العرس ، وكل دعوة دعى إليها رجل وليمة ، فلا أرخص لأحد في تركها ،
ولو تركها لم يتبين لي أنه عاص في تركها ، كما تبين لي في وليمة العرس . قاله الحافظ .
وقال في شرح حديث أبي هريرة الذي أشار إليه الترمذي في هذا الباب وذكرنا
لفظه ما لفظه : والذي يظهر أن اللام في الدعوة للمهد من الولية المذكورة أولاً .
وقد تقدم أن الولية إذا أطلقت حملت على طعام العرس ، بخلاف سائر الولائم
فإنها تقيده انتهى .

قلت : قال الشوكاني في النيل بعد ذكر كلام الحافظ هذا ما لفظه : ويجاب
أولاً بأن هذا مصادرة على المطلوب ، لأن الولية المطلقة هي محل النزاع وثانياً
بأن في أحاديث ، الباب ما يشعر بالإجابة إلى كل دعوة ، ولا يمكن فيه ما أذاعه
في الدعوة ، وذلك نحو ما في رواية ابن عمر بلفظ : من دعى فلم يجب فقد عصي الله .
وكذلك قوله : من دعى إلى عرس أو نحوه فليجب . ثم قال الشوكاني : لكن الحق
ما ذهب إليه الأولون ؛ يعني بهم الذين قالوا بوجوب الإجابة إلى كل دعوة .
قلت الظاهر هو ما قال الشوكاني والله تعالى أعلم .

فائدة : قال الحافظ في الفتح بعد أن حكى وجوب الإجابة إلى الولية ، وشرط
وجوبها أن يكون الداعي مكافئاً حراً رشيداً وأن لا يخص الأغنياء دون الفقراء ،
وأن لا يظهر قصد التودد لشخص بعينه لرغبة فيه أو رهبة منه ، وأن يكون
الداعي مسلماً على الأصح . وأن يختص باليوم الأول على المشهور ، وأن لا يسبق
فن سبق تعينت الإجابة له دون الثاني ، وإن جاء ما قدم الأقرب رحماً
على الأقرب جواراً ، على الأصح ، فإن استويا أقرع ، وأن لا يكون هناك من
يتأذى بحضوره .

قوله (وفي الباب عن علي) لينظر من أخرجه (وأن هريرة) قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم شر الطعام طعام الولية ، يدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء ،
ومن ترك الدعوة فقد عصي الله ورسوله أخرجه البخاري ومسلم (والبراء)

ابن عمرَ حديثُ حسنٌ صحيحٌ .

١٢ — بابُ ما جاءَ فيمنَ يَجِيءُ إلى الوَلِيمةِ بِغيرِ دَعْوَةٍ

١١٠٥ — حَدَّثَنَا هَذَا . أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو شُعَيْبٍ إِلَى غُلَامٍ لَهُ لَحَامٌ ، فَقَالَ : اصْنَعْ لِي طَعَامًا يَكْفِي خَمْسَةً . فَإِنِ رَأَيْتُ فِي وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْجُوعَ . فَصَنَعَ طَعَامًا ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَعَاهُ وَجَلَسَا ، الَّذِينَ مَعَهُ . فَلَمَّا قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتَّبَعَهُمْ رَجُلٌ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ حِينَ دَعُوا . فَلَمَّا انْتَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْبَابِ ، قَالَ لِصَاحِبِ الْمَنْزِلِ : « إِنَّهُ اتَّبَعَنَا رَجُلٌ لَمْ يَكُنْ مَعَنَا حِينَ دَعَوْتُنَا ، فَإِنْ أَذِنْتَ لَهُ دَخَلَ » . قَالَ : فَقَدْ أَذِنَّا لَهُ ،

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (وَأَنْسَ) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْهُ : أَنَّ يَهُودِيًّا دَعَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى خُبْزِ شَعِيرٍ وَإِهَالِهِ سَنَخَةً ، فَأَجَابَهُ . كَذَا فِي عَمْدَةِ الْقَارِي . (وَأَبَى أَيُوبُ) لَمْ أَقِفْ عَلَى حَدِيثِهِ قَوْلُهُ (حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ) وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ .

باب ما جاء في من يجيء إلى الوليمة بغير دعوة

قوله : (إلى غلامٍ له لحام) بتشديد الحاء أى بائع اللحم كتار ، وهو مبالغة لأحم فاعل للنسبة كلابن ونامر ، قاله القارى . قلت وقع في روايه للبخارى لفظ قصاب ، والقصاب هو الجزار . قال الحافظ وفيه جواز الاكتساب بصنعة الجزارة انتهى . (فإن أذنت له دخل قال فقد أذنا له) فيه أنه لا يجوز لأحد أن يدخل في ضيافة قوم بغير إذن أهلها ولا يجوز للضيف أن يأذن لأحد في الإتيان معه إلا بأمر صريح ، أو إذن عام ، أو علم برضاه . قال الحافظ في الفتح : وفيه أن المدعو لا يمتنع من الإجابة إذا امتنع الداعي من الإذن لبعض من صحبه . وأما ما أخرجه مسلم من حديث أنس : أن فارسياً كان طيب المرق ، صنع للنبي صلى الله عليه وسلم طعاماً ثم دعاه فقال النبي صلى الله عليه وسلم : وهذه لعائشة . فقال لا . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا . فيجواب عنه بأن الدعوة لم تكن لوليمة ،

فَلْيَدْخُلْ . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ .

١٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَزْوِيجِ الْأَبْكَارِ

١١٠٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ « أَتَزَوَّجْتِ يَا جَابِرُ ؟ » فَقُلْتُ : نَعَمْ . فَقَالَ « بَكَرًا أَمْ ثَيِّبًا ؟ » فَقُلْتُ : لَا . بَلْ ثَيِّبًا . فَقَالَ « هَلَا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ ؟ »

ولمّا صنع الفارسي طعاما بقدر ما يكنى الواحد ، نفثى إن أذن لعائشة أن لا يكنى النبي صلى الله عليه وسلم . ويحتمل أن يكون الفرق أن عائشة كانت حاضرة عند الدعوة بخلاف الرجل ، وأيضاً فلم يستحب للداعي أن يدعو خواص المدعو معه ، كما فعل اللحام بخلاف الفارسي ، فلذلك امتنع من الإجابة إلا أن يدعوها . أو علم حاجة عائشة لذلك الطعام بعينه أو أحب أن تأكل معه منه ، لأنه كان موصوفاً بالجودة ولم يعلم مثله في قصة اللحام . وأما قصة أبي طلحة حيث دعا النبي صلى الله عليه وسلم إلى العصيدة فقال لمن معه قوموا . فأجاب عنه المازرى أنه يحتمل أن يكون علم رضا أبي طلحة فلم يستأذنه ، ولم يعلم رضا أبي شعيب فاستأذنه ، ولأن الذى أكله القوم عند أبي طلحة كان مما خرق الله فيه العادة لنبيه صلى الله عليه وسلم ، فكان جل ما أكلوه من البركة التى لا تصنع لأبى طلحة فيها . فلم يفتقر إلى استيذانه انتهى . قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخارى ومسلم . قوله (وفى الباب عن ابن عمر) أخرجه أبو داود مرفوعاً : من دعى فلم يجب فقد عصى الله ورسوله ، ومن دخل على غير دعوة دخل سارقاً وخرج مغيراً . وهو حديث ضعيف كما صرح به الحافظ فى الفتح .

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَزْوِيجِ الْأَبْكَارِ

جمع بكر وهى التى لم توطأ واستمرت على حالتها الأولى . قوله (هلا جارية) أى بكراً (تلعبها وتلاعبك) فيه أن تزوج البكر أولى ، وأن الملاعبة مع الزوج مندوب إليها ، قال الطيبى : وهو عبارة عن الألفة التامة ، فإن الثيب قد تكون (١٥ - تحفة الأحرذى - ٤)

قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنْ عَبْدَ اللَّهِ مَاتَ وَتَرَكَ سَبْعَ بَنَاتٍ أَوْ نِسَاءً .
فَجِئْتُ بِمَنْ يَقُومُ عَلَيْهِنَّ . فَدَعَا لِي « وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ وَكَعْبِ
ابْنِ عُجْرَةَ . حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

١٤ - بَابُ مَا جَاءَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ

١١٠٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ . أَخْبَرَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ
أَبِي إِسْحَاقَ . وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ . أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ . وَحَدَّثَنَا
بُنْدَارٌ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ عَنْ إِسْرَائِيلَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ .
وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ . أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ
أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ : « قَالَ

معلقة القلب بالزوج الأول فلم تكن محبتها كاملة ؛ بخلاف البكر . وعليه ماورد :
عليكم بالابكار فإنهن أشد حبا وأقل خبا (جئْتُ بِمَنْ يَقُومُ عَلَيْهِنَّ) وفي رواية
للبخاري : كن لي تسع أخوات ، فسكرهت أن أجمع إليهن جارية خرقاء مثلهن ،
ولكن امرأة تقوم عليهن وتمشطهن . قال أصبغت (فدعا لي) وفي رواية للبخاري :
قال فبارك الله لك . وفي الحديث دليل على استحباب نكاح الابكار إلا لمقتض
لنكاح الثيب كما وقع لجابر . قوله (وفي الباب عن أبي بن كعب) لم أقف على حديثه
(وكعب بن عجرة) أخرجه الطبراني بنحو حديث جابر وفيه : تمعضها وتمعضك
وفي الباب أيضا عن عويم بن ساعدة في ابن ماجه والبيهقي بلفظ : عليكم بالابكار
فإنهن أعذب أفواها ، وأنتق أرحاما ، وأرضى باليسير . وعن ابن عمر نحوه
وزاد : وأحسن أقبالا . رواه أبو نعيم في الطب . وفيه عبد الرحمن بن زيد بن
أسلم وهو ضعيف كذا في التلخيص . قوله (حديث جابر حديث حسن صحيح)
وأخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

باب ما جاء لا نكاح إلا بولي

قوله (عن أبي إسحاق) هو السليمي (عن أبي بردة) بن موسى الأشعري
روى عن أبيه وجماعة ، وروى عنه أبو إسحاق السليمي وجماعة ، قيل اسمه عامر

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ .

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَأَنْسٍ .

١١٠٨ — حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ . أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ وَقِيلَ الْحَارِثُ ثِقَةٌ مِنَ الثَّانِيَةِ (لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ) قَالَ السَّيَوِيُّ : حمله الجمهور على نفي الصحة ، وأبو حنيفة على نفي السكال انتهى قلت : الراجح أنه محمول على نفي الصحة ، بل هو المتعين كما يدل عليه حديث عائشة الآتي وغيره . قوله (وفي الباب عن عائشة) مرفوعا بلفظ : أيما امرأة نكحت بغير إذن ولها فمكاحها باطل الحديث . أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وصححه أبو عروانة ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم كذا في فتح الباري (وابن عباس) مرفوعا بلفظ : لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ . والسلطان ولي من لا ولي له . أخرجه الطبراني وفي إسناده الحجاج بن أرطاة وفيه مقال . وأخرجه سفیان في جامعه ، ومن طريقه الطبراني في الأوسط بإسناد آخر حسن عن ابن عباس بلفظ : لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ مرشد أو سلطان . كذا في فتح الباري (وأبي هريرة) قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَزُوجِ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ ، وَلَا تَزُوجِ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا ، فَإِنَّ الزَّانِيَةَ هِيَ الَّتِي تَزُوجُ نَفْسَهَا . أخرجه ابن ماجه ، والدارقطني والبيهقي . قال ابن كثير : الصحيح وقفه على أبي هريرة . وقال الحافظ : رجاله ثقات كذا في النيل (وعمران بن حصين) مرفوعا بلفظ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ وشاهدي عدل . أخرجه أحمد والدارقطني والطبراني والبيهقي من حديث الحسن عنه ، وفي إسناده عبد الله بن محرز وهو متروك ، ورواه الشافعي من وجه آخر عن الحسن مرسلا ، وقال : هذا وإن كان منقطعاً فإن أكثر أهل العلم يقولون به . كذا في التلخيص . (وأنس) أخرجه ابن عدي كذا في شرح سراج أحمد . قوله (عن سليمان) هو ابن موسى الأموي مولا م الدمشقي الأشدق ، صدوق فقيه هني حديثه بعض لين ، خولط قبل موته بقليل كذا في التقریب . وقال في الخلاصة : وثقه رحيم وابن معين ، وقال ابن عدي : تفرد بأحاديث وهو عندي ثبت صدوق : وقال النسائي : ليس بالقوي . قال أبو حاتم : حمله الصدق ،

صلى الله عليه وسلم قال « أَيُّمَا امْرَأَةٌ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ . فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ . فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ . فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا . فَإِنْ اشْتَجَرُوا ، فَالْسلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ » .
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَقَدْ رَوَى بِحَسْبِ بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ وَيَحْيَى

في حديثه بعض الاضطراب . قال ابن سعد : مات سنة تسع عشرة ومائة انتهى .
قوله (أَيُّمَا امْرَأَةٌ نَكَحَتْ) أى نفسها وأَيُّمَا من أَلْفَاظِ الْعُمُومِ فِي سَلْبِ الْوَلَايَةِ غَنَى مِنْ غَيْرِ تَخْصِيسٍ بِمَعْضُودٍ بَعْضُ أَيْ أَيُّمَا امْرَأَةٌ زَوَّجَتْ نَفْسَهَا (فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ) فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ . فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ) كَرَّرَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ لِلتَّأْكِيدِ وَالْمُبَالَغَةِ (بِمَا اسْتَحَلَّ) أَيْ اسْتَمْتَعَ (فَإِنْ اشْتَجَرُوا) أَيْ الْأَوْلِيَاءُ أَيْ اخْتَلَفُوا وَتَنَازَعُوا اخْتِلَافًا لِمُضِلِّ كَانُوا كَالْمَعْدُومِينَ قَالَهُ الْقَارِي . وَفِي جَمْعِ الْبَحَارِ : الشَّجَرُ الْخَصُومَةُ . وَالْمُرَادُ الْمُنْعُ مِنَ الْعَقْدِ دُونَ الْمَشَاحَةِ فِي السَّبْقِ إِلَى الْعَقْدِ ، فَأَمَّا إِذَا تَشَاجَرُوا فِي الْعَقْدِ وَمَرَاتِهِمْ فِي الْوَلَايَةِ سَوَاءً ، فَالْعَقْدُ لِمَنْ سَبَقَ إِلَيْهِ مِنْهُمْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ نَظَرًا مِنْهُ فِي مَصْلَحَتِهَا أَنْتَهَى (فَالْسلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ) لِأَنَّ الْوَلِيَّ إِذَا امْتَنَعَ مِنَ الزَّوْجِ فَكَأَنَّهُ لَا وَلِيَ لَهَا فَيَكُونُ السُّلْطَانُ وَلِيَّهَا ، وَإِلَّا فَلَا وَلَايَةَ لِلْسلْطَانِ مَعَ وَجُودِ الْوَلِيِّ .
قوله (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ) وَصَحَّحَهُ أَبُو عَوَانَةَ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ كَمَا عَرَفْتَ مِنْ كَلَامِ الْحَافِظِ . وَقَالَ الْحَافِظُ فِي بُلُوغِ الْمَرَامِ : أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ أَبُو عَوَانَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ أَنْتَهَى . وَقَالَ فِي التَّلْخِيسِ :
وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُهُمْ مِنْ جِهَةِ أَنَّ ابْنَ جَرِيرٍ قَالَ : ثُمَّ لَقِيتُ الزُّهْرِيَّ فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ فَأَنْكَرَهُ ؛ قَالَ : فَضَعُفَ الْحَدِيثُ مِنْ أَجْلِ هَذَا . لَكِنْ ذَكَرَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ : لَمْ يَذْكُرْ هَذَا عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ غَيْرَ ابْنِ عَلِيَّةٍ . وَضَعُفَ يَحْيَى رِوَايَةُ ابْنِ عَلِيَّةٍ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ أَنْتَهَى . وَحِكَايَةُ ابْنِ جَرِيرٍ هَذِهِ وَصَلَهَا الطَّحَاوِيُّ عَنْ ابْنِ أَبِي عِمْرَانَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ عَنْ ابْنِ عَلِيَّةٍ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ . وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ : سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ ، وَعَدَّ أَبُو الْقَاسِمِ بَنَ مَنَدَةَ عِدَّةً مِنْ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ فَلْيُفَوِّضُوا عَشْرِينَ رَجُلًا ، وَذَكَرَ أَنَّ مَعْمَرًا وَعَبِيدَ اللَّهِ بْنِ زُحَرَ تَابَعَا ابْنَ جَرِيرٍ عَلَى رِوَايَتِهِ إِذْ رَوَاهُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى . وَأَنْ قَرَأَ وَمُوسَى بْنُ عَقْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَأَيُّوبُ بْنُ مُوسَى وَهَشَامُ بْنُ سَعْدٍ وَجَاعَةُ تَابِعُو سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى

ابن أيوب وسفيان الثوري وغير واحد من الحفاظ عن ابن جريج ،
نحو هذا .

وحديث أبي موسى حديث فيه اختلاف . رواه إسرائيل وشريك
ابن عبد الله وأبو عوانة وزهير بن معاوية وقيس بن الربيع عن أبي
إسحاق ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى ، عن النبي صلى الله عليه وسلم .

عن الزهري . قال ورواه أبو مالك الجنبي . ونوح ابن دراج ، ومنديل وجعفر
ابن برقان وجماعة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ورواه الحاكم من طريق
أحمد عن ابن عليه عن ابن جريج وقال في آخره : قال ابن جريج فلقيت الزهري
فسأله عن هذا الحديث فلم يعرفه ، وسأله عن سليمان بن موسى فأنق عليه قال :
وقال ابن معين : سماع ابن عليه من ابن جريج ليس بذلك . قال : وليس أحد
يقول فيه هذه الزيادة غير ابن عليه . وأعل ابن حبان وابن عسدي وابن عبد البر
والحاكم وغيرهم الحسكية عن ابن جريج . وأجابوا عنها على تقدير الصحة بأنه
لا يلزم من نسيان الزهري له أن يكون سليمان بن موسى وهم فيه . وقد تكلم عليه
أيضاً الدارقطني في جزء من حديث ونسي ، والخطيب بعده وأطال في الكلام
عليه البيهقي في السنن وفي الخلافيات : وابن الجوزي في التحقيق . وأطال الماوردي
في الحاوي في ذكر ما دل عليه هذا الحديث من الأحكام نصاً واستنباطاً
فأفاد انتهى .

فإن قلت إن عائشة رضي الله تعالى عنها كانت تحب النكاح بغير ولي كما
روى مالك أنها زوجت بنت عبد الرحمن أخيها وهو غائب فلما قدم قال : أمثلي
بفتات عليه في بناية ؟ فهذا يدل على ضعف حديث عائشة المذكور فإنه يدل على
اشتراط الولي قلت قال الحفاظ : لم يرد في الخبر التصريح بأنها باشرت العقد فقد
يحتمل أن تكون البنت المذكورة ثيباً ودعت إلى كفء وأبوها غائب فاتتقلت
الولاية إلى الولي الأبعد أو إلى السلطان . وقد صح عن عائشة أنها أنسكت رجلاً
من بني أخيها فضربت بينهم بشر ؛ ثم تسكمت حتى إذا لم يبق إلا العقد أمرت
رجلاً فأنكح ، ثم قالت : ليس إلى النساء نكاح . أخرجه عبد الرزاق كذا
في فتح الباري . قوله (رواه إسرائيل وشريك بن عبد الله الخ) . هذا بيان

وَرَوَاهُ اسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَزَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ ،
عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَرَوَى أَبُو عُبَيْدَةَ الْخُدَّادُ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ
أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، نَحْوَهُ . وَلَمْ يَذْكُرْ
فِيهِ « عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ » .

وَقَدْ رَوَى عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَرَوَى شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ، عَنْ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ » .

وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِ سُفْيَانَ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ
أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى . وَلَا يَصِحُّ .

وَرِوَايَةُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ رَوَوْا عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ
أَبِي مُوسَى ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ » عِنْدِي
أَصَحُّ . لِأَنَّ سَمَاعَهُمْ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ فِي أَوْقَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ . وَإِنْ كَانَ شُعْبَةُ
وَالثَّوْرِيُّ أَخْفَظَ وَأَثْبَتَ مِنْ جَمِيعِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ رَوَوْا عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ
هَذَا الْحَدِيثَ . فَإِنَّ رِوَايَةَ هَؤُلَاءِ عِنْدِي أَشْبَهُ وَأَصَحُّ . لِأَنَّ شُعْبَةَ
وَالثَّوْرِيَّ سَمِعَا هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ فِي مَجْلَسٍ وَاحِدٍ . وَمِمَّا يَدُلُّ
عَلَى ذَلِكَ مَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ : أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ : أَنبَأَنَا
شُعْبَةُ قَالَ : سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يَسْأَلُ أَبَا إِسْحَاقَ : أَسَمِعْتَ أَبَا بُرْدَةَ
يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ » ؟
فَقَالَ : نَعَمْ .

فَدَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ سَمَاعَ شُعْبَةَ وَالثَّوْرِيَّ هَذَا الْحَدِيثُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ . وَإِسْرَائِيلُ هُوَ ثَبَتٌ فِي أَبِي إِسْحَاقَ .

سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنَّى يَقُولُ : سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ : مَا فَاتَنِي الَّذِي فَاتَنِي مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، إِلَّا لَمَّا اتَّكَلْتُ بِهِ عَلَى إِسْرَائِيلَ ، لِأَنَّهُ كَانَ يَأْتِي بِهِ أَتَمَّ .

وَحَدِيثُ عَائِشَةَ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ» حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَرَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَرَوَاهُ الْحُجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ وَجَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَرَوَى عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : ثُمَّ لَقِيتُ الزُّهْرِيَّ فَسَأَلْتُهُ فَأَنْكَرَهُ . فَضَعُّوا هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَجْلِ هَذَا . وَذَكَرَ عَنْ يَحْيَى بْنِ

الْاِخْتِلَافِ الَّذِي وَقَعَ فِي إِسْنَادِ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى ، وَقَدْ رَجَعَ التِّرْمِذِيُّ رَوَاةَ إِسْرَائِيلَ وَشَرِيكَ وَغَيْرَهُمَا الَّذِينَ رَوَوْا الْحَدِيثَ مُسْنَدًا مُتَّصِلًا ، عَلَى رَوَاةِ شُعْبَةَ وَالثَّوْرِيَّ الْمُرْسَلَةَ — لِأَجْلِ أَنَّ سَمَاعَهُمْ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ فِي مَجَالِسَ وَأَوْدَعَتْ مُخْتَلَفَةً ، وَسَمِعَهُمَا مِنْهُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ . قَوْلُهُ (وَإِسْرَائِيلُ هُوَ ثَبَتٌ فِي أَبِي إِسْحَاقَ الْخ) . قَالَ الْحَافِظُ فِي فَتْحِ الْبَارِي . وَأَخْرَجَ ابْنُ عَدِيٍّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ ، قَالَ : إِسْرَائِيلُ فِي أَبِي إِسْحَاقَ أَثْبَتٌ مِنْ شُعْبَةَ وَسُلَيْمَانَ وَأَسْنَدُ الْحَاكِمِ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ ، وَمِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ وَالدَّهْلِيِّ وَغَيْرِهِمْ — : أَنَّهُمْ صَحَّحُوا حَدِيثَ إِسْرَائِيلَ . قَوْلُهُ (وَرَوَى الْحُجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ وَجَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ) قَتَابِعُ الْحُجَّاجِ وَجَعْفَرُ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى فِي رَوَايَتِهِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، وَلَمْ يَتَفَرَّدْ بِهِ . (قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : ثُمَّ لَقِيتُ الزُّهْرِيَّ فَسَأَلْتُهُ فَأَنْكَرَهُ)

مَعِينٍ ، أَنَّهُ قَالَ : لَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْحَرْفَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ إِلَّا إِسْمَاعِيلُ
 بْنُ إِبْرَاهِيمَ . قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ : وَتَمَّاعُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ
 ابْنِ جُرَيْجٍ لَيْسَ بِذَاكَ . إِنَّمَا صَحَّحَ كُتُبَهُ عَلَى كُتُبِ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ
 عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَادٍ وَمَا سَمِعَ مِنْ ابْنِ جُرَيْجٍ .

وَصَفَّ يَحْيَى رِوَايَةَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ .

وَالْعَمَلُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَا نِكَاحَ
 إِلَّا بِوَلِيٍّ» عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ عُمَرُ
 ابْنُ الْخَطَّابِ ، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَبْلٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ
 وَغَيْرُهُمْ .

أَيُّ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ (فَضَعُفُوا هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَجْلِ هَذَا) وَقَدْ
 تَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا ، فَيَذْكُرُ . (لَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْحَرْفَ) أَيُّ : دُثِمَ لَقِيتَ
 الزَّهْرَى فَسَأَلْتَهُ فَأَنْكَرَهُ . (إِلَّا إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ) وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ عَلَيْهِ :
 ثِقَّةٌ حَافِظٌ . (إِنَّمَا صَحَّحَ كُتُبَهُ عَلَى كُتُبِ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَادٍ)
 بِفَتْحِ الرَّاءِ وَتَشْدِيدِ الْوَاوِ الْأَزْدِيُّ ، أَبِي عَبْدِ الْمَجِيدِ الْمُسَكِّيُّ : (رَوَى) عَنْ ابْنِ
 جُرَيْجٍ فَأَكْثَرَ ، قَالَ أَحْمَدُ وَيَحْيَى : ثِقَّةٌ يَفْلُو فِي الْإِرْجَاءِ ، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ : يُعْتَبَرُ بِهِ ،
 وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ . كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ . وَقَالَ فِي التَّقْرِيبِ : صَدُوقٌ يَخْطِئُ ، أَفْرَطُ
 ابْنُ حَبَانَ فَقَالَ : مَتْرُوكٌ . (مَا سَمِعَ مِنْ ابْنِ جُرَيْجٍ) أَيُّ لَمْ يَسْمَعْ إِسْمَاعِيلُ
 مِنْ ابْنِ جُرَيْجٍ .

قَوْلُهُ (وَالْعَمَلُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا نِكَاحَ
 إِلَّا بِوَلِيٍّ ، عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ الْخ) قَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي اشْتِرَاطِ الْوَلِيِّ فِي النِّكَاحِ :
 فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى ذَلِكَ ، وَقَالُوا : لَا تَزُوجُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا أَصْلًا . وَاحْتَجُّوا بِأَحَادِيثِ
 الْبَابِ . وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِلَى أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ الْوَلِيَّ أَصْلًا ، وَيَجُوزُ أَنْ تَزُوجَ

وَهَكَذَا رَوَى عَنْ بَعْضِ فَقَهَاءِ النَّبِيِّينَ : أَنَّهُمْ قَالُوا : لَا نِكَاحَ

نفسها — ولو بغير إذن وليها — إذا تزوجت كنفثاً . واحتج بالقياس على البيع : فإنها تستقل به . وحمل الأحاديث الواردة في اشتراط الولي ، على الصغيرة . وخص بهذا القياس عمومها . وهو عمل سائغ في الأصول ، وهو جواز تخصيص الموم بالقياس . لكن حديث معقل يدفع (١) هذا القياس ، ويدل على اشتراط الولي في النكاح دون غيره ، ليندفع عن موليته العار باختيار الكفء . وانفصل بعضهم عن هذا الإيراد ، بالتزامهم اشتراط الولي ، ولكن لا يمنع ذلك تزويج نفسها ، ويتوقف ذلك على إجازة الولي . كما قالوا في البيع . وهو مذهب الأوزاعي . وقال أبو ثور نحوه . لكن قال : يشترك إذن الولي لها في تزويج نفسها . وتعتب بأن إذن الولي لا يصح إلا لمن ينوب عنه ، والمرأة لا تنوب عنه في ذلك ؛ لأن الحق لها . ولو أذن لها في إنكاح نفسها صارت كمن أذن لها في البيع من نفسها . ولا يصح . كذا في فتح الباري . قلت : أراد بحديث معقل ما رواه البخاري في صحيحه عن الحسن : « فلا تعضلوهن » . قال : حدثني معقل ابن يسار أنها نزلت فيه . قال : زوجت أختاً لي من رجل وطلقها . حتى إذا انقضت عدتها جاء يخطبها . فقلت له : زوجتك وفرشتك وأكرمتك فطلقتها . ثم جئت تخطبها ؟ لا والله لا تعود إليك أبداً . وكان رجلاً لا بأس به . وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه . فأنزل الله هذه الآية : (فلا تعضلوهن) . فقلت : الآن أفعل يا رسول الله . فزوجها إياه . قال الحافظ في الفتح : وهي أصرح دليل على اعتبار الولي ؛ وإلا لما كان لمضله معنى ؛ ولأنها لو كان لها أن تزوج نفسها لم تحتاج إلى أخيها . ومن كان أمره إليه لا يقال . إن غيره منعه منه . قال : وذكر ابن مندة : أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك انتهى . قلت : القول القوي الراجح هو قول الجمهور . والله تعالى أعلم .

(١) لفظ الأصل غير منقوط في أوله . ثم هو متردد بين « رفع » و « يرفع » و « يدفع » والأخير هو الصواب .

إِلَّا يُولَى . مِنْهُمْ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَشُرَيْحٌ وَابْنُ رَافِعٍ
النَّخَعِيُّ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَغَيْرُهُمْ .

وَهَذَا يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَمَالِكٌ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ
وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ .

١٥ — بَابُ مَا جَاءَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ

١١٠٩ — حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ حَمَّادٍ الْمَعْنَى الْبَصْرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى
عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْبَغْيَا اللَّاتِي يُنْكَحُنَّ أَنْفُسُهُنَّ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ» .
قَالَ يُونُسُ بْنُ حَمَّادٍ: رَفَعَ عَبْدُ الْأَعْلَى هَذَا الْحَدِيثَ فِي التَّفْسِيرِ .
وَأَوْقَعَهُ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ، وَلَمْ يَرْفَعَهُ .

بَابُ مَا جَاءَ : لَا نِكَاحَ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ

قوله : (حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ حَمَّادٍ الْمَعْنَى) بفتح الميم وسكون العين المهملة
ثم نون مكسورة ثم ياء مشددة : ثقة من العاشرة . (أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى) هو : ابن
عبد الأعلى البصري الشامي بالمهملة ؛ ثقة من الثامنة . (عن سعيد) هو : ابن
أبي عروبة اليشكري مولا لم البصري ؛ ثقة حافظ له تصانيف ؛ لكنه كثير
التدليس واختلط ؛ وكان من أثبت الناس في قتادة ، قوله (البغايا) أي الزواني .
جمع « بغي » ، وهي : الزانية . من « البغاء » ، وهو : الزنا . مبتدأ خبره : (اللاتي
ينكحن) بضم أوله ؛ أي يزوجن . قاله القاري : (أنفسهن) بالنصب (بغير
بينة) قال الطيبي : المراد بالبينة إما الشاهد . فبدونه زنا . عند الشافعي رحمه الله
وأبي حنيفة رحمه الله . وإما الولي . إذ به يتبين النكاح . فالتسمية بالبغايا تشديد :
لأنه شبهه . انتهى . قال القاري : لا يخفى أن الأول هو الظاهر ؛ إذ لم يمهمل إطلاق
البينة على الولي شرعاً وعرفاً . انتهى .

١١١٠ - حدثنا قُتَيْبَةُ. أَخْبَرَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ سَعِيدٍ، نَحْوَهُ وَلَمْ يَرْفَعَهُ.
وَهَذَا أَصَحُّ.

هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ. لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ إِلَّا مَا رَوَى عَنْ
عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَعَادَةَ مَرْفُوعًا.

وَرَوَى عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ هَذَا الْحَدِيثُ مَوْقُوفًا.
وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلَهُ (لَا نِكَاحَ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ).
وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، نَحْوَ هَذَا،
مَوْقُوفًا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،
وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ. قَالُوا: لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشُهُودٍ. لَمْ

قوله: (أخبرنا غندر) بضم عين معجمة وسكون. وفتح دال مهملة وقد
بضم: لقب محمد بن جعفر المدني البصري. ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة
من التسمية. قوله (هذا حديث غير محفوظ. لا نعلم أحداً رفعه إلا ما روى
عن عبد الأعلى الخ) قال الحافظ ابن تيمية في المنتقى: وهذا لا يقدح. لأن
عبد الأعلى ثقة فيقبل رفعه وزيادته. وقد يرفع الراوى الحديث، وقد يقفه انتهى.
قوله (وفي الباب عن عمران بن حصين) عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال:
«لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل»، ذكره أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله.
كذا في المنتقى. قال الشوكاني: وأخرجه الدارقطني في العلل من حديث الحسن
عنه، وفي إسناده: عبد الله بن محرز، وهو متروك. ورواه الشافعي من وجه
آخر عن الحسن مرسلًا، وقال: هذا وإن كان منقطعاً فإن أكثر أهل العلم
يقولون به (وأنس) لينظر من أخرج حديثه. (وأي هريرة) مرفوعاً وموقوفاً،
أخرجه البيهقي بلفظ: «لا نكاح إلا بأربعة: خاطب وولي وشاهدين». وفي

يَخْتَلِفُوا فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا مَنْ مَضَى مِنْهُمْ ، إِلَّا قَوْمًا مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ
الْعِلْمِ . وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا إِذَا أُشْهِدَ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ ، فَقَالَ
أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ : لَا يَجُوزُ النِّكَاحُ حَتَّى
يَشْهَدَ الشَّاهِدَانِ مَعًا عِنْدَ عُقْدَةِ النِّكَاحِ . وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ
إِذَا أُشْهِدَ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ ، أَنَّهُ جَائِزٌ ، إِذَا أَعْلَنُوا ذَلِكَ .

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ . وَهَكَذَا قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ فِيمَا
حَكَى عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ . وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ
تَجُوزُ فِي النِّكَاحِ . وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ .

إِسْنَادُهُ : الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ ، قَالَ الْبُخَارِيُّ : مَنْكَرَ الْحَدِيثِ . قَوْلُهُ . (وَقَالَ بَعْضُ
أَهْلِ الْعِلْمِ : شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ تَجُوزُ فِي النِّكَاحِ ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ)
وَهُوَ قَوْلُ الْحَنْفِيَّةِ : وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَصِحُّ النِّكَاحُ إِلَّا بِشَهَادَةِ الرَّجُلِ ؛ وَقَالَ
بِأَشْرَاطِ الْعَدَالَةِ بِالشُّهُودِ وَقَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ لَا تَشْتَرِطُ الْعَدَالَةُ ؛ قَالَ فِي الْهُدَايَةِ
— مِنْ كُتُبِ الْحَنْفِيَّةِ — : أَعْلَمُ أَنَّ الشَّهَادَةَ شَرْطٌ فِي بَابِ النِّكَاحِ ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ :
« لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشُهُودٍ » ، وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى مَالِكٍ : فِي اشْتِرَاطِ الْإِعْلَانِ دُونَ الشَّهَادَةِ .
وَلَا يَدُّ مِنْ اعْتِبَارِ الْحُرِّيَّةِ فِيهَا ، لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا شَهَادَةَ لَهُ لِعَدَمِ الْوِلَايَةِ . وَلَا يَدُّ مِنْ
اعْتِبَارِ الْعَقْلِ وَالْبُلُوغِ . لِأَنَّهُ (لَا) وَِلَايَةَ بَدُونِهِمَا . وَلَا يَدُّ مِنْ اعْتِبَارِ الْإِسْلَامِ فِي
أَنْكَحَةِ الْمُسْلِمِينَ ، لِأَنَّهُ لَا شَهَادَةَ لِلْكَافِرِ عَلَى الْمُسْلِمِ . وَلَا يَشْتَرِطُ وَصْفُ الذَّكَوْرَةِ حَتَّى
يُنْعَقَدَ بِحُضُورِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ، وَفِيهِ خِلَافٌ لِلشَّافِعِيِّ وَلَا تَشْتَرِطُ الْعَدَالَةُ حَتَّى يَنْعَقَدَ
بِحَضْرَةِ الْفَاسِقِينَ عِنْدَنَا ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ . لَهُ : أَنَّ الشَّهَادَةَ مِنْ بَابِ السَّكْرَامَةِ ،
وَالْفَاسِقُ مِنْ أَهْلِ الْإِهَانَةِ . وَلَنَا : أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ ، فَيَسْكُونُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ . وَهَذَا
لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَحْرَمْ الْوِلَايَةُ عَلَى نَفْسِهِ لِإِسْلَامِهِ ، لَا يَحْرُمُ (الشَّهَادَةُ) عَلَى غَيْرِهِ ، لِأَنَّهُ
مِنْ جَنْسِهِ . انْتَهَى . قُلْتُ : احْتِجَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى اشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ فِي شُهُودِ النِّكَاحِ ،
بِتَقْيِيدِ الشَّهَادَةِ بِالْعَدَالَةِ فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ ، وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ . قَالَ
الشُّوْكَانِيُّ فِي النَّيْلِ : وَالْحَقُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ : مِنْ اعْتِبَارِ الْعَدَالَةِ فِي شُهُودِ

١٦ - باب ما جاء في خطبة النكاح

١١١١ - حدثنا قتيبة . أخبرنا عُبَيْرُ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التَّشَهُدَ فِي الصَّلَاةِ وَالتَّشَهُدَ فِي الْحَاجَةِ . قَالَ « التَّشَهُدُ فِي الصَّلَاةِ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ . السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ . السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ . أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . وَالتَّشَهُدُ فِي الْحَاجَةِ ، إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ . وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ

النكاح ، لتقييد الشهادة المعتبرة في حديث عمران بن حصين وعائشة وابن عباس . انتهى . واحتج الشافعي على اشتراط الذكورة في شهود النكاح ، بقوله صلى الله عليه وسلم : « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل » ، فإن لفظ « الشاهدين » يقع على الذكور . وأجلب الحنفية عن هذا : بأن لا فرق -- في باب الشهادة -- بين الذكر والأنثى ، وهذا اللفظ (يقع) على مطلق الشاهدين ، مع قطع النظر عن وصف الذكورة والأنوثة . قلت : الظاهر هو قول الشافعي رحمه الله ، والله تعالى أعلم .

باب ما جاء في خطبة النكاح

قوله : (أخبرنا عبثر) بفتح الهمزة وسكون الموحدة وفتح المثناة (بن القاسم) الزبيدي بالضم السكوني : ثقة من الثامنة . (عن عبد الله) أي ابن مسعود . قوله (والتشهد في الحاجة) أي من النكاح وغيره . (قال) أي ابن مسعود (التشهد في الصلاة) أي في آخرها (التحيات لله والصلوات الخ) تقدم شرحه في محله (والتشهد في الحاجة : أن الحمد لله) بتخفيف « أن » ورفع « الحمد » ، قال الطيبي : التشهد مبتدأ خبره « أن الحمد لله » ، و « أن » مخففة من المثقلة ، كقوله تعالى : (وآخر دعوانا : أن الحمد لله رب العالمين) . (نستعينه) أي في حمده وغيره ، وهو وما بعده ، جل مستأنفة مبينة لأحوال الحامدين . وفي رواية ابن ماجه : « ونحمده ونستعينه » . بزيادة « نحمده » . (ونستغفره) أي في تقصير عبادته

أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِ أَيْ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ. وَمِنْ يُضِلُّ فَلَا هَادِيَ لَهُ. وَأَشْهَدُ
أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ « قَالَ وَيَقْرَأُ
ثَلَاثَ آيَاتٍ.

قَالَ عُبَيْرٌ: فَفَسَّرَهَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ
إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ. (اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنْ اللَّهُ كَانَ
عَلَيْكُمْ رَقِيبًا). (اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا). الْآيَةُ. وَفِي الْبَابِ
عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ.

حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ،
عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(من يهد الله) وفي بعض النسخ: «من يهده الله، بإثبات الضمير، وكذلك في رواية
أبي داود والنسائي وابن ماجه. أي من يوفقه للهداية. (فلا مضل له) أي من شيطان
ونفس وغيرهما (ومن يضل) بخلق الضلالة فيه (فلا هادي له) أي لا من جهة العقل،
ولا من جهة النقل؛ ولا من ولي، ولا من نبي. قال الطيبي: أضاف الشر إلى
الأنفس أولا كسبا، والإضلال إلى الله تعالى ثانياً خلقاً وتديراً. (قال) أي
ابن مسعود (ويقرأ ثلاث آيات) أي النبي صلى الله عليه وسلم. وهذا يقتضي
معطوفاً عليه، فالتقدير: يقول الحمد لله ويقرأ (ففسرها) أي الآيات الثلاث
(اتقوا الله حق تقاته الخ) الآية التامة هكذا: (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله
حق تقاته، ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون). (اتقوا الله الذي تساءلون به
والأرحام الخ) الآية التامة هكذا: (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من
نفس واحدة، وخلق منها زوجها، وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء؛ واتقوا
الله الذي تساءلون به والأرحام؛ إن الله كان عليكم رقيباً). وقولوا قولاً سديداً
الآية) الآية التامة هكذا: (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً،
يصح لكم أعمالكم، ويغفر لكم ذنوبكم. ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً
عظيماً). قوله (وفي الباب عن عدي بن حاتم) أخرجه مسلم بتغيير الألفاظ؛ كذا
في شرح سراج أحمد. وإن لم أجد حديثه في صحيح مسلم، فلينظر. قوله (حديث
عبد الله حديث حسن). وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه، وصححه

ورواه شعبة عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وكلا الحديثين صحيح. لأن إسرائيل جمعتهما فقال: عن أبي إسحاق، عن أبي الأخوص وأبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقد قال بعض أهل العلم: إن النكاح جائز بغير خطبة. وهو قول سفيان الثوري وغيره من أهل العلم.

١١١٢—حدثنا أبو هشام الرقاعي. أخبرنا ابن فضيل عن عاصم ابن كليب، عن أبيه: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء». هذا حديث حسن غريب.

أبو عرانة وابن حبان. كذا في فتح الباري.

قوله: (وقد قال بعض أهل العلم: إن النكاح جائز بغير خطبة الخ) ويدل على الجواز حديث إسماعيل بن إبراهيم عن رجل من بني سليم، قال: «خطبت إلى النبي صلى الله عليه وسلم أمامة بنت عبد المطلب، فأنكحني من غير أن يتشهد». رواه أبو داود. ورواه البخاري في تاريخه الكبير، وقال: إسناده مجهول. انتهى. قال الشوكاني، وأما جهالة الصحابي المذكور، فغير قاذحة. وقال الحافظ في فتح الباري — تحت حديث سهل بن سعد الساعدي —: وفيه أنه لا يثبت شرط في صحة العقد تقدم الخطبة، إذ لم يقع في شيء — من طرق هذا الحديث — وقوع حمد ولا تشهد ولا غيرهما من أركان الخطبة. وخالف في ذلك الظاهرية: لجهلها واجبة، ووافقهم من الشافعية أبو عوامة، فترجم في صحيحه: «باب وجوب الخطبة عند العقد». انتهى. قوله (حدثنا أبو هاشم الرقاعي) اسمه: محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي السكوني، قاضي المدائن، ليس بالقوي، من صفار العاشرة. وذكره ابن عدي في شيوخ البخاري، وجزم الخطيب بأن البخاري روى عنه. لكن قد قال البخاري: رأيتهم مجتمعين على ضعفه. كذا في التقريب. وقال في الميزان: قال أحمد العجلي: لا بأس به، وقال البرقاني: أبو هاشم ثقة، أمرني الدارقطني أن أخرج حديثه في الصحيح. انتهى. (ابن فضيل) اسمه.

١٧ - بابُ مَا جَاءَ فِي اسْتِثَارِ الْبَكْرِ وَالثَّيِّبِ

١١١٣ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ . أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ .

أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تُنْكَحُ الثَّيِّبُ

محمد بن فضيل بن غزوان أبو عبد الرحمن السكوفي ، صدوق عارف ، روى بالشيعة . قوله (كل خطبة) بضم الخاء ، وقال القاري : بكسر الخاء ، وهي التزوج . انتهى . قلت : الظاهر أنه بضم الخاء . (ليس فيها تشهد) قال التوربشتي : وأصل التشهد قولك : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ؛ ويعبر به عن الثناء . وفي غير هذه الرواية . و كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الجذماء ، ؛ والشهادة : الخبر المقطوع به ، والثناء على الله أصدق الشهادات وأعظمها . قال القاري : الرواية المذكورة رواها أبو داود عن أبي هريرة . (كاليد الجذماء) بالذال المعجمة ، أي المقطوعة التي لا فائدة فيها لصاحبها ، أو التي بها جدام . كذا في الجمع ، قوله (هذا حديث حسن غريب) قال الحافظ في الفتح في أوائله : قوله صلى الله عليه وسلم : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع ، وقوله : « كل خطبة ليس بشهادة فهي كاليد الجذماء ، - أخرجهما أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة ؛ قال : وفي كل منهما مقال . انتهى . وقال في التلخيص : حديث أبي هريرة « كل كلام لا يبدأ فيه بالحد فهو أجزم » (أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وأبو عوانة والدارقطني وابن حبان والبيهقي ، من طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة . واختلف في وصله وإرساله : فرجح النسائي والدارقطني الإرسال . قوله : ويروي : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أبتَر ، ، هو عند أبي داود والنسائي كالأول ، وعند ابن ماجه كالثاني . لكن قال : « أقطع ، بدل . أبتَر ، وكذا عند ابن حبان وله ألفاظ أخرى أوردتها الحافظ عبد القادر الرهاوي في أول الأربعين البدائية . انتهى . كلام الحافظ . فالظاهر أن تحمين الترمذي بتعدد الطرق ، والله تعالى أعلم .

باب ما جاء في استيثار البكر والثيب

قوله : (لا تنكح) بصيغة المجهول (الثيب) قال في النهاية : الثيب من ليس

حَتَّى تَسْتَأْمَرَ . وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ . وَإِذْنُهَا الصُّمُوتُ . وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَالْعُرْسِ بْنِ عَمِيرَةَ . حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، أَنَّ الثَّيِّبَ لَا تَزُوجُ حَتَّى تَسْتَأْمَرَ . وَإِنْ زَوَّجَهَا الْأَبُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَأْمَرَهَا ، فَكَرِهَتْ ذَلِكَ ، فَالِنِّكَاحُ مَفْسُوخٌ عِنْدَ عَامَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَزْوِيجِ الْأَبْنَاءِ إِذَا زَوَّجَهُنَّ الْآبَاءُ . فَرَأَى أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ ، أَنَّ الْأَبَ إِذَا زَوَّجَ الْبِكْرَ وَهِيَ بَالِغَةٌ ، بِغَيْرِ أَمْرِهَا ، فَلَمْ تَرْضَ بِتَزْوِيجِ الْأَبِ ، فَالِنِّكَاحُ مَفْسُوخٌ .

بِكْرُ . وَفِي رِوَايَةِ الشَّيْخَيْنِ : «الْأَيِّمُ ، بِقَشْدِهِ الْيَاءُ الْمَكْسُورَةُ . (حَتَّى تَسْتَأْمَرَ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفِعُولِ ، أَيْ حَتَّى تَسْتَأْذَنَ صَرِيحًا . إِذَا الْإِسْتِئْذَانُ : طَلَبُ الْأَمْرِ ، وَالْأَمْرُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالنَّطْقِ . (وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ) الْمَرْأَةُ بِالْبِكْرِ : الْبَالِغَةُ ، إِذْ لَا مَعْنَى لاسْتِئْذَانِ الصَّغِيرَةِ ، لِأَنَّهَا لَا تَدْرِي مَا الْإِذْنُ ؟ . (حَتَّى تَسْتَأْذَنَ) أَيْ يَطْلُبُ مِنْهَا الْإِذْنَ (وَإِذْنُهَا الصُّمُوتُ) أَيْ السَّكُوتُ ، يَعْنِي : لَا حَاجَةَ إِلَى إِذْنٍ صَرِيحٍ مِنْهَا ، بَلْ يَكْتَفِي بِسَكُوتِهَا لِكَثْرَةِ حَيَاتِهَا . وَفِي رِوَايَةِ الشَّيْخَيْنِ : «قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا ؟ قَالَ : إِذْنُهَا أَنْ تَسْكُتَ . » وَاخْتَلَفَ فِي أَنَّ السَّكُوتَ مِنَ الْبِكْرِ يَقُومُ مَقَامَ الْإِذْنِ فِي حَقِّ جَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ ، أَوْ فِي حَقِّ الْأَبِ وَالْجَدِّ وَغَيْرِهِمَا . وَإِلَى الْأَوَّلِ ذَهَبَ الْأَكْثَرُ ، لَظَاهِرُ الْحَدِيثِ : قَوْلُهُ (وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ) لِيَنْظُرَ مَنْ أَخْرَجَهُ (وَابْنُ عَبَّاسٍ) أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ . (وَعَائِشَةُ) قَالَتْ : «قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، تَسْتَأْمِرُ النِّسَاءَ فِي أَبْضَاعِهِنَّ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْتُ : إِنْ الْبِكْرُ تَسْتَأْمِرُ فَتَسْتَعِي فَتَسْكُتُ ؟ فَقَالَ سَكَاتُهَا إِذْنُهَا : » أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ : (وَالْعُرْسُ) بَضْمُ أَوَّلِهِ وَسُكُونُ الرَّاءِ . بَعْدَهَا مِهْمَلَةٌ (ابْنُ عَمِيرَةَ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمِهْمَلَةِ وَكسر الْمِيمِ وَسُكُونِ التَّحْتَانِيَّةِ ، صَحَابِي . قَوْلُهُ (حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ قَوْلُهُ (وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْأَبَ إِذَا زَوَّجَ الْبِكْرَ وَهِيَ بَالِغَةٌ بِغَيْرِ أَمْرِهَا فَلَمْ تَرْضَ بِتَزْوِيجِ الْأَبِ ، فَالِنِّكَاحُ مَفْسُوخٌ) .

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ : تَزْوِيجُ الْأَبِ عَلَى الْبِكْرِ جَائِزٌ ، وَإِنْ كَرِهَتْ ذَلِكَ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ .

واحتجوا على ذلك بحديث ابن عباس : « أن جارية بكراً أنت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت : أن أباهما زوجها وهي كارهة ؛ فغيرها النبي صلى الله عليه وسلم ، رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه . قال ابن القطان في كتابه : حديث ابن عباس هذا حديث صحيح . (وقال بعض أهل المدينة : تزويج الأب على البكر جائز وإن كرهت ذلك ، وهو قول مالك بن أنس والشافعي وأحمد وإسحاق) وهو قول ابن أبي ليلى والليث . واحتجوا بحديث ابن عباس الآتي : « الأيم أحق بنفسها من وليها » ، فإنه دل بمفهومه على أن ولي البكر أحق بها منها . واحتج بعضهم بحديث أبي موسى مرفوعاً : « تستأمر اليتيمة في نفسها ، فإن سككت فهو إذهابها » ، قال : فقيد ذلك باليتيمة ، فيحمل المطلب عليه ، وفيه نظر ، لحديث ابن عباس بلفظ : « والبكر يستأذن أبوها في نفسها » ، رواه مسلم . وأجاب الشافعي : بأن المؤامرة قد تكون عن استطابة نفس ، ويؤيده حديث ابن عمر وقعه : « وأمروا النساء في بناتهن » ، رواه أبو داود . وقال الشافعي : لا خلاف أنه ليس للأمر أمر ، لكنه على معنى استطابة النفس . وقال البيهقي : زياده ذكر الأب في حديث ابن عباس غير محفوظة ، قال الشافعي : رواها ابن عيينة في حديثه ، وكان ابن عمر والقاسم وسالم يزوجون الأبكار لا يستأمرهن . قال البيهقي : والمحفوظ في حديث ابن عباس : « البكر تستأمر » ، ورواه صالح بن كيسان بلفظ : « واليتيمة لا تستأمر » ، وكذلك رواه أبو بردة عن أبي موسى ، وعمد ابن عمرو عن أبي سارية عن أبي هريرة . فدل على أن المراد بالبكر : اليتيمة . قال الحافظ ابن حجر : وهذا لا يدفع زيادة الثقة الحافظ بلفظ الأب ؛ ولو قال قائل : « بل المراد باليتيمة البكر » ، لم يدفع . و« تستأمر » بضم أوله ، يدخل فيه الأب وغيره . فلا تعارض بين الروايات . ويبقى النظر في أن « الاستئمار » هل هو شرط في صحة العقد ، أو مستحب على معنى الاستطابة كما قال الشافعي ؟ كل الأمرين محتمل ، انتهى . كلام الحافظ . قلت : الظاهر أن الاستئمار هو شرط في صحة العقد لا على طريق الاستطابة ؛ يدل عليه حديث ابن عباس رضي الله عنه : أن جارية بكراً أنت النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكرت : أن أباهما زوجها وهي

كارهة ، تخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد تقدم تخريجه ، وهو حديث صحيح . قال الحافظ في الفتح : ولا معنى للطعن في الحديث ، فإن طرقة تقوى بعضها ببعض ، انتهى . وأجاب البيهقي : بأنه إن ثبت الحديث في البكر ، حمل على أنها زوجت بغير كفاء . قال الحافظ : وهذا الجواب هو المعتمد ، فإنها واقعة عين : فلا يثبت الحكم فيها تعميما . قلت : قد تعقب العلامة الأمير اليباني ، على كلام البيهقي والحافظ في سبيل السلام تعقبا حسنا ، حيث قال : كلام هذين الإمامين محاماة على كلام الشافعي ومذهبهم ؛ وإلا فتأويل البيهقي لا دليل عليه ؛ فلو كان كما قال لذكرته المرأة ، بل قالت : إنه زوجها وهي كارهة . فאלلة كراعتها ، فملها علق التخيير : لأنها المذكورة . فسكانه قال صلى الله عليه وسلم : إذا كنت كارهة فأنت بالخيار . وقرول المصنف — يعني الحافظ ابن حجر — إنها واقعة عين ؛ كلام غير صحيح . بل حكم عام لعموم علته ، فأينما وجدت الكراهة ثبت الحكم . وقد أخرج النسائي عن عائشة : « أن فتاة دخلت عليها ، فقالت : أبي زوجني من ابن أخيه يرفع في خديسه ^(١) ، وأنا كارهة . قالت : اجلسي حتى يأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأخبرته ، فأرسل إلى أبيها فدعاه ، فجعل الأمر إليها . فقالت : يا رسول الله ، قد أجزت ما صنع أبي ، ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس للآباء من الأمر شيء . » والظاهر أنها بكر ، ولعلها البكر التي في حديث ابن عباس ، وقد زوجها أبوها كفتا ابن أخيه . وإن كانت ثيبا فقد صرحت : أنه ليس مرادها إلا إعلام للنساء أنه ليس للآباء من الأمر شيء . » ولفظ « النساء » عام للثيب والبكر ، وقد قالت هذه عنده صلى الله عليه وسلم فأقرها عليه . والمراد بنبي الأمر من الآباء : فني التزوج للكارهة ، لأن السياق في ذلك . فلا يقال : هو عام لكل شيء . انتهى ما في السبل . قلت : حديث عائشة — الذي أخرجه النسائي — مرسل ؛ فإنه أخرجه عن عبد الله بن بريدة عن عائشة ؛ قال البيهقي : هذا مرسل ، ابن بريدة لم يسمع من عائشة انتهى . لكن رواه ابن ماجه متصلا ، وسنده هكذا : حدثنا هناد بن السري حدثنا وكيع عن كهس بن الحسن عن ابن بريدة عن أبيه ، قال : وجاءت

(١) كذا بالأصل . والرواية المرووفة أو المشهورة : « يرفع يده (بالأب) خديسته (بزهادة ناء قبل الهاء) » فليراجع .

١١١٤ - حدثنا قتيبة أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن الفضل، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن ابن عباس؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الأيّم أحقّ بنفسها من وليها. والبكر تستأذن في نفسها. وإذنها صماتها».

هذا حديث حسن صحيح. وقد روى شعبة وسفيان الثوري هذا الحديث عن مالك بن أنس.

واحتج بعض الناس - في إجازة النكاح بغير ولي - بهذا الحديث؛ وليس في هذا الحديث ما احتجوا به. لأنه قد روى - من غير وجه - عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «لا نكاح إلا بولي». وهكذا أفنى به ابن عباس بعد النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: «لا نكاح إلا بولي». وإنما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم:

قتاة، الخ، بمثل حديث النسائي. وأخرجه أحمد في مسنده.
قوله: (الأيّم) قال الحافظ: ظاهر هذا الحديث (أن) «الأيّم» هي: الثيب التي فارقت زوجها بموت أو طلاق؛ لمقابلتها بالبكر. وهذا هو الأصل في الأيّم: معناه قولهم: «الغزو مأيمة»، أي يقتل الرجال. فتصير النساء أياى. وقد تطلق على من لا زوج لها أصلاً. (ولذنها صماتها) بضم الصاد، بمعنى سكوتها.
قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا البخاري، قوله (واحتج بعض الناس في إجازة النكاح بغير ولي، بهذا الحديث) قال الحافظ الزيلعي؛ وجهه أنه شارك بينها وبين الولي، ثم قدمها بقوله: «أحق»؛ وقد صح العقد منه، فوجب أن يصح منها، انتهى. (وليس في هذا الحديث ما احتجوا به، لأنه قد روى من غير وجه، عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: لا نكاح إلا بولي) وهو حديث صحيح كما عرفت. (وهكذا أفنى به ابن عباس بعد النبي صلى الله عليه وسلم فقال: لا نكاح إلا بولي) فاقتاؤه به بعد النبي صلى الله عليه وسلم، يؤيد صحة حديثه. (ولأنما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم:

«الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا» - عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ - : أَنَّ الْوَلِيَّ لَا يَزُوجُهَا إِلَّا بِرِضَاها وَأَمْرِهَا : فَإِنْ زَوَّجَهَا فَالْنِكَاحُ مَفْسُوخٌ : عَلَى حَدِيثِ خَنْسَاءَ بِنْتِ خِدَامٍ ، حَيْثُ زَوَّجَهَا أَبُو هَاوِيٍّ نَيْبٌ ، فَكَرِهَتْ ذَلِكَ ، فَرَدَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِكَاحَهُ .

١٨ - بَابُ مَا جَاءَ فِي إِكْرَاهِ الْيَتِيمَةِ عَلَى التَّزْوِيجِ

١١١٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «الْيَتِيمَةُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا ، فَإِنْ صَمَتَتْ فَهُوَ إِذْنُهَا ،

«الْأَيْمُ» أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا ، ، عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، أَنَّ الْوَلِيَّ لَا يَزُوجُهَا إِلَّا بِرِضَاها وَأَمْرِهَا . فَإِنْ زَوَّجَهَا فَالْنِكَاحُ مَفْسُوخٌ عَلَى حَدِيثِ خَنْسَاءَ بِنْتِ خِدَامٍ (الخ) قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ : حَدِيثُ عَائِشَةَ ، أَيْمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ ، حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَهُوَ بَيِّنٌ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ «أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا» : أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ عَلَيْهَا أَمْرُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهَا ، وَلَا يَجْبِرُهَا ؛ فَإِذَا أَرَادَتْ أَنْ تَزُوجَ لَمْ يَجْزِ لَهَا إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهَا . انْتَهَى كَلَامُ الْحَافِظِ . وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ : قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «أَحَقُّ بِنَفْسِهَا» ، يَحْتَمِلُ - مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ - أَنَّ الْمُرَادَ : أَحَقُّ مِنْ وَلِيِّهَا فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ عَقْدٍ وَغَيْرِهِ ، كَمَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَدَاوُدُ . وَيَحْتَمِلُ . . . (مِنْ حَيْثُ غَيْرُهُ) أَنَّهَا أَحَقُّ بِالرِّضَا ، أَيْ لَا تَزُوجُ حَتَّى تَنْطَاقَ بِالْإِذْنِ ، بِخِلَافِ الْجُبَرِ . وَلَكِنْ لَمَّا صَحَّ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ» ، مَعَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى اشْتِرَاطِ الْوَلِيِّ - يَتَمَيَّنُ الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي . قَالَ : وَاعْلَمْ أَنَّ لَفْظَةَ «أَحَقُّ» هِيَ الْمِشَارَكَةُ ، (وَ) مَعْنَاهُ : أَنَّ لَهَا فِي نَفْسِهَا فِي النِّكَاحِ حَقًّا ، وَلِوَلِيِّهَا حَقًّا ؛ وَحَقُّهَا أَوْ كَدُّ مِنْ حَقِّهِ . فَإِنَّهُ لَوْ أَرَادَ تَزْوِيجُهَا كَفْتًا وَامْتَنَعَتْ لَمْ تَجْبِرْ ، وَلَوْ أَرَادَتْ أَنْ تَزُوجَ كَفْتًا فَامْتَنَعَ الْوَلِيُّ أَجْبَرَ ، فَإِنْ أَصَرَ زَوْجُهَا الْقَاضِي . فَدَلَّ عَلَى تَأْكِدِ حَقِّهَا وَرَجْحَانِهِ . انْتَهَى كَلَامُ النَّوَوِيِّ .

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِكْرَاهِ الْيَتِيمَةِ عَلَى التَّزْوِيجِ

قَوْلُهُ : (الْيَتِيمَةُ تُسْتَأْمَرُ) الْيَتِيمَةُ هِيَ : صَغِيرَةٌ لَا أَبَ لَهَا ، وَالْمُرَادُ هُنَا :

وإن أبت فلا جوازَ عليهما .

وفي الباب : عن أبي موسى ، وابن عمر . قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن .

البكر البالغة ، سماها باعتبار ما كانت . كقوله تعالى (وآتوا اليتامى أموالهم) .
وقائدة التسمية : مراعاة حقها والشفقة عليها في تحرى الكفاية والصلاح ؛ فإن
اليتيم مظنة الرأفة والرحمة . ثم هي قبل البلوغ لا معنى لإذنها ، ولا لإبائها .
فكانه عليه الصلاة والسلام شرط بلوغها ؛ فعناه : لا تنكح حتى تبلغ فتستأمر .
قاله القارى في المرقاة . (فإن صمت) أى سكنت (فهو) أى صماتها (وإن أبت)
من الإباء ، أى أنكرت ولم ترض (فلا جواز عليها) بفتح الجيم ، أى فلا تعدى
عليها ولا لإجبار . قوله (وفي الباب عن أبي موسى) أخرجه أحمد مرفوعاً بلفظ :
« تستأمر اليتيمة في نفسها ، فإن سكنت فقد أذنت ، وإن أبت لم تنكره ، .
وأخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم وأبو يعلى والدارقطنى والطبرانى . قال في مجمع
الروائد : رجال أحد رجال الصحيح . (وابن عمر) قال : « توفى عثمان بن مظعون ،
وترك ابنة له من خولة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن الأوقص . وأوصى إلى
أخيه قدامة بن مظعون — قال عبد الله : وهما غالاى . — فخطبت إلى قدامة ابن
مظعون ابنة عثمان بن مظعون ، فزوجنيها . ودخل المغيرة بن شعبه (يعنى : إلى
أمها) فأرغبها في المال : فخطت إليه ، فخطت الجارية إلى هوى أمها ؛ فأبنا حتى
ارتفع أمرهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال قدامة بن مظعون : يا رسول
الله ، ابنة أختي أوصى بها إلى ، فزوجتها ابن عمتها ، فلم أقصر بها في الصلاح ولا في
الكفاءة ؛ ولكنها امرأة ، وإنما خطت إلى هوى أمها . (قال) فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : هى بتيمة ، ولا تنكح إلا بإذنها . (قال) : فانتزعت —
والله — منى بعد أن ملكتها ، فزوجوها المغيرة بن شعبه ، . رواه أحمد
والدارقطنى . قال صاحب المنتقى : وهو دليل على أن اليتيمة لا يجبرها وصى
ولا غيره . انتهى . قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن) قال في المنتقى : رواه
الخمسة إلا ابن ماجه ؛ وقال في النيل : وأخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم . قوله

واختلف أهل العلم في تزويج اليتيمة ، فرأى بعض أهل العلم :
 أن اليتيمة إذا زوجت فالنكاح موقوف حتى تبلغ ، فإذا بلغت فلها
 الخيار في إجازة النكاح أو فسخه . وهو قول بعض التابعين وغيرهم .
 وقال بعضهم : لا يجوز نكاح اليتيمة حتى تبلغ ، ولا يجوز الخيار
 في النكاح . وهو قول سفيان الثوري والشافعي وغيرهما من أهل العلم .
 وقال أحمد وإسحاق : إذا بلغت اليتيمة تسع سنين فزوجت فرضيت ،
 فالنكاح جائز ، ولا خيار لها إذا أدركت . واحتجنا بحديث عائشة :
 « أن النبي صلى الله عليه وسلم بنى بها وهي بنت تسع سنين » وقد قالت
 عائشة « إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة » .

(فرأى بعض أهل العلم أن اليتيمة إذا زوجت فالنكاح موقوف حتى تبلغ ،
 فإذا بلغت فلها الخيار في إجازة النكاح وفسخه) وهو قول أصحاب أبي حنيفة .
 ويدل على جواز تزويج اليتيمة قبل بلوغها ، قوله تعالى : (وإن خفت أن
 لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم) ، قال الحافظ في الفتح : فيه دلالة
 على تزويج الولي غير الأب التي دون البلوغ بكرة كانت أو ثيبا ، لأن حقيقة
 « اليتيمة » من كانت دون البلوغ ولا أب لها ؛ وقد أذن في تزويجها بشرط أن
 لا يبخل من صداقها . فيحتاج من منع ذلك إلى دليل قوي . انتهى . (وقال
 بعضهم : لا يجوز نكاح اليتيمة حتى تبلغ ، ولا يجوز الخيار في النكاح) وهو
 قول الشافعي . واحتج بظاهر حديث الباب ؛ قال في شرح السنة : والأكثر على
 أن الوصي لا ولاية له على بنات الموصى ، وإن فوض ذلك إليه . وقال حماد بن
 أبي سليمان : للوصي أن يزوج اليتيمة قبل البلوغ ؛ وحكى ذلك عن أبي شريح :
 أنه أجاز نكاح الوصي مع كراهة الأولياء . وأجاز مالك : إن فوضه الأب
 إليه . انتهى . (وقال أحمد وإسحاق : إذا بلغت اليتيمة تسع سنين فزوجت فرضيت ،
 فالنكاح جائز ولا خيار لها إذا أدركت) أي إذا بلغت . ولم أقف على دليل يدل
 على قول هذين الإمامين ؛ وأما احتجاجهما بحديث عائشة : « أن النبي صلى الله
 عليه وسلم بنى بها وهي بنت تسع سنين » ففيه : أن عائشة قد كانت أدركت وهي
 بنت تسع سنين . (قالت عائشة : إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة) كأن

١٩ — بابُ مَا جَاءَ فِي الْوَلِيِّينِ يَزُوجَانِ

١١١٦ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا عُثْمَرُ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَيُّمَا أَمْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلَيَّانٍ فَهِيَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا، وَمَنْ بَاعَ بَيْعًا مِنْ رَجُلَيْنِ فَهُوَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا».

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا: إِذَا زَوَّجَ أَحَدُ الْوَلِيِّينِ قَبْلَ الْآخَرِ، فَنِكَاحُ الْأَوَّلِ جَائِزٌ، وَنِكَاحُ الْآخَرِ مَفْسُوخٌ. وَإِذَا زَوَّجَا جَمِيعًا فَنِكَاحُهُمَا جَمِيعًا مَفْسُوخٌ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

عائشة أرادت: أن الجارية إذا بلغت تسع سنين فهي في حكم المرأة البالغة، لأنه يحصل لها حينئذ ما يعرف به نفعها وضررها: من الشعور والتمييز. والله تعالى أعلم.

باب (ما جاء) في الوليين يزوجان

قوله: (أخبرنا عُثْمَرُ) بفتح معجمة وسكون نون وفتح دال وقد أضمت. (زوجها وليان) أي من رجلين (فهي للأول منهما) أي للسابق منهما ببيعة أو تصادق. فإن وقعا معا، أو جهل السابق منهما — بطلا معا. قوله (هذا حديث حسن) وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه. قال المنذرى: وقد قيل: إن الحسن لم يسمع من سمرة شيئا، وقيل سمع منه حديثا في العقيقة. انتهى. وقال الحافظ في التلخيص: حسنه الترمذي، وصححه أبو زرعة وأبو حاتم والحاكم في المستدرک قال الحافظ: وصحته متوقفة على ثبوت سماع الحسن من سمرة، فإن رجاله ثقات، لكن اختلف فيه على الحسن. ورواه الشافعي وأحمد والنسائي، من طريق قتادة أيضا، عن الحسن عن عتبة بن عامر. قال الترمذي: الحسن عن سمرة في هذا أصح. وقال ابن المديني: لم يسمع الحسن من عتبة شيئا وأخرجه ابن ماجه من طريق شعبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة أو عتبة بن عامر. انتهى.

٢٠ - بابُ مَا جَاءَ فِي نِكَاحِ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ

١١١٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَيْمًا عَبْدٌ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ » .
وَفِي الْبَابِ : عَنْ أَبِي عُمَرَ . حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ أَبِي عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ

باب ما جاء في نكاح العبد بغير إذن سيده

قوله : (بغير إذن سيده) أى مالسه . (فهو عاهر) أى زان . قال المظهر : لا يجوز نكاح العبد بغير إذن السيد ؛ وبه قال الشافعى وأحمد ، ولا يصير العقد صحيحاً عندهما بالإجازة بعده . وقال أبو حنيفة ومالك : إن جاز بعد العقد صح . قلت : احتج من قال ببطلان النكاح وعدم صحته إلا بإذن السيد : بأنه صلى الله عليه وسلم حكم عليه بأنه عاهر ، والعاهر : الزانى ، والزنا باطل . وبرواية ابن عمر بلفظ : « إذا نكح العبد بغير إذن مولاه فنكاحه باطل » ، وهو حديث ضعيف كما ستعرف . قوله وفي الباب عن ابن عمر (أخرجه أبو داود من طريق عبد الله بن عمر العمرى عن نافع عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « إذا نكح العبد بغير إذن مولاه فنكاحه باطل » . قال أبو داود : هذا الحديث ضعيف ، وهو موقوف ، وهو قول ابن عمر رضى الله عنهما . انتهى . قال الحافظ فى التلخيص : ورواه ابن ماجه من حديث ابن عمر ، بلفظ : « أيمًا عبد تزوج بغير إذن مولاه فهو زان ، وفيه : مندل بن على ، وهو ضعيف . وقال أحمد ابن حنبل : هذا حديث منكر . وصوب الدارقطنى - فى العلل - وقف هذا المتن على ابن عمر ، ولفظ الموقوف أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر : « أنه وجد عبداً له تزوج بغير إذنه ، ففرق بينهما ، وأبطل صداقه ، وضربه حداً » . انتهى . قوله (حديث جابر حديث حسن) قال المنذرى - بعد نقل تحسين الترمذى هذا - ما لفظه : وفى إسناده عبد الله بن محمد بن عقیل ، وقد احتج به غير واحد من الأئمة ، وتسكلم فيه غير واحد

صلى الله عليه وسلم : وَلَا يَصِحُّ . وَالصَّحِيحُ : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ : أَنَّ نِكَاحَ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ لَا يَجُوزُ : وَهُوَ قَوْلُ أَحَدٍ وَإِسْحَاقَ وَغَيْرِهِمَا .

١١١٩— حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يُحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْأَمَوِيِّ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : « أَيْمَانُ عَبْدٍ تَزْوِجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ » . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٢١— بَابُ مَا جَاءَ فِي مَهْوَرِ النِّسَاءِ

١١٢٠— حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا يُحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ مَهْدِيٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، قَالُوا : أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَاصِمٍ بْنَ رَيْمَةَ عَنْ أَبِيهِ : « أَنَّ أَمْرَأَةً مِنْ بَنِي فِزَارَةَ تَزَوَّجَتْ عَلَى ثَمَلَيْنِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَرْضَيْتِ مِنْ نَفْسِكَ وَمَالِكَ بِثَمَلَيْنِ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ : فَأَجَازَهُ » .

من الأئمة . انتهى . قوله (هذا حديث حسن صحيح) في سنده : عبد الله بن محمد بن عقیل ، وقد عرفت آنفاً أنه قد احتج به غير واحد ، وتسكلم فيه غير واحد ، والترمذي من احتج به ، ولذلك صحح هذا الحديث . قال الحزرجي في الخلاصة : قال الترمذي : صدوق ، سمعت محمداً يقول : كان أحمد وإسحاق والحيدي يحتجون بحديث ابن عقیل انتهى .

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَهْوَرِ النِّسَاءِ

قوله : (أرضيت) همزة الاستفهام للاستعلام (من نفسك ومالك) بكسر اللام ، أى بدل نفسك مع وجود مالك . قاله القاري . (قالت : نعم فأجازه)

وفي الباب : عَنْ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَنْسٍ وَعَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَأَبِي حَذَرْدٍ الْأَسْلَمِيِّ . حَدِيثُ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

استدل به من قال بجواز كون المهر شيئاً حقيقاً له قيمة ، لكن الحديث ضعيف . قوله (وفي الباب عن عمر) أخرجه الخمسة وصححه الترمذی ، وسيجيء . (وأبي هريرة) قال : وجاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : إني تزوجت امرأة من الأنصار ، الحديث ، وفيه . قال : على كم تزوجتها ؟ قال : على أربع أواق . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : على أربع أواق : كأنما تنحتون الفضة من عرض هذا الجبل ، ما عندنا ما نعطيك ، الخ . أخرجه مسلم . (وسهل بن سعد) أخرجه الترمذی في هذا الباب ، وأخرجه الشيخان : (وأبي سعيد) أخرجه الدارقطني مرفوعاً بلفظ : « لا يضر أحدكم بقليل من ماله تزوج أم بكثير ، بعد أن يشهد » . وفي سنده : أبو هارون العبدی ، قال ابن الجوزي : وأبو هارون العبدی اسمه : عمارة بن جرير ، قال حماد بن زيد : كان كذاباً ، وقال السعدي : كذاب مفترى . كذا في نصب الراية . (وأنس) أخرجه الجماعة بلفظ : « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة ، فقال : ما هذا ؟ قال : تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب . قال : بارك الله ! أولم ولو بشاة » . (وعائشة) أخرجه أحمد مرفوعاً بلفظ : « إن أعظم النكاح بركة ، أيسره مؤنة » . وأخرجه أيضاً الطبراني في الأوسط ، بلفظ : « أخف النساء صداقاً ، أعظمن بركة » . وفي إسناده : الحارث بن شبيل ، وهو ضعيف . وأخرجه أيضاً الطبراني — في الكبير والأوسط — بنحوه . وأخرج نحوه أبو داود والحاكم . وصححه عن عقبة بن عامر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خير الصداق أيسره » . (وجابر) بن عبد الله : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أعطى في صداق امرأة سويقاً أو تمرأ فقد استحل » ، أخرجه أبو داود ، وأشار إلى ترجيح وقفه . كذا في بلوغ المرام . (وأبي حذرد الأسلمي) لينظر من أخرجه .

قوله : (وحديث عامر بن ربيعة حديث حسن صحيح) قال الحافظ في بلوغ

وَأَخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْمَهْرِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : الْمَهْرُ عَلَى مَا تَرَاضُوا عَلَيْهِ ، وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ . وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ : لَا يَكُونُ الْمَهْرُ أَقْلٌ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ . وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ : لَا يَكُونُ الْمَهْرُ أَقْلٌ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ .

المرام — بعد أن حكى تصحيح الترمذى هذا — : إنه خواف في ذلك . انتهى . وقال الحافظ الزيلعى في نصب الراية — بعد أن حكى تصحيح الترمذى له — : قال ابن الجوزى في التحقيق : عاصم بن عبيد الله^(١) قال ابن معين : ضعيف ، وقال ابن حبان : كان فاحسن الخطأ فترك ، انتهى .

قوله : (واختلف أهل العلم في المهر ، فقال بعضهم : المهر على ما تراضوا عليه ، وهو قول سفیان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق) قال الحافظ في الفتح : وأجازه السكاكة بما تراضى عليه الزوجان ، أو (كذا بالأصل . وأهل الصواب : أى) من العقد إليه (كذا بالأصل . وأهل الصواب : عليه) بما فيه منفعة : كالسوط والنعل ، وإن كانت قيمته أقل من درهم . وبه قال يحيى بن سعيد الأنصارى . وأبو الزناد وربيعة وابن أبي ذئب ، وغيرهم من أهل المدينة غير مالك ومن تبعه ، وابن جريج ومسلم بن خالد ، وغيرهما من أهل مكة ، والأوزاعي في أهل الشام ، والليث في أهل مصر ، والثوري وابن أبي ليلى ، وغيرهما من العراقيين غير أبي حنيفة ومن تبعه ، والشافعي وداود ، وفقهاء أصحاب الحديث ، وابن وهب من المالكية . انتهى . وحجتهم أحاديث الباب . (وقال مالك بن أنس : لا يكون المهر أقل من ربع دينار) قال القرطبي : استدل من قاسه بنصاب السرقة : بأنه عضو آدمى محترم ، فلا يستباح بأقل من كذا قياساً على يد السارق . وتمتبه الجمهور : بأنه قياس في مقابل النص ، فلا يصح . وبأن اليد تقطع وتبين ، ولا كذلك الفرج . وبأن القدر المسروق يجب رده . (وقال بعض أهل الكوفة : لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم) وهو قول أبي حنيفة وأصحابه . واحتجوا بحديث جابر مرفوعاً : ولا تنكحوا

(١) كذا بالأصل هنا : (عبيد الله) بالياء ، وهو مخالف للفظ المتن الخادم : (عبد) بدون ياء . فليراجع .

النساء إلا الأكفاء ، ولا يزرجهن إلا الأولياء ؛ ولا مهر دون عشرة دراهم ، .
 وفي سننه : مبشر بن عبيد ؛ قال الدارقطني بعد أن أخرج هذا الحديث :
 هو متروك الحديث ، أحاديثه لا يتابع عليها . انتهى . وأسند البيهقي
 — وقد أخرجه في سننه — في كتاب المعرفة ، عن أحمد ، أنه قال :
 أحاديث مبشر بن عبيد موضوعة . انتهى . وأخرجه أيضاً أبو يعلى الموصلي
 في مسنده ، وابن حبان في كتاب الضعفاء ، وقال : مبشر بن عبيد يروى عن
 الثقات الموضوعات ، لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب . انتهى .
 وأخرجه أيضاً ابن عدى والعقيلي ، وأعله بمبشر . وأخرج الدارقطني والبيهقي
 في سننهما ، عن الشعبي عن علي موقوفاً : « لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم ،
 ولا يكون المهر أقل من عشرة دراهم ، . وفي سننه : داود الأودي ، وهو
 ضعيف . وله طرق أخرى في سنن الدارقطني ، ولا تخلو عن ضعف . كذا في
 التعليق المجد .

تنبيه : قال صاحب العرف الشذى : أكثرنا يحتاج بحديث الدارقطني :
 « لا مهر أقل من عشرة دراهم ، . وفي جميع طرقه : حجاج بن أرطاة ، وهو
 متكلم فيه . انتهى . قلت : ضعف هذا الحديث مشهور بمبشر بن عبيد ، وهو
 « وك الحديث ، بل قال الإمام أحمد رحمه الله : أحاديثه موضوعة . فالتعجب
 من صاحب العرف الشذى أنه ضعف هذا الحديث بحجاج بن أرطاة ، ولم
 يضعه بمبشر .

تنبيه آخر : قال العيني في البناية مجيباً عن ضعف حديث جابر المذكور :
 فإنه إذا روى من طرق فرداتها ضعيفة ، يصير حسناً ويحتاج به . ورد عليه
 صاحب عمدة الرعاية ، حاشية شرح الوقاية — : بأن بكثرة الطرق إنما يصير
 الحديث حسناً : إذا كان الضعف فيها يسيراً ، فيجبر بالتعدد ، لا إذا كانت
 شديدة الضعف : بأن لا يخلو واحد منها عن كذاب أو متهم ؛ والأمر فيما نحن
 فيه كذلك . انتهى .

تنبيه آخر : قالت الحنفية : إن ما يدل على كون المهر أقل من عشرة ، محمول
 على المعجل . قلت : رد عليهم صاحب عمدة الرعاية : بأن هذا الحمل إنما يسلم
 — مع مخالفته للظاهر — إذا ثبت التقدير بدليل معتمد ؛ وإذ ليس فليس .

١١٢١ — حدثنا الحسن بن علي الخلال أخبرنا إسحاق بن عيسى وعبد الله بن نافع ، قالاً : أخبرنا مالك بن أنس عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت إني وهبت نفسي لك . فقامت طويلاً ، فقال رجل : يا رسول الله ، زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة . فقال : هل عندك من شيء تصدقها ؟ فقال : ما عندي إلا إزارى هذا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إزارك إن أعطيتها جلست ولا إزار لك فالتمس شيئاً . فقال : ما أجيد . قال التمس ولو خاتماً من حديد . (قال) : فالتمس فلم يجد شيئاً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل ملك من القرآن شيء ؟ قال : نعم سورة كذا ، وسورة كذا (يسور ممتاها) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : زوجتكما بما ملك من القرآن . هذا حديث حسن صحيح . وقد ذهب الشافعي إلى هذا الحديث ، فقال إن لم يكن له شيء يصدقها ، فزوجها على سورة من القرآن .

تنبيه : أعلم أن حديث جابر المذكور من أخبار الآحاد ، وهو يخالف إطلاق قوله تعالى : (أن تبتغوا بأموالكم) ؛ فإنه لا تقدير فيه بشيء . وتخصيص الكتاب بخبر الواحد — وإن كان صحيحاً — لا يجوز عند الحنفية ، فإلا بالكتاب إذا كان ضعيفاً ، فالعجب منهم أنهم كيف خصصوا بهذا الحديث الضعيف إطلاق الكتاب ، وعملوا به . والعجب على العجب أنهم قد استندوا في الجواب عن الأحاديث الصحيحة التي دلت على كون المهر غير مال — وهي مروية في الصحيحين — بما استندت (١) به الشافعية ، حيث قالوا : هذا الأحاديث أخبار آحاد مخالفة لظاهر الكتاب ، فلا يعمل (٢) بظاهرها .

(١) عبارة الأصل المطبوع : « واستندت » ، وهي خطأ ، ومعرفة عما أنبتناه .

(٢) عبارة الأصل المطبوع : « تعمل » ؛ وهي مصحفة عما أنبتناه — وهو الظاهر —

أو من (فعل) (بالنون) .

فالنِّكَاحُ جَائِزٌ ، وَيُعْلَمُهَا سُورَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ . وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ :
النِّكَاحُ جَائِزٌ ، وَيَجْمَلُ لَهَا صَدَاقٌ مِثْلُهَا . وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ
وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ .

١١٢٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ
عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي الْعَجْفَاءِ ، قَالَ : قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : « أَلَا
لَا تَتَمَلَّوْا صَدَقَةَ النِّسَاءِ . فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَكْرَمَةً فِي الدُّنْيَا أَوْ تَقْوَى عِنْدَ
اللَّهِ ، لَكَانَ أَوْلَاكُمْ بِهَا نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . مَا عَلِمْتُ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَكَحَ شَيْئًا مِنْ نِسَائِهِ ، وَلَا أَنْكَحَ شَيْئًا مِنْ بَنَاتِهِ -
عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ أَوْ قِيَّةً » .

قوله : (عن أبي العجفاء) (١) بفتح أوله وسكون الجيم : السلي البصري ،
قيل : اسمه هرم بن نسيب ، وقيل بالعكس ، وقيل بالصاد بدل السين المهملتين ؛
مقبول من الثانية . (لا تغالوا) بضم التاء واللام (صدقة النِّسَاءِ) بفتح الصاد
وضم الدال : جمع « الصداق » . قال القاضي : المغالاة التكثير ، أى لا تكثروا
مهورهن . (فإنها) أى الصدقة أو المغالاة ، يعنى : كثرة الصدقة ، (لو كانت
مكرمة) بفتح الميم وضم الراء : واحدة « المسكارم » . أى بما تحمد (أو تقوى
عند الله) أو مكرمة فى الآخرة ، لقول الله تعالى : (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) .
قال القارى : قال : وهى غير منونة ، وفى نسخة (يعنى : من المشكاة) : بالتنوين ؛
وقد قرئ . شاذاً فى قوله تعالى : (أفن أسس بنيانه على تقوى من الله) . (أو لاكم
بها) أى بمغالاة المهور . (نكح شيئاً من نسائه) أى تزوج إحداهن (ولا
أنكح) أى زوج (على أكثر من ثنتى عشرة أوقية) وهى : أربعائة وثمانون
درهما (٤٨٠) وأما ما روى : « أن صداق أم حبيبة كان أربعة آلاف درهم ،

(١) يجب أن يلاحظ أن الخارج لم يتكلم عن حديث سهل بن سعد الساعدي المتقدم على
حديث عمر . فلا يجوز أن فى النقل النقص . وإنما الذى نجوه : هو أن لسغة الأصل ناقصة ،
إذ يبعد أن يكون الخارج لم يهتم بالكتابة عنه . إلا أن يكون سيذكر هذا الحديث فى الأمور
الخاصة بالقرآن ، فأرجأ السلام عنه . ويعد أن تكون لسغة الخارج من المتن ناقصة هذا الحديث .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَأَبُو الْعَجْفَاءِ السُّلَمِيُّ ، أَنَّمَهُ : هَرَمٌ .
و «الْوَقِيَّةُ» - عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ - : أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا ، وَ «ثِنْتَا عَشْرَةَ وَقِيَّةً»
هُوَ : أَرْبَعُمِائَةٍ وَكَمَانُونَ دِرْهَمًا .

فَإِنَّهُ مُسْتَثْنَى مِنْ قَوْلِ عُمَرَ . لِأَنَّهُ أَصْدَقُهَا النِّجَاشِيُّ فِي الْحَبْشَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ ، مِنْ غَيْرِ تَعْيِينَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَمَا رَوَتْهُ عَائِشَةُ : « مِنْ ثِنْتِي عَشْرَةَ وَنَشْ » ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتَجَاوَزْ عِدْدَ الْأَوَاقِ الَّتِي ذَكَرَهَا عُمَرُ . وَلَعَلَّهُ أَرَادَ الْوَقِيَّةَ ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى الْكُثُورِ . مَعَ أَنَّهُ نَفَى الزِّيَادَةَ فِي عَلَيْهِ . وَلَعَلَّهُ لَمْ يَبَاغِهِ صَدَاقُ أُمِّ حَبِيبَةَ ، وَلَا الزِّيَادَةُ الَّتِي رَوَتْهَا عَائِشَةُ . فَإِنْ قُلْتُ : نَهَيْمُ عَنْ الْمَغَالَاةِ غَالَفَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَأَنْتُمْ لِإِحْدَاهُنْ قَنَاطَرًا ، فَلَا تَأْخُذُوا بِنَشِئَتِهَا) . قُلْتُ : النَّصُّ يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ ، لَا عَلَى الْإِفْضَالِيَّةِ . وَالْكَلَامُ فِيهَا ، لَا فِيهِ . لَكِنْ وَرَدَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ : « أَنَّهُ قَالَ : لَا تَزِيدُوا فِي مَهْوَرِ النِّسَاءِ عَلَى أَرْبَعِينَ أَوْ قِيَّةً » ، فَنَزَادَ أَلْقَيْتِ الزِّيَادَةَ فِي بَيْتِ الْمَالِ . فَقَالَتْ امْرَأَةٌ : مَا ذَاكَ لَكَ ، قَالَ : وَلَمْ ؟ قَالَتْ : لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ : (وَأَنْتُمْ لِإِحْدَاهُنْ قَنَاطَرًا) . فَقَالَ عُمَرُ : امْرَأَةٌ أَصَابَتْ ، وَرَجُلٌ أَخْطَأَ ، كَذَا فِي الْمَرْقَاةِ ، قُلْتُ : أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ ، قَالَ : « قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَا تَعَالَوْا فِي مَهْوَرِ النِّسَاءِ » ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ : لَيْسَ ذَلِكَ لَكَ يَا عُمَرُ ، إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ : (وَأَنْتُمْ لِإِحْدَاهُنْ قَنَاطَرًا مِنْ ذَهَبٍ) قَالَ : وَكَذَلِكَ هِيَ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، - نَقَالَ عُمَرُ : امْرَأَةٌ خَاصِمَتْ عُمَرَ بِخُصْمَتِهِ ، وَأَخْرَجَهُ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ ، مِنْ وَجْهِ آخِرٍ مُنْقَطِعٍ ، فَقَالَ عُمَرُ : امْرَأَةٌ أَصَابَتْ ، وَرَجُلٌ أَخْطَأَ ، . وَأَخْرَجَهُ أَبُو يَمْلَى مِنْ وَجْهِ آخِرٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عُمَرَ ، فَذَكَرَهُ مُتَّصِلًا مَطُولًا . قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ . قَالَ الْقَارِي فِي الْمَرْقَاةِ : ذَكَرَ السَّيِّدُ جَمَالَ الدِّينِ الْمُحَدِّثُ فِي «رَوْضَةِ الْأَحْبَابِ» : أَنَّ صَدَاقَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَ أَرْبَعِمِائَةً مِثْقَالَ فِضَّةٍ . وَكَذَلِكَ ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَوَاهِبِ ، وَلَفْظُهُ : « إِنْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَعَلَى : إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَنِي أَنْ أَزُوجَكَ فَاطِمَةَ عَلَى أَرْبَعِمِائَةٍ مِثْقَالَ فِضَّةٍ » . وَاجْمَعْ : أَنَّ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ سَبْعَةٌ مِثْقَالٌ ، مَعَ عَدَمِ اعْتِبَارِ الْكُثُورِ . لَكِنْ يَشْكُلُ نَقْلُ ابْنِ الْهَمَامِ : « أَنَّ صَدَاقَ فَاطِمَةَ كَانَ أَرْبَعِمِائَةً دِرْهَمٍ » . وَعَلَى كُلِّ فَا اشْتَهَرَ بَيْنَ أَهْلِ مَكَّةَ : « مِنْ أَنْ مَهْرُهَا تِسْعَةُ عَشَرَ مِثْقَالًا مِنَ الذَّهَبِ » ،

٢٢ - باب ما جاء في الرجل يعتق الأمة ثم يتزوجها

١١٢٣ - حدثنا قتيبة أخبرنا أبو عوانة عن قتادة وعبد العزيز

ابن ضبيب عن أنس بن مالك : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتق صفية ، وجعل عتقها صداقها » .

وفي الباب عن صفية . حديث أنس حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ؛ وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق . وكره بعض أهل العلم أن يجعل عتقها صداقها ، حتى يجعل لها مهراً سوى العتق . والقول الأول أصح .

فلا أصل له . اللهم إلا أن يقال : إن هذا المبلغ قيمة درع على رضى الله تعالى عنه ، حيث دفعها إليها مهراً معجلاً . والله تعالى أعلم . انتهى .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) قال الحافظ في الفتح بعد ذكره : وصححه ابن حبان والحاكم .

باب ما جاء في الرجل يعتق الأمة ثم يتزوجها

قوله : (أعتق صفية) هي : أم المؤمنين صفية بنت حيي بن أخطب ، من سبط ارون بن عمران ؛ كانت تحت ابن أبي الحقيق ، وقتل يوم خيبر ؛ ووقعت صفية في السبي ، فاصطفاها رسول الله صلى الله عليه وسلم : فأعتقها وتزوجها ، وجعل عتقها صداقها ؛ وماتت سنة خمسين ، وقيل غير ذلك (وجعل عتقها صداقها) فيه دليل على صحة جعل العتق صداقاً ؛ وقد قال به من القدماء : سعيد بن المسيب ، وإبراهيم النخعي ، وطاوس ، والزهرى . ومن فقهاء الأمصار : الثوري وأبو يوسف وأحمد وإسحاق . قالوا : إذا أعتق أمته ، على أن يجعل عتقها صداقها ، صح العقد والعتق والمهر . على ظاهر الحديث . قال الحافظ . وهو قول الحسن البصري وعامر الشعبي والأوزاعي وعطاء بن أبي رباح وقاتة وطاوس ؛ قاله الغيني . قوله (وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق) في عد الشافعي من القائلين بصحة جعل العتق صداقاً ، كلام . قال النووي : قال الشافعي : فإن أعتقها على (١٧ - تحفة الأحوذى - ٤)

٢٣ — بابُ ما جاء في الفضلِ في ذلكَ

١١٢٤ — حدثنا هنادُ أخبرنا عليُّ بنُ مُسَهِيرٍ عن الفضلِ بنِ يزيدَ عن الشَّعْبِيِّ عَنِ أَبِي بُرْدَةَ بنِ أَبِي مُوسَى عَنِ أَبِيهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « ثَلَاثَةٌ يُؤْتَوْنَ أَجْرُهُمْ مَرَّتَيْنِ : عَبْدٌ أَدَّى حَقَّ اللَّهِ

هذا الشرط فقبلت ، عتقت ، ولا يلزمها أن تتزوج به ؛ بل له عليها قيمتها ؛ لأنه لم يرض بعتقها مجانا ؛ فإن رضيت وتزوجها على مهر يتفقان عليه ، فله عليها القيمة ، ولها عليه المهر المسمى من قليل أو كثير ؛ وإن تزوجها على قيمتها ، فإن كانت القيمة معلومة له ولها : صح الصداق ، ولاتبقى له عليها قيمة ولا لها عليه صداق . وإن كانت مجهولة ، ففيه وجهان لأصحابنا ، أحدهما : يصح الصداق كما لو كانت معلومة ، لأن هذا العقد فيه ضرب من المساحة والتخفيف . وأحدهما — وبه قال جمهور أصحابنا — : لا يصح الصداق ، بل يصح النكاح ، ويجب لها مهر المثل . انتهى . كلام النووي . وقال الحافظ في الفتح : ومن المستغرب باب قول الترمذي — بعد إخراج الحديث — : وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق ، إلخ . لكن لعل مراد من نقله عنه ، صورة الاحتمال الأول ؛ انتهى . وأراد بصورة الاحتمال الأول ، ما ذكر قبل بقوله : وأجاب الباقر عن ظاهر الحديث ، بأجوبه أقربها إلى لفظ الحديث . أنه أعتقها بشرط أن يتزوجها ، فوجب له عليها قيمتها — وكانت معلومة — فتزوجها بها انتهى .

(وكره بعض أهل العلم أن يجعل عتقها صداقها ، حتى يجعل لها مهرأ سوى العتق) قال الثوري : اختلف العلماء فيمن أعتق أمته على أن يتزوج بها ويكون عتقها صداقها ، فقال الجمهور : لا يلزمها أن تتزوج به ، ولا يصح هذا الشرط . وعن قاله : مالك والشافعي وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن وزفر . انتهى .

باب ما جاء في الفضل في ذلك

قوله : (ثلاثة) أي من الرجال ، أو رجال ثلاثة ، مبتدأ وخبره : (يؤتون) بصيغة المجهول (أجرم مرتين) أي يؤتيهم الله يوم القيامة أجرم مرتين (عبد) بدل من المبتدأ : بدل بعض والعطف بعد الربط ، أو بدل كل والربط بدل العطف . أو خبر مبتدأ محذوف ، أي أحدهم أو مبتدأ موصوف محذوف الخبر ، أي منهم .

وَحَقُّ مَوَالِيهِ ، فَذَلِكَ يُؤْتَى أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ : وَرَجُلٌ كَانَتْ عِنْدَهُ جَارِيَةٌ وَضِيئَةٌ فَأَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ أَدَبَهَا ، ثُمَّ أَعْتَقَهَا ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا : يَنْبَغِي بِذَلِكَ وَجْهٌ لِلَّهِ ؛ فَذَلِكَ يُؤْتَى أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ . وَرَجُلٌ آمَنَ بِالْكِتَابِ الْأَوَّلِ ثُمَّ جَاءَهُ الْكِتَابُ الْآخِرُ : فَآمَنَ بِهِ ؛ فَذَلِكَ يُؤْتَى أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ .

١١٢٥ — حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ صَالِحِ بْنِ صَالِحٍ - وَهُوَ ابْنُ حَيٍّ - عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ .

حَدِيثُ أَبِي مُوسَى حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَأَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى ، اسْمُهُ : عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ . وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ عَنْ صَالِحِ ابْنِ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ ، هَذَا الْحَدِيثُ .

قال القارى فى المرقاة . (أدبى حق الله) : من صلاة وصوم ، (وحق موالیه) : جمع « المولى » ، الإشارة إلا أنه لو كان مشتركاً بين جماعة : فلا بد أن يودى حقوق جميعهم ؛ فيعلم المنفرد بالأولى . أو للإيماء إلى أنه إذا تعدد موالیه بالمناوبة على جرى العادة الغالبة فيقوم بحق كل . (فذلك) أى ذلك العبد (يؤتى أجره مرتين) : أجر لتأدية حق الله ، وأجر لتأدية حق موالیه . (وجارية وضيفة) أى جميلة (فأدبها) أى عليها الحصال الحميدة : مما يتعلق بأدب الخدمة ؛ إذ الأدب ، هو : حسن الأحوال من القيام والتعود ، وحسن الأخلاق . (فأحسن أدبها) وفى رواية الشيخين : « فأحسن تأديبها » . و « لإحسان تأديبها » ، هو : الاستعمال عليها الرفق واللطف . وزاد فى رواية الشيخين : « وعلما فأحسن تعليمها » . (ينبغى ذلك) أى بالمذكور : من التأديب والتعليم والتزوج . (فذلك يؤتى أجره مرتين) : أجر على عتقه ، وأجر على تزوجه . (ورجل آمن بالكتاب الأول ، ثم جاءه الكتاب الآخر فآمن به) فى رواية الشيخين : « ورجل من أهل الكتاب : آمن بنبية ، وآمن بمحمد » . قوله (حديث أبى موسى حديث حسن صحيح) وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

٢٤ - بابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ ثُمَّ يُطْلِقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا ؛
هَلْ يَتَزَوَّجُ ابْنَتَهَا ، أَمْ لَا ؟

١١٢٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا ابْنُ لُهِيعَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ
أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَيْمَانُ رَجُلٍ نِكَاحُ امْرَأَةٍ
فَدَخَلَ بِهَا ، فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتِهَا . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا
فَلْيَنْكِحْ ابْنَتَهَا ، وَأَيْمَانُ رَجُلٍ نِكَاحُ امْرَأَةٍ فَدَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا
فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ أُمِّهَا » . قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ مِنْ قَبْلِ
إِسْنَادِهِ وَإِنَّمَا رَوَاهُ ابْنُ لُهِيعَةَ وَالْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ
وَالْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ وَابْنُ لُهِيعَةَ يَضَعُفَانِ فِي الْحَدِيثِ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا
عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً ثُمَّ طَلَقَهَا قَبْلَ أَنْ
يَدْخُلَ بِهَا حَلٌّ لَهُ أَنْ يَنْكِحَ ابْنَتَهَا وَإِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْإِبْنَةَ فَطَلَقَهَا
قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا لَمْ يَحِلَّ لَهُ نِكَاحُ أُمِّهَا لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (وَأُمَّهَاتِ
نِسَائِكُمْ) وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ .

باب ما جاء فيمن يتزوج المرأة

ثم يطلقها قبل أن يدخل بها : هل يتزوج ابنتها أم لا ؟

قوله : (أخبرنا ابن لُهيعة) بفتح اللام وكسر الهاء ، اسمه : عبد الله . قوله
(فدخل بها) أى جامعها (فلا يحل له نكاح ابنتها) قال تعالى : (وربائبكم اللاتي
في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن) وأسقط قيد كونها في حجره لأنه
خرج مخرج غلب العادة (فإن لم يكن دخل بها فليُنكِحْ ابنتها) أى بعد طلاق
أمها قال تعالى : (فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم) . (فلا يحل له
نكاح أمها) لإطلاق قوله تعالى : (وأمهات نسائكم) قوله (هذا حديث لا يصح
من قبل إسناده) أى من جهة إسناده وإن كان صحيحاً باعتبار معناه مطابقته معنى
الآية . قوله (والمثنى بن الصباح وابن لُهيعة يضعفان في الحديث) قال البيهقي :
أجمع أصحاب الحديث على ضعف ابن لُهيعة وترك الاحتجاج بما ينفراد به . كذا :

٢٥ - باب ما جاء فيمن يطلق امرأته ثلاثاً فيتزوجهما آخر
فيطلقها قبل يدخل بها

١١٢٧ - حدثنا ابن عمر وإسحاق بن منصور قالاً أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : « جاءت امرأة رفاعة القرظي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت إني كنت عند رفاعة فطلقني فبت طلاقاً فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير وما معه إلا مثل هذبة الثوب فقال : أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة ؟ لا ؛ حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك » .

في التلخيص . والمثنى بن الصباح ضعيف اختلط بآخره . قاله الحافظ في التقریب . قوله (وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق) وهو قول الحنفية قال في الهداية : ولا بأم امرأة دخل يابقتها أو لم يدخل لقوله تعالى : (وأمهات نسائكم) ، من غير قيد بالدخول ولا ببنت امرأته التي دخل بها لثبوت قيد الدخول بالنص انتهى .

باب ما جاء في من يطلق امرأته ثلاثاً
فيتزوجهما آخر فيطلقها قبل أن يدخل بها

قوله : (جاءت امرأة رفاعة) بكسر الراء (القرظي) بضم القاف وفتح الراء وبالطاء المعجمة نسبة إلى قريظة قبيلة من اليهود (عند رفاعة) أي في نكاحه (فبت طلاقاً) أي قطعه فلم يبق من الثلاث شيئاً وقيل طلقني ثلاثاً (فتزوجت عبد الرحمن ابن الزبير) بفتح الزاي وكسر الباء (وما معه) أي ليس مع عبد الرحمن من آلة الذكورة (إلا مثل هذبة الثوب) بضم الهاء وسكون الدال بعدها موحدة أي طرفه وهو طرف الثوب الغير المنسوج (أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة) في رواية الشيخين قالت نعم كما في المشكاة (لا) وفي رواية الشيخين : قال لا أي لا ترجعي إليه (حتى تذوقي عسيلته) بضم العين وفتح السين أي لذة جماع عبد الرحمن (ويذوق عسيلتك) كناية عن حلاوة الجماع والعسيل تصغير عسل ، وإثاء فيها على نية اللذة أو النظفة أي حتى تجدي منه لذة ويجد منك لذة بتغيب الحشفة . ولا يشترط

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَنْسٍ وَالرُّمَيْصَاءِ أَوْ الْغَمِيصَاءِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ .
 حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ
 الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ
 ثَلَاثًا فَتَزَوَّجَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ فَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أَتَمَّهَا لَا تَحِلُّ
 لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ جَامِعَهَا الزَّوْجُ الْآخِرُ .

٢٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَحِلِّ وَالْمَحْلَلِ لَهُ

١١٢٨ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ أَخْبَرَنَا أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 ابْنِ زُبَيْدٍ الْأَيْمِيُّ أَخْبَرَنَا مُجَالِدٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
 أَنْزَلَ الْمَنَى خِلَافًا لِلْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ عِنْدَهُ حَتَّى يَنْزِلَ الثَّانِي حَمَلًا لِلْعَسِيلَةِ
 عَلَيْهِ . قَوْلُهُ (وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَنْسٍ وَالرُّمَيْصَاءِ أَوْ الْغَمِيصَاءِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ) .
 أَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ . وَأَمَّا حَدِيثُ أَنْسٍ فَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ
 وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ . وَأَمَّا حَدِيثُ الرُّمَيْصَاءِ أَوْ الْغَمِيصَاءِ فَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ . وَأَمَّا حَدِيثُ
 أَبِي هُرَيْرَةَ فَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ . قَوْلُهُ (حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثُ حَسَنٍ
 صَحِيحٌ) وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَغَيْرُهُمَا . قَوْلُهُ (وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ
 الْعِلْمِ) قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى اشْتِرَاطِ الْجَمَاعِ لِتَحِلِّ الْأَوَّلِ إِلَّا سَعِيدُ
 ابْنِ الْمُسَيْبِ ثُمَّ سَأَلَ بِسَنَدِهِ الصَّحِيحَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : يَقُولُ النَّاسُ لَا تَحِلُّ لِلأَوَّلِ حَتَّى
 يَجَامِعَهَا الثَّانِي ، وَأَنَا أَقُولُ إِذَا تَزَوَّجَهَا تَزَوَّجَهَا صَحِيحًا لَا يَرِيدُ بِذَلِكَ إِحْلَالَهَا لِلأَوَّلِ
 فَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا الْأَوَّلُ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : هَذَا الْقَوْلُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا وَافِقَهُ عَلَيْهِ
 إِلَّا طَائِفَةٌ مِنَ الْخَوَارِجِ . وَلَعَلَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ الْحَدِيثُ فَأَخَذَ بِظَاهِرِ الْقُرْآنِ . كَذَا فِي
 قَتَحِ الْبَارِي . قُلْتُ : قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ هَذَا فِي الرُّخْصَةِ يَقَابِلُهُ قَوْلُ الْحَسَنِ
 الْبَصْرِيِّ فِي التَّشْدِيدِ . فَإِنَّهُ شَرَطَ الْإِنْزَالَ كَمَا عَرَفْتَ قَالَ ابْنُ بَطَالٍ : شَدَّ الْحَسَنُ فِي
 هَذَا وَخَالَفَهُ سَائِرُ الْفُقَهَاءِ أَنْتَهَى .

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَحِلِّ وَالْمَحْلَلِ لَهُ

المحل اسم فاعل من الإحلال ، والمحلل اسم مفعول من التحليل . والمراد من
 المحل هو من تزوج المرأة المطلقة ثلاثا بقصد الطلاق أو شروطه لتحل هي لزوجها
 الأول ، والمراد من المحلل له الزوج الأول . قوله (عن الشعبي) بفتح الشين

وعن الحارث عن علي قال: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن المحلل والمحلل له». وفي الباب عن ابن مسعود وأبي هريرة وعقبة بن عامر وابن عباس. قال أبو عيسى حديث علي وجابر حديث معلول. وهكذا روى أشعث بن عبد الرحمن عن مجالد عن عامر عن الحارث عن علي وعامر

المعجمة هو عامر بن شراحيل ثقة مشهور فقيه فاضل (وعن الحارث) عطف على عن جابر بن عبد الله. قوله (لعن المحلل والمحلل له) وقع في بعض الروايات المحلل والمحلل له كلا اللفظين من باب التفعيل الأول بكسر اللام والثاني بفتحها. قال القاضي: المحلل الذي تزوج مطلقة الغير ثلاثاً على قصد أن يطلقها بعد الوطء ليحلل للبطلان نكاحها، وكأنه يحللها على الزوج الأول بالنكاح والوطء والمحلل له هو الزوج. وإنما لعنهما لما في ذلك من هتك المروءة، وقلة الحمية، والدلالة على خسة النفس وسقوطها. أما بالنسبة إلى المحلل له فظاهر وأما بالنسبة إلى المحلل فلا أنه يعير نفسه بالوطء لغرض الغير فإنه إنما يطؤها ليعرضها لوطء المحلل له. ولذلك مثله صلى الله عليه وسلم بالتيس المستعار انتهى. قال الحافظ في التلخيص استدلوا بهذا الحديث على بطلان النكاح إذا شرط الزوج أنه إذا نكحها بانت منه. أو شرط أنه يطلقها أو نحو ذلك، وحملوا الحديث على ذلك ولا شك أن إطلاقه يشمل هذه الصورة وغيرها. لكن روى الحاكم والطبراني في الأوسط من طريق أبي غسان عن عمر بن نافع عن أبيه قال: جاء رجل إلى ابن عمر فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثاً فتزوجها أخ له عن غير مؤامرة ليحللها لأخيه هل يحل الأول. قال: لا إلا بنكاح رغبة. كنا نعد هذا سفاحاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، انتهى كلام الحافظ. قلت روى الحاكم هذا الحديث في المـ تدرك، وصححه كما صرح به الزيلعي في نصب الراية. قوله (وفي الباب عن ابن مسعود) أخرجه الترمذي والنسائي وأحمد وإسحاق بن راهويه (وأبي هريرة) أخرجه أحمد والبزار وأبو يعلى الموصلي وإسحاق بن راهويه في مسانيدهم وحديث صحيح نص على صحته الزيلعي في نصب الراية. (وعقبة بن عامر) أخرجه ابن ماجه مرفوعاً بلفظ: ألا أخبركم بالتيس المستعار؟ قالوا بلى يا رسول الله. قال: هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له. قال عبد الحق في أحكامه: إسناده حسن (وابن عباس) أخرجه ابن ماجه وفي إسناده زمعة بن صالح وهو

عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَهَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ
إِسْنَادُهُ بِالْقَائِمِ لِأَنَّ مُجَالِدَ بْنَ سَعِيدٍ قَدْ ضَعَفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ أَحْمَدُ
ابْنُ حَنْبَلٍ وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ
عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَهَذَا قَدْ وَهِمَ فِيهِ ابْنُ نُمَيْرٍ . وَالْحَدِيثُ
الْأَوَّلُ أَصَحُّ . وَقَدْ رَوَاهُ مُغِيرَةُ وَابْنُ أَبِي خَالِدٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ
عَنِ الْحَارِثِ عَنِ عَلِيٍّ .

١١٢٩ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ أَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ
عَنْ أَبِي قَيْسٍ عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شُرَحْبِيلَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ . «لَعَنَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُحِلَّ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ» . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ مُصَحِّحٌ .
وَأَبُو قَيْسٍ الْأَوْدِيُّ اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ ثُرَوَانَ وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ
الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ

ضعيف . قوله (لأن مجالد بن سعيد قد ضعفه بعض أهل العلم) قال الحافظ في
التقريب : مجالد بضم أوله وتخفيف الجيم ابن سعيد بن عمير الهمداني أبو عمرو
السكري ليس بالقوي ، وقد تغير في آخر عمره انتهى . قوله (عن عبد الله بن
مسعود قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحل والمحلل له) . قال في سبل
السلام : الحديث دليل على تحريم التحليل ، لأنه لا يكون اللعن إلا على فاعل المحرم
وكل محرم منهى عنه والنهى يقتضى فساد العقد واللعن وإن كان ذلك للفاعل لكنه
علق بوصف يصح أن يكون علة الحكم وذكروا للتحليل صوراً منها أن يقول
له في العقد : إذا أحللتها فلا نكاح وهذا مثل نكاح المتعة لأجل التوقيت . ومنها
أن يقول في العقد : إذا أحللتها طلقتهما . ومنها أن يكون مضمرأ في العقد بأن
يتواطأ على التحليل ، ولا يكون النكاح الدائم هو المقصود . وظاهر شمول اللعن
وفساد العقد لجميع الصور وفي بعضها خلاف بلا دليل ناهض فلا يستعمل بها
انتهى . قوله (هذا حديث حسن صحيح) وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَغَيْرِهِمْ . وَهُوَ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ مِنَ التَّابِعِينَ وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَبِصَحَّتِ الْجَارُودَ يَذْكُرُ عَنْ وَكِيعٍ أَنَّهُ قَالَ بِهَذَا وَقَالَ يَنْبَغِي أَنْ يُرْمَى بِهَذَا الْبَابِ مِنْ قَوْلِ أَصْحَابِ الرَّأْيِ . قَالَ وَكِيعٌ : وَقَالَ سُفْيَانُ إِذَا تَزَوَّجَ الْمَرْأَةُ لِيُحْلِلَهَا ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُنْسِكَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُنْسِكَهَا حَتَّى يَتَزَوَّجَهَا بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ

على شرط البخاري كذا في التلخيص قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر بن الخطاب) أخرج ابن أبي شيبة عنه قال : لا أوتي بمحلل ولا محلل له إلا رجتهما . كذا في شرح الترمذي للشيخ سراج أحمد ولم أقف على سنده (وعثمان بن عفان) قال الشيخ سراج أحمد : أخرجه البيهقي . قلت لم أقف على سنده ولا على لفظه (وبه يقول سفیان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق) قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية : واعلم أن المصنف يعني صاحب الهداية ، استدلل بهذا الحديث ، يعني بحديث لعن الله المحلل والمحلل له . على كراهة النكاح المشروط به التحليل ، وظاهره يقتضي التحريم كما هو مذهب أحمد انتهى . قلت : لا شك في أن ما قاله الإمام أحمد هو الظاهر . ثم أجاب الزيلعي فقال : لكن يقال لما ساء محلا دل على صحة النكاح . لأن المحلل هو المثبت للحل فلو كان فاسداً لما ساء محلا انتهى ، قلت ساء محلا على حسب ظنه ، فإن من تزوج المطلقة ثلاثا بقصد الطلاق أو شرطه ظن أن تزوجه إياها ووطأها يحلها لزوجها الأول . وليس تسميته محلا على أنه مثبت للحل في الواقع ، ويؤيده قول ابن عمر : كنا نعد هذا سفاحاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم . وصححه الحاكم كما تقدم (وسمعت الجارود يذكر عن وكيع أنه قال بهذا) أي بما قال سفیان وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق (وقال) أي وكيع (ينبغي أن يرمى بهذا الباب من قول أصحاب الرأي) يعني أبا حنيفة وأصحابه . قال أبو الطيب السندي في شرح الترمذي . أي يطرح ويلقي من قولهم ماذكروا في هذا الباب من صحة النكاح وإن قصد الإحلال . وذلك لأن اللعن يقتضي النهي عن هذا الفعل وحرمة ، والحرمة في باب النكاح يقتضي عدم الصحة . فقولهم بالصحة مخالف للحديث فيكون مرمياً مطروحاً . قال أجابوا عنه أن قولهم

ليس بمخالف للحديث . لأن اللعن قد يكون لحسة الفعل وهتك المروءة . وتسميته محلاً يقتضى صحة العقد ليرتب عليه التحليل . وليس في الحديث تصريح بعدم الشرط أو بإثباته ، فالتوفيق بينهما أن يحمل اللعن على أنه للحسة لا للتحريم لثلا يعارض قوله محلاً ، فلا دلالة فيه على بطلان النكاح بمجرد أن يكون من نية الإحلال . أو بكونه شرط الإحلال انتهى كلام أبي الطيب . قلت قوله اللعن قد يكون لحسة الفعل وهتك المروءة ادعاء محض لادليل عليه ، بل لعنة الله لا تكون إلا للتحريم . وقد تقدم أن تسميته محلاً لا يقتضى صحة العقد .

تنبيه : قول الإمام وكيع هذا يدل دلالة ظاهرة على أنه لم يكن حنفياً مقلداً للإمام أبي حنيفة فبطل قول صاحب العرف الشذى أن وكيعاً كان حنفياً مقلداً لأبي حنيفة . وقد تقدم الكلام في هذا في باب الإشعار من كتاب الحج (قال وكيع وقال سفيان إذا تزوج المرأة ليحلها ثم بدا له أن يمسخها فلا يحل له أن يمسخها حتى يتزوج بنكاح جديد) قال الخطابي في المعالم : إذا كان ذلك عن شرط بينهما فالنكاح فاسد لأن العقد متناه إلى مدة كنكاح المتعة . وإذا لم يكن شرطاً ودان نية وعقيدة فهو مكروه . فإن أصابها الزوج ثم طلقها وانقضت العدة فقد حلت للزوج الأول . وقد كره غير واحد من العلماء أن يضم أو ينوي أو أحدهما التحليل وإن لم يشترطاه ، وقال إبراهيم النخعي : لا يحلها لزوجها الأول إلا أن يكون نكاح رغبة ، فإن كانت نية أحد الثلاثة الزوج الأول أو الثاني أو المرأة أنه محلل ، فالنكاح باطل ولا تحلل للأول . وقال سفيان الثوري . إذا تزوجها وهو يريد أن يحللها لزوجها ، ثم بدا له أن يمسخها لا يعجبني إلا أن يفارقها ويستأنف نكاحاً جديداً ، وكذلك قال أحمد بن حنبل ، وقال مالك بن أنس يفرق بينها على كل حال انتهى كلام الخطابي ، وقال الشافعي : إن عقد النكاح مطلقاً لا شرط فيه فالنكاح ثابت ، ولا تفسد النية من النكاح شيئاً ، لأن النية حديث نفس وقد رفع عن الناس ما حدثوا به أنفسهم ذكر قول الشافعي هذا الحافظ المنذرى في تلخيصه . قلت في كلام الشافعي هذا كلام فتأمل .

تنبيه : قال صاحب العرف الشذى ، والمشهور عندنا أن الشرط لإثم والنكاح صحيح قال : ولأبي حنيفة : ما أفق عمر بسند لعله جيد أن رجلاً نكح امرأة للتحليل فقال له عمر رضى الله عنه لا تفارق امرأتك وإن طلقها فأعزرك . قال

٢٧ - باب ما جاء في نكاح المتعة

١١٣٠ - حدثنا ابن أبي عمير أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب

فدل على صحة النكاح للتحليل انتهى . قلت روى عبد الرزاق : أن امرأة أرسلت إلى رجل فزوجته نفسها ليحلها لزوجها ، فأمره عمر بن الخطاب أن يقيم معها ولا يطلقها ، وأوعده أن يعاقبه إن طلقها . ذكر هذا الأثر الشوكاني في النيل بغير السند ، ولم أقف على سنده . فمن يدعي أنه صحيح فعليه البيان ، وأثر عمر هذا يخالفه ما أخرج ابن أبي شيبة عنه قال : لا أوتي بمحلل لمولا محلل له إلا رجعتما ، ويخالفه قول ابن عمر رضي الله عنه كنا نعد هذا سفاحاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم . وصححه الحاكم وقد تقدم ثم قال : صاحب العرف الشاذي وإن لم يشترط في اللفظ فإن كان الرجل معروفاً بهذا الفعل فسكروه تحريماً ، كما في فتح القدير . وفي بعض كتبنا أنه إذا لم يشترط في اللفظ فالمحل له ثواب لأنه نفع أخيه المسلم انتهى بلفظه . قلت : وفي بعض كتب الحنفية أنه مأجور وإن شرطاه بالقول لقصد الإصلاح . وهذا هو معمول به عند حنفية ديارنا فيعملون به ويظنون أنهم ينفعون إخوانهم ويصيرون مأجورين فهداهم الله تعالى إلى التحقيق .

باب ما جاء في نكاح المتعة

يعني تزويج المرأة إلى أجل فإذا انقضى وقعت الفرقة . قوله (عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي) بن أبي طالب رضي الله عنه ومحمد هذا هو الذي يعرف بابن الحنفية وابنه عبد الله كنيته أبو هاشم . وذكر البخاري في التاريخ ولاحد عن سفيان وكان الحسن أرضاهما إلى أنفسنا ، وكان عبد الله يتبع السبئية انتهى . والسبئية ينسبون إلى عبد الله بن سبأ وهو من رؤساء الروافض ، وكان المختار بن أبي عبيد على رآيه ولما غلب على الكوفة وتتبع قتلة الحسين فقتلهم ، أحبته الشيعة ثم فارقه أكثرهم لما ظهر منه من الأكاذيب . وكان من رأى السبئية موالاة محمد ابن علي بن أبي طالب ، وكانوا يزعمون أنه المهدي وأنه لا يموت حتى يخرج في آخر الزمان . ومنهم من أقر بموته وزعم أن الأمر بعده صار إلى ابنه أبي هاشم هذا . ومات أبو هاشم في آخر ولاية سليمان بن عبد الملك سنة ثمان أو تسع وتسعين

«أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ زَمَنَ خَيْبَرَ». . وفي الباب عن سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ . حديثٌ عَلَى حَدِيثٍ حَسَنٍ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ وَإِنَّمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ شَيْءٌ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي الْمُتْعَةِ ثُمَّ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ حَيْثُ أَخْبَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمْرٌ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى تَحْرِيمِ الْمُتْعَةِ وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ .

(نهى عن متعة النساء وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر) الظرف متعلق بكلا الأمرين ففي رواية للبخاري : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن متعة النساء ، وعن لحوم الحمر الأهلية . وهكذا في رواية لمسلم . قوله (وفي الباب عن سبرة الجهني) بفتح السين المهملة وسكون الموحدة ، أخرجه أحمد ومسلم : أنه غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم في فتح مكة . قال فأقننا بها خمسة عشر فأذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في متعة النساء . وذكر الحديث إلى أن قال فلم أخرج حتى حرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية : أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا أيها الناس إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع عن النساء ، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة ، فمن كان عنده منهن شيء فليدخل سبيله ، ولا تأخذوا مما أتيتموهن شيئا . كذا في المنتقى (وأبي هريرة) أخرجه الدارقطني مرفوعاً بلفظ : هدم المتعة الطلاق والعدة والميراث . قال الحافظ في التلخيص : إسناده حسن . قوله (حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم قوله (وأمر أكثر أهل العلم على تحريم المتعة ، وهو قول الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق) قال الحازمي في كتاب الاعتبار . وهذا الحكم كان مباحا مشروعا في صدر الإسلام وإنما أباحه النبي صلى الله عليه وسلم لهم للسبب الذي ذكره ابن مسعود : وإنما كان ذلك يكون في أسفارهم ولم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أباحه لهم وهم في بيوتهم . ولهذا نهام عنه غير مرة ثم أباحه لهم في أوقات مختلفة حتى حرمه عليهم في آخر أيامه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وكان تحريم نأيد لا تأقيت . فلم يبق اليوم في ذلك خلاف بين فقهاء الأمصار

١١٣١ — حدثنا محمود بن غيلان أخبرنا سفيان بن عتبة أخو قبيصة بن عتبة أخبرنا سفيان الثوري عن موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب عن ابن عباس قال : إنما كانت المتعة في أول الإسلام كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه يقيم فتحفظ له متاعه وتصلح له شياؤه حتى إذا نزلت الآية (إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمنهم) قال ابن عباس : فكل فرج سواها فهو حرام.

٢٨ — باب ما جاء من النهي عن نكاح الشغار

١١٣٢ — حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب أخبرنا بشر بن ابن المفضل أخبرنا حميد وهو الطويل قال : حدث الحسن بن عمران بن

وأئمة الأمة إلا شيئاً ذهب إليه بعض الشيعة . و يروى أيضاً عن ابن جريج جوازه وسند ذكر أحاديث تدل على صحة ما ادعيناه . ثم ذكر الحازمي تلك الأحاديث إن شئت الوقوف عليها فعليك أن تراجعهم . قوله (عن موسى بن عبيدة) بالتصغير الربذي بفتح الراء والموحدة ضعيف قاله الحافظ (حتى إذا نزلت الآية : إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمنهم .) قال الطيبي يريد أن الله تعالى وصفهم بأنهم يحفظون فروجهم عن جميع الفروج إلا عن الأزواج والسراري ، والمستمتعة ليست زوجة لانقضاء التوارث إجماعاً ، ولا مملوكة بل هي مستأجرة نفسها أياماً معدودة ، فلا تدخل تحت الحكم انتهى . وحديث ابن عباس هذا رواه الحازمي في كتاب الاعتبار وقال : هذا إسناد صحيح لولا موسى بن عبيدة الربذي يسكن الربرة انتهى . قلت قال الحافظ ضعيف كما تقدم وقد روى روايات عديدة عن ابن عباس في الرجوع ذكرها الحافظ في الفتح . وقال يقوى بعضها بعضها .

باب ما جاء من النهي عن نكاح الشغار

قال في النهاية : هو نكاح معروف في الجاهلية كان يقول الرجل للرجل شاغرنى أى زوجنى أختك أو بنتك أو من تلى أمرها حتى أزوجه أختى أو بنتى.

حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا جَلْبَ وَلَا جَنْبَ وَلَا شِفَارَ فِي الْإِسْلَامِ ، وَمَنْ انْتَهَبَ نَهْبَةً فَلَيْسَ مِنَّا » هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَأَبِي رِيحَانَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَمُعَاوِيَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ .

أو من ألى أمرها ولا يكون بينهما مهر ، ويكون بضع كل واحدة منهما في مقابلة بضع الأخرى . وقيل له شغار لا ارتفاع المهر بينهما من شغل السكك إذا رفع إحدى رجله ليقبل ، وقيل الشغل البعد ، وقيل الاتساع انتهى . قوله (ولا جلب ولا جنب) بفتح حين فيهما (ولا شغار) بكسر أوله (في الإسلام) الظاهر أنه قيد في السكك ويحتمل أن يكون قيداً للأخير والجلب والجنب يكونان في السباق وفي الزكاة فالجلب في السباق أن يتبع فرسه رجلاً يجلب عليه ويصيح ويذره حشاً له على الجرى . والجنب أن يجنب إلى فرسه فرساً عربانياً فإذا فتر المركوب تحول إليه . والجلب في الزكاة أن لا يقرب العامل أموال الناس بل ينزل موضعاً ثم يرسل من يجلب إليه الأموال من أما كتبها ليأخذ صدقتها . فنهى عنه وأمر أن تؤخذ صدقاتهم على مياهم وأما كتبهم . والجنب أن يجنب رب المال بماله أى يبعده عن مواضعه حتى يحتاج العامل إلى الإبعاد في أتباعه وطالبه . وفي المراقبة للقارى : والشغار أن تشاغر الرجل وهو أن تزوجه أختك على أن يزوجه أخته ولا مهر إلا هذا ، من شغل البلد إذا خلا وهو قول أكثر أهل العلم . والمقتضى لإفساده الاشتراك في البضع يجعله صداقاً . وقال أبو حنيفة والثوري : يصح العقد لكل منهما (ومن انتهب نهبة) بفتح النون وسكون الهاء مصدر ، وأما بالضم فالمال المنهوب ، أى من أخذ مالا يجوز أخذه قهراً جبراً (فليس منا) أى ليس من المطيعين لأمرنا أو ليس من جماعتنا وعلى طريقتنا . قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد والنسائي . قوله (وفي الباب عن أنس) أخرجه أحمد والنسائي (وأبى ریحانة) أخرجه أبو الشيخ بلفظ : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المشاغرة . والمشاغرة أن يقول : زوج هذا من هذه وهذه من هذا بلا مهر (وابن عمر) أخرجه الجماعة (وجابر) أخرجه مسلم وأخرج البيهقي أيضاً عن جابر بلفظ : نهى عن الشغار ، أن تنكح هذه بهذه بغير صداق يضع هذه

١١٣٣ - حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري أخبرنا معن أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار » . هذا حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند عامة أهل العلم لا يرون نكاح الشغار . والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته أو أخته ولا صداق بينهما . وقال بعض أهل العلم نكاح الشغار مفسوخ ولا يحل وإن جعل لهما صداقاً . وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق . وروى عن عطاء بن أبي رباح قال يقرآن على نكاحهما ويجعل لهما صداق المثل وهو قول أهل الكوفة .

صداق هذه ، ويضع هذه صداق هذه ، (ومعاوية) أخرجه أحمد وأبو داود (وأبي هريرة رضى الله عنه) أخرجه أحمد ومسلم (ووائل بن حجر) لينظر من أخرجه . وفي الباب أيضاً عن أبي بن كعب مرفوعاً : لا شغار . قالوا : يا رسول الله ما الشغار ؟ قال : نكاح المرأة بالمرأة لا صداق بينهما . قال الحافظ لإسناده ضعيف . قوله (نهى عن الشغار) هكذا أخرجه الترمذي مختصراً ، وأخرجه الشيخان وغيرهما مع تفسير الشغار هكذا نهى عن الشغار ، والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته ، وليس بينهما صداق . قال في المنتقى وأبو داود جملة أى تفسير الشغار من كلام نافع ، وهو كذلك في تفسير متفق عليها انتهى قال القرطبي : تفسير الشغار صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة فإن كان مرفوعاً فهو المقصود ، وإن كان من قول الصحابي فقبول أيضاً لأنه أعلم بالمقال وأقعد بالحال انتهى . قلت قد وقع في حديث أبي بن كعب : قالوا يا رسول الله ما الشغار ؟ قال إنكاح المرأة الخ . فهذا نص صريح في أن تفسير الشغار مرفوع لكن هذا الحديث ضعيف كما عرفت ، لكن قال الحافظ : وإسناده وإن كان ضعيفاً لكنه يستأنس به في هذا المقام انتهى . قوله (وقال بعض أهل العلم نكاح الشغار مفسوخ ، ولا يحل ، وإن جعل لهما صداق . وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق الخ) قال ابن عبد البر : أجمع العلماء على أن نكاح الشغار لا يجوز . ولكن اختلفوا في صحته فالجمهور على البطلان . وفي رواية عن مالك يفتسخ قبل الدخول لا بعده وحكاه ابن المنذر عن الأوزاعي ، وذهب الحنفية إلى صحته وجوب

٢٩ - باب ما جاء لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها

١١٣٤ - حدثنا نصر بن علي الجهضمي أخبرنا عبد الأعلى أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن أبي حريز عن عكرمة عن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تزوج المرأة على عمتها أو خالتها ».

١١٣٥ - حدثنا نصر بن علي . حدثنا عبد الأعلى عن هشام بن حسان ، عن ابن سيرين عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم

مهر المثل . وهو قول الزهري ومكحول والثوري والليث ، ورواية عن أحمد وإسحاق وأبي ثور ، وهو قول على مذهب الشافعي لاختلاف الجهة ، لكن قال الشافعي : إن النساء محرمات إلا ما أحل الله أو ملك يمين ، فإذا ورد النهي عن نكاح تأكد التحريم . كذا في فتح الباري . قلت : والظاهر هو ما قال الشافعي رحمه الله والله تعالى أعلم .

باب ما جاء لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها

قوله : (عن أبي حريز) بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وسكون النتحية وبالزاء ، قال الحافظ في التلخيص اسمه عبد الله بن حسين علق له البخاري ، ووثقه ابن معين وأبو زرعة ، وضعفه جماعة فهو حسن الحديث . قوله (نهى أن تزوج) بصيغة المجهول أي تنكح (المرأة على عمتها أو خالتها) روى ابن حبان في صحيحه ، وابن عدي هذا الحديث من طريق أبي حريز عن عكرمة عن ابن عباس وزاد في آخره : لأنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم . ذكره الحافظ في التلخيص قال : وفي الباب ما أخرجه أبو داود في المراسيل عن عيسى بن طلحة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن تنكح المرأة على قرابتها بخافة القطيعة انتهى . وقد ظهر بهذه الزيادة حكمة النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ، وهي الاحتراز عن قطع الرحم . قال النووي هذا دليل لمذهب العلماء كسافة أنه محرم الجمع بينهما سواء كانت عمه وخالة حقيقية وهي أخت الأب وأخت الأم أو مجازية وهي أخت أبي الأب وأبي الجد وإن علا ، وأخت أم الأم وأم الجدة من جهة الأم والأب وإن علت . فكلهن حرام بالإجماع ، ويحرم

بِمِثْلِهِ . وفي الباب عن عليّ وابن عمر وعبد الله بن عمرو وأبي سعيد وأبي أمامة وجابر وعائشة وأبي موسى وسمرة بن جندب .

١١٣٦ — حدثنا الحسن بن عليّ أخبرنا يزيد بن هارون . أخبرنا داود بن أبي هند أخبرنا عامر عن أبي هريرة ، « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تنكح المرأة على عمتها أو أختها أو ابنة أختها أو المرأة على خالتها ، أو الخالة على بنت أختها . ولا تنكح الصغرى على الكبرى ، ولا الكبرى على الصغرى » . حديث ابن عباس وأبي هريرة حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند عامة أهل العلم ،

الجمع بينهما في النكاح أو في ملك اليمين انتهى . قوله (وفي الباب عن علي وابن عمر وعبد الله بن عمرو الخ) وقال البيهقي قد جاء من حديث علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو وأنس وأبي سعيد وعائشة وليس فيها شيء شرط الصحيح انتهى . قال الحافظ في الفتح بعد نقل قول البيهقي هذا : وذكر مثل ذلك الترمذي بقوله : وفي الباب لكن لم يذكر ابن مسعود ، ولا ابن عباس ولا أنس ، وزاد بدلهم أبا موسى وأبا أمامة وسمرة . ووقع لي أيضاً من حديث أبي الدرداء ومن حديث عتاب بن أسيد ومن حديث سعد بن أبي وقاص . ومن حديث زينب امرأة ابن مسعود نصار عدة من رواه غير الأولين يعني جابراً وأبا هريرة . ثلاثة عشر نفساً وأحاديثهم موجودة عند ابن أبي شيبة وأحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وأبي يعلى والبخاري وابن حبان وغيرهم . قال : ولو لا خشية التطويل لأوردتها مفصلة انتهى كلام الحافظ . قوله (أخبرنا عامر) هو الشعبي . قوله (نهى أن تنكح) بصيغة المجهول (ولا تنكح الصغرى) أي بنت الأخ أو بنت الأخت وسميت صغرى لأنها بمنزلة البنت (على الكبرى) أي سناً غالباً أو رتبة فهي بمنزلة الأم . والمراد بها العمة والخالة (ولا الكبرى على الصغرى) كسر النفي من الجانبين للتأكيد لقوله : نهى عن تنكح المرأة على عمتها الخ . قوله (حديث ابن عباس وأبي هريرة حديث حسن صحيح) المراد

لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافًا ، أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا
أَوْ خَالَتِهَا . فَإِنْ نَكَحَ امْرَأَةً عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا أَوْ الْعَمَّةَ عَلَى بِنْتِ
أَخِيهَا ، فَفَسَاخُ الْآخَرَى مِنْهُمَا مَفْسُوخٌ . وَبِهِ يَقُولُ عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ .
قَالَ أَبُو عَيْسَى : أَدْرَكَ الشَّعْبِيُّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَرَوَى عَنْهُ . وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ
هَذَا ، فَقَالَ : صَحِيحٌ .

قَالَ أَبُو عَيْسَى : وَرَوَى الشَّعْبِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

بحديث ابن عباس هو المذكور أولا وأخرجه أحمد وأبو داود وابن حبان . وحديث
أبي هريرة أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي أيضا . ومسلم لم يخرج هكذا بتامه
ولسكنه فرقه . حديثين فأخرج صدره عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا :
لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها انتهى . وأخرج باقيه عن قبيصة بن
ذؤيب عن أبي هريرة مرفوعا : لا تنكح العمة على بنت الأخ ولا ابنة الأخت
على الخالة انتهى . كذا في نصب الراية . قوله (والعمل على هذا عند عامة أهل
العلم ، لا نعلم بينهم اختلافا الخ . وقال ابن المنذر : لست أعلم في منع ذلك اختلافا
اليوم . وإنما قال بالجواز فرقة من الخوارج . وإذا ثبت الحكم بالسنة ، وانفق
أهل العلم على القول به لم يضره خلاف من خالفه . وكذا نقل الإجماع ابن عبد البر
وابن حزم والقرطبي والنووي ، لكن استثنى ابن حزم عثمان البتي وهو أحد
الفقهاء القدماء من أهل البصرة ، واستثنى النووي طائفة من الخوارج والشيعة
واستثنى القرطبي الخوارج ولفظه : اختار الخوارج الجمع بين الأختين وبين المرأة
وعمتها وخالتها ، ولا يعتد بخلافهم لأنهم مرقوا من الدين انتهى . وفي نقله عنهم
جواز الجمع بين الأختين غلط بين . فإن عمدتهم التمسك بأدلة القرآن لا يخالفونها
البتة . وإنما يردون الأحاديث لاعتقادهم عدم الثقة بنقلتها وتحريم الجمع بين
الأختين بنصوص القرآن . كذا في فتح الباري . قوله (فسكاح الأخرى منهما
مفسوخ) أي باطل وأما نكاح الأولى منهما فصحيح . هذا إذا عقد على إحداها
ثم عقد على الأخرى . وأما إذا عقد عليهما معا بعقد واحد فسكاحهما باطل :
قوله (أدرك الشعبي أبا هريرة) الشعبي بفتح الشين المعجمة هو عامر بن شراحيل
الكوفي ثقة مشهور فقيه فاضل قال : أدركت خمسمائة من الصحابة .

٣٠ - بابُ مَا جَاءَ فِي الشَّرْطِ عِنْدَ عَقْدَةِ النِّكَاحِ

١١٣٧ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى . أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَزْزِيِّ أَبِي الْخَيْرِ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجَمْعِيِّ قَالَ : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ يُوفَى بِهَا ، مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ » . حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ

فائدة الجمع بين زوجة رجل وبنته من غيرها جائز . قال البخاري في صحيحه : جمع عبد الله بن جعفر بين ابنة علي وامرأة علي . وقال ابن سيرين لا بأس به . وكرهه الحسن مرة ثم قال لا بأس به انتهى .

باب ما جاء في الشرط عند عقدة النكاح

قوله : (عن مرثد) بفتح الميم وسكون الراء بعدها مثناة (ابن عبد الله اليزني) بفتح التحتانية والزاي بعدها نون (أبي الخير) كنية مرثد قوله (إن أحق الشروط أن يوفى بها) بالتخفيف من باب الأفعال ، ويجوز التشديد من التفعيل ، وأن يوفى بها بدل من الشروط ، والمعنى أحق الشروط بالوفاء (ما استحللتم به الفروج) خبر إن ، قال القاضي المراد بالشروط ههنا المهر لأنه المشروط في مقابلة البضع . وقيل جميع ما تستحقه المرأة بمقتضى الزوجية من المهر والنفقة وحسن المعاشرة فإن الزوج التزمها بالعقد فكأنها شرطت فيه . وقيل كل ما شرط الزوج ترغيباً للمرأة في النكاح ما لم يكن محظوراً . قال النووي : قال الشافعي أكثر العلماء على أن هذا محمول على شرط لا ينافي بمقتضى النكاح ، ويكون من مقاصده كاشتراط العشرة بالمعروف والإنفاق عليها وكسوتها وسكنائها ، ومن جانب المرأة أن لا تخرج من بيته إلا بإذنه ، ولا تتصرف في متاعه إلا برضاه ، ونحو ذلك . وأما شرط يخالف مقتضاه كشرط أن لا يقسم لها ولا يتسرى عليها ، ولا ينفق ولا يسافر بها ونحو ذلك . فلا يجيب الوفاء به بل يكون لغواً ويصح النكاح بمهر المثل . وقال أحمد يجب الوفاء بكل شرط . قال الطيبي : فعلى هذا الخطاب في قوله : (ما استحللتم) للتغليب فيدخل فيه الرجال والنساء . ويدل عليه

ابن جعفر ، نحوه . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ
بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ
قَالَ : إِذَا تَزَوَّجَ رَجُلٌ امْرَأَةً ، وَشَرَطَ لَهَا أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ مِصْرَها ،
فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُخْرِجَهَا ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ
وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ . وَرَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ : شَرَطَ اللَّهُ قَبْلَ
شَرْطِهَا . كَأَنَّهُ رَأَى لِلزَّوْجِ أَنْ يُخْرِجَهَا وَإِنْ كَانَتْ اشْتَرَطَتْ عَلَى زَوْجِهَا
أَنْ لَا يُخْرِجَهَا . وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا . وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ
الثَّوْرِيِّ وَبَعْضِ أَهْلِ الْكُوفَةِ .

الرواية الأخرى « ما استحللتم به الفروج ، كذا في المرقاة . قوله (هذا حديث
حسن صحيح) أخرجه الجماعة . قوله (منهم عمر بن الخطاب قال : إذا تزوج الرجل
امرأة وشرط لها أن لا يخرجها من مصرها فليس له أن يخرجها) روى سعيد بن
منصور من طريق إسماعيل بن عبيد الله وهو ابن أبي المهاجر عن عبد الرحمن بن
غنيم قال : كنت مع عمر حيث تمس ركبتى ركبتة . فجاءه رجل فقال : يا أمير
المؤمنين تزوجت هذه . وشرطت لها دارها وإني أجمع لأمرى أو لشأنى أن انتقل
إلى أرض كذا وكذا فقال : لها شرطها . فقال الرجل : هلك الرجل إذ لا نشاء
امرأة أن تطلق زوجها إلا طلقت . فقال عمر : المؤمنون على شروطهم عند مقاطع
حقوقهم انتهى . وذكره البخاري في صحيحه مختصراً معلقاً . وقد اختلف عن عمر
فروى ابن وهب بإسناد جيد عن عبيد بن السباق أن رجلاً تزوج امرأة فشرط
لها أن لا يخرجها من دارها فارتفعوا إلى عمر فوضع الشرط . وقال : المرأة مع
زوجها . قال أبو عبيد : تضادت الروايات عن عمر في هذا : وقد قال بالقول
الأول عمرو بن العاص ؛ ومن التابعين طاووس وأبو الشعثاء وهو قول
الأوزاعي (وهو قول بعض أهل العلم . وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق) قال
الحافظ : والقل في هذا عن الشافعي غريب ؛ بل الحديث عندهم محمول على الشروط
التي لا تنافي مقتضى التسكاح ، بل تكون من مقتضياته ومقاصده كاشتراط
العشرة بالمعروف والإنفاق والكسوة والسكنى ، وأن لا يقصر في شيء من حقها
من قسمة ونحوها . وكشرطه عليها أن لا تخرج إلا بإذنه ولا تمنعه نفسها ولا تنصرف

في متاعه إلا برضاه ونحو ذلك ، وأما شرط ينافي مقتضى النكاح كأن لم يقسم لها ، أو لا يتسرى عليها أو لا ينفق أو نحو ذلك ، فلا يجب الوفاء به بل إن وقع في صلب العقد لغير وصح النكاح بمهر المثل في وجه يجب المسمى ، ولا أثر للشرط . وفي قول للشافعي يبطل النكاح ، وقال أحمد وجماعة يجب الوفاء بالشرط مطلقاً وقد استشكل ابن دقيق العيد حمل الحديث على الشروط التي هي من مقتضيات النكاح ، وقال : تلك الأمور لا تؤثر الشروط في إيجابها . فلا تشتد الحاجة إلى تعليق الحكم باستراطها . وسياق الحديث يقتضي خلاف ذلك لأن لفظ أحق الشروط يقتضي أن يكون بعض الشروط يقتضي الوفاء بها ، وبعضها أشد اقتضاء ، والشروط التي هي من مقتضى العقد مستوية في وجوب الوفاء بها انتهى . (وعن علي بن أبي طالب أنه قال : شرط الله قبل شرطها كأنه رأى للزوج أن يخرجها ، وإن كانت اشترطت على زوجها أن لا يخرجها . وذهب بعض أهل العلم إلى هذا وهو قول سفيان الثوري وبعض أهل الكوفة) قال الحافظ : وقال الليث والثوري والجمهور بقول علي : حتى لو كان صداق مثلها مائة مثلاً فرضيت بخمسين على أن لا يخرجها فله إخراجها ، ولا يلزمه إلا المسمى . وقالت الحنفية لها أن ترجع بما نقصته له من الصداق . وقال الشافعي يصح النكاح ويلغو الشرط ويلزمه مهر المثل وعنه يصح وتستحق الكل وقال أبو عبيد والذي نأخذ به أنا تأمره بالوفاء بشرطه من غير أن يحكم عليه بذلك . قال : وقد أجمعوا على أنها لو اشترطت عليه أن لا يوطأها لم يجب الوفاء بذلك الشرط فكذلك هذا . قال الحافظ : وما بقوى حمل حديث عقبة على النذب ما في حديث عائشة في قصة بريرة : كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل والوطء والإسكان وغيرهما من حقوق الزوج إذا شرط عليه إسقاط شيء منها كان شرطاً ليس في كتاب الله . وأخرج الطبراني في الصغير بإسناد حسن عن جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب أم مبشر بنت البراء ابن معروف فقالت : إنني شرطت للزوجي أن لا أتزوج بعده . فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن هذا لا يصلح انتهى .

٣١ - بابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُسَلِّمُ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ

١١٣٨ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ . أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ ابْنِ عُمرَ : أَنَّ غِيلَانَ بْنَ سَلَمَةَ الثَّقَفِيَّ أَسْلَمَ وَلَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَأَسْلَمَ مَعَهُ . فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَتَخَيَّرَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا . هَكَذَا رَوَاهُ مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ . وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ : هَذَا حَدِيثٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ . وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ وَغَيْرُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَحَمْزَةَ ، قَالَ : حَدَّثْتُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوَيْدِ الثَّقَفِيِّ ، أَنَّ غِيلَانَ ابْنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ . قَالَ مُحَمَّدٌ : وَإِنَّمَا حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ رَجُلًا مِنْ ثَقِيفٍ طَلَّقَ نِسَاءَهُ . فَقَالَ لَهُ عُمرُ :

باب في الرجل يسلم وعنده عشرة نسوة

قوله : (إن غيلان) بفتح الغين (أن يتخير منهن أربعاً) قال المظهر فيه إن أنكحة الكفار صحيحة ، حتى إذا أسلموا لم يؤمروا بتجديد النكاح إلا إذا كان في نكاحهم من لا يجوز الجمع بينهن من النساء ، وإنه لا يجوز أكثر من أربع نسوة ، وإنه إذا قال اخترت فلانة وفلانة للنكاح ثبت نكاحهن وحصلت الفرقة بينه وبين ما سوى الأربع من غير أن يطلعن . قال محمد في موطنه : بهذا نأخذ يختار منهن أربعاً أيتن شاء ، ويفارق ما بقي . وأما أبو حنيفة رحمه الله فقال : الأربع الأول جائز ونكاح من بقي منهن باطل . وهو قول إبراهيم النخعي رحمه الله قال ابن الهمام والأوجه قول محمد . وفي الهداية : وليس له أن يتزوج أكثر من ذلك . قال ابن الهمام : اتفق عليه الأربعة وجهور المسلمين . أما الجوارى فله ما شاء منهن انتهى . قوله (قال محمد وإنا حدّث الزهري عن سالم عن أبيه أن رجلاً من ثقيف طلق نساءه فقال له عمر الخ يعني أن المحفوظ عن الزهري بهذا السند هو هذا الموقوف على عمر . وأما الحديث المرفوع المذكور بهذا السند فهو غير محفوظ ، بل الصحيح أنه عن الزهري قال حدثت عن محمد بن سويد الثقفي أن غيلان بن سلمة أسلم الخ . كما روى شعيب بن حمزة وغيره عن الزهري ، لا كما

لَتَرَأَيْنَ نِسَاءَكَ ، أَوْ لَأَرْجُنَّ قَبْرَكَ ، كَمَا رُجِمَ قَبْرُ أَبِي رِغَالٍ . وَالْعَمَلُ
عَلَى حَدِيثِ غِيلَانَ بْنِ سَلَمَةَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا . مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ .

٣٢ - بابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُسَلِّمُ وَعِنْدَهُ أُخْتَانِ

١١٣٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ . أَخْبَرَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ عَنْ أَبِي وَهَبٍ الْجَيْشَانِيُّ ؛
أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ فَيْرُوزَ الدَّيْلَمِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ

رَوَى مَعْمَرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ . وَحُكِمَ مُسْلِمٌ فِي التَّمْيِيزِ عَلَى مَعْمَرٍ بِالْوَهْمِ ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ
عَنْ أَبِيهِ وَأَبِي زُرْعَةَ : الْمُرْسَلُ أَصَحُّ لَكِنِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ أَخْرَجَ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ ابْنِ
عَلِيَّةٍ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ جَمِيعاً عَنْ مَعْمَرٍ بِالْحَدِيثَيْنِ مَعَ الْمَرْفُوعِ وَالْمَوْقُوفِ عَلَى عَمْرِ
وَلَفْظُهُ : أَنَّ ابْنَ سَلَمَةَ الثَّقَفِيَّ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ عَشْرَةُ نِسْوَةٍ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
اخْتَرِ مِنْهُنَّ أَرْبَعاً ؛ فَلَمَّا كَانَ فِي عَهْدِ عَمْرِ طَلَّقَ نِسَاءَهُ وَقَسَمَ مَالَهُ بَيْنَ بَنِيهِ . فَبَلَغَ
ذَلِكَ عَمْرَ . فَقَالَ إِنِّي لَأُظَنُّ الشَّيْطَانَ عَمَّا يَسْتَرِقُ مِنَ السَّمْعِ سَمْعَ بَمَوْتِكَ ، فَقَذَفَهُ
فِي نَفْسِكَ وَأَعْلَمَكَ أَنَّكَ لَا تَمُوتُ إِلَّا قَلِيلاً . وَأَيُّمَ اللَّهِ لَتَرَأَيْنَ نِسَاءَكَ وَلَتَرَجِعْنَ
مَالَكَ أَوْ لَأَوْرَثِينَ مِنْكَ ، وَلَأَمُرَنَّ بِقَبْرِكَ فَيَرْجِمُ كَمَا رُجِمَ قَبْرُ أَبِي رِغَالٍ أَنْتَهَى .
وَالْمَوْقُوفُ عَلَى عَمْرِ هُوَ الَّذِي حُكِمَ الْبُخَارِيُّ بِصَحَّتِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ
بِخِلَافِ أَوَّلِ الْقِصَّةِ . قَوْلُهُ : (كَمَا رُجِمَ قَبْرُ أَبِي رِغَالٍ) بِكَسْرِ الرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ بَعْدَهَا غَيْنٌ مَعِجَمَةٌ
فِي الْقَامُوسِ فِي فَصْلِ الرَّاءِ مِنْ بَابِ اللَّامِ : وَأَبُو رِغَالٍ كَكَتَابٍ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ
وَدَلَائِلِ النَّبُوَّةِ وَغَيْرِهِمَا عَنْ ابْنِ عَمْرِ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ
خَرَجْنَا مَعَهُ إِلَى الطَّائِفِ فَمَرَرْنَا بِقَبْرِ فَقَالَ : هَذَا قَبْرُ أَبِي رِغَالٍ . وَهُوَ أَبُو ثَقِيفٍ
وَكَانَ مِنْ ثُمُودَ وَكَانَ بِهَذَا الْحَرَمِ يَدْفَعُ عَنْهُ ، فَلَمَّا خَرَجَ مِنْهُ أَصَابَتْهُ النَّقْمَةُ الَّتِي
أَصَابَتْ قَوْمَهُ بِهَذَا الْمَسْكَانِ فَدُفِنَ فِيهِ الْحَدِيثُ . وَقَوْلُ الْجَوْهَرِيِّ كَانَ دَلِيلًا لِلْحَبِشَةِ
حِينَ تَوَجَّهُوا إِلَى مَكَّةَ فَاتَ فِي الطَّرِيقِ غَيْرَ مُعْتَدِّ بِهِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ سَيِّدَةَ كَانَ
عَبْدًا لَشُعَيْبٍ وَكَانَ عَشَارًا جَائِرًا أَنْتَهَى . وَفِي بَعْضِ الْحَوَاشِي يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي
الظُّلْمِ وَالشُّؤْمِ ، وَهُوَ الَّذِي يَرْجِمُ الْحَاجَّ قَبْرَهُ إِلَى الْآنَ . قَالَ جَرِيرٌ : إِذَا مَاتَ
الْفَرَزْدَقُ فَارْجُوهُ كَمَا تَرْجُمُونَ قَبْرَ أَبِي رِغَالٍ .

بابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُسَلِّمُ وَعِنْدَهُ أُخْتَانِ

قَوْلُهُ : (أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ فَيْرُوزَ) بِفَتْحِ الْفَاءِ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ لِلْمَعْجَمَةِ وَالْعَلِيَّةِ وَاسْمُهُ

عليه وسلم قُلتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إني أَسَأَمْتُ وَتَحْتِي أُخْتَانِ . فقال رسولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : اخْتَرِ أَيْتَهُمَا شِئْتَ . « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ » .
وَأَبُو وَهْبٍ الْجَيْشَانِيُّ اسْمُهُ الدَّيْلَمِيُّ بْنُ هُوشَعٍ .

٣٣ - بابُ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْجَارِيَةَ وَهِيَ حَامِلٌ

١١٤٠ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ الشَّيْبَانِيُّ الْبَصْرِيُّ . أَخْبَرَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ سُكَيْمٍ ، عَنْ بُشَيْرِ ابْنِ عُمَيْدٍ اللَّهِ ، عَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

الضَّحَّاكُ (يَحْدُثُ عَنْ أَبِيهِ) هُوَ فَيْرُوزُ الدَّيْلَمِيُّ وَهُوَ مِنْ أَبْنَاءِ فَارَسٍ مِنْ فَارَسٍ صَنْعَاءَ ، وَكَانَ يَمْنُ وَفَدَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ قَاتِلُ الْأَسْوَدِ الْعَنْسِيِّ الْكَذَّابِ الَّذِي ادَّعَى النَّبُوَّةَ بِالْمِنِّ قَتَلَ فِي آخِرِ أَيَّامِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَوَصَلَهُ خَبْرُهُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، رَوَى عَنْهُ ابْنَاهُ الضَّحَّاكُ وَعَبْدُ اللَّهِ وَغَيْرُهُمَا مَاتَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ قَوْلُهُ (اخْتَرِ أَيْتَهُمَا شِئْتَ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ : طَلَّقَ أَيْتَهُمَا شِئْتَ . قَالَ الْمَظْهَرُ : ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَاحِدٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ أَسْلَمَ رَجُلٌ وَتَحْتَهُ أُخْتَانِ وَأَسْلَمْتُا مَعَهُ كَانَ لَهُ أَنْ يَخْتَارَ إِحْدَاهُمَا ، سِوَاهُ كَانَتِ الْخِتَارَةُ تَزْوِجُهَا أَوَّلًا أَوْ آخَرًا ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ : إِنْ تَزَوَّجَهُمَا مَعًا لَا يَحُوزُ لَهُ أَنْ يَخْتَارَ وَاحِدَةً مِنْهُمَا ، وَإِنْ تَزَوَّجَهُمَا مُتَعاقِبَتَيْنِ لَهُ أَنْ يَخْتَارَ الْأَوَّلَ مِنْهُمَا دُونَ الْآخِرَةِ أَنْتَهَى . قَالَ الشُّوكَانِيُّ : وَالظَّاهِرُ مَا قَالَهُ الْأَوَّلُونَ لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْإِسْتِفْصَالُ وَلَمَّا فِي قَوْلِهِ : خَتَرَ أَيْتَهُمَا مِنَ الْإِطْلَاقِ أَنْتَهَى . قَوْلُهُ (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ) وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهٍ قَالَ فِي النَّيْلِ : وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الشَّافِعِيُّ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَالبَيْهَقِيُّ ، وَأَعْلَاهُ الْبُخَارِيُّ وَالْعَقِيلِيُّ أَنْتَهَى . قُلْتُ : فِي سَنَدِ أَتْرَمَذِيِّ ابْنِ لُحَيْمَةَ فَتَحْسِينُهُ لَتَعْدُدِ الطَّرِيقَ ، قَوْلُهُ (وَأَبُو وَهْبٍ الْجَيْشَانِيُّ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ التَّحْتَانِيَّةِ بَعْدَهَا مَعْجَمَةٌ (اسْمُهُ الدَّيْلَمِيُّ بْنُ هُوشَعٍ) وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ هُوَ عُبَيْدُ بْنُ شَرَحْبِيلَ مَقْبُولٌ مِنَ الرَّابِعَةِ كَذَا فِي التَّقْرِيبِ .

بابُ الرَّجُلِ الَّذِي يَشْتَرِي الْجَارِيَةَ وَهِيَ حَامِلٌ

قَوْلُهُ : (عَنْ بَسْرٍ) بَضْمُ الْمَوْحِدَةِ وَسُكُونُ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ (ابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ)

قَالَ : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَسْقِ مَاءَهُ وَلَدَ غَيْرِهِ » .
 هذا حديث حسن . وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ .
 وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، لَا يَرَوْنَ لِلرَّجُلِ ، إِذَا اشْتَرَى جَارِيَةً
 وَهِيَ حَامِلٌ ، أَنْ يَطَأُهَا حَتَّى تَضَعَ . وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ
 وَالْعَرَبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ ، وَأَبِي سَعِيدٍ .

الحضرمي الشامي ثقة حافظ (عن رويفع) بالتصغير قوله (فلا يسقي) بفتح أوله
 أي يدخل (ماءه) أي نطفته (ولد غيره) وفي رواية أبي داود زرع غيره يعني
 إتيان الحبالى ، وزاد أبو داود : ولا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن
 يقع على امرأة من السبي حتى يستبرئها ، ولا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر
 أن يبييع مغنما حتى يقسم . قوله (هذا حديث حسن) وأخرجه أحمد وأبو داود
 والدارمي وابن أبي شيبة والطبراني والبيهقي والضياء المقدسي وابن حبان وصححه ،
 والبخاري وحسنه . قوله (وفي الباب عن ابن عباس) أخرجه الحاكم بلفظ : أن
 النبي صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن بيع المغانم حتى تقسم . وقال :
 لا تسقى ماءك زرع غيرك . وأصله في النسائي (وأبي الدرداء) عن النبي صلى الله
 عليه وسلم : أتى على امرأة مجح على باب فسطاط فقال لعله يريد أن يلم بها . فقالوا :
 نعم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد هممت أن ألعنه لعنة تدخل معه
 قبره ، وكيف يورثه وهو لا يحل له ؟ كيف يستخدمه وهو لا يحل له ؟ أخرجه
 أحمد ومسلم وأبو داود ، ورواه أبو داود الطيالسي وقال : كيف يورثه وهو
 لا يحل له ؟ وكيف يسترقه وهو لا يحل له ؟ والمجح هي الحامل كذا في المنتقى
 (والعرباض بن سارية) أخرجه أحمد والترمذي بلفظ : أن النبي صلى الله عليه وسلم
 حرم وطء السبايا حتى يضعن ما في بطونهم . كذا في المنتقى (وأبي سعيد)
 أخرجه أحمد وأبو داود بلفظ : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبي أوطاس
 لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير حامل حتى تحيض حيضة . وأخرجه الحاكم
 وصححه . قال الحافظ في التلخيص إسناده حسن انتهى .

٣٤- باب ما جاء في الرجل يسبي الأمة ولها زوج ، هل يحل له وطؤها

١١٤١ - حدثنا أحمد بن منيع أخبرنا هشيم . أخبرنا عثمان البتي عن أبي الخليل ، عن أبي سعيد الخدري قال : أصبنا سبايا يوم أوطاس ، ولهن أزواج في قويمهن . فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فترأت : (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم) .

هذا حديث حسن . وهكذا رواه الثوري عن عثمان البتي ، عن أبي الخليل ، عن أبي سعيد . وأبو الخليل اسمه صالح بن أبي مرثم . وروى همام هذا الحديث عن قتادة ، عن صالح أبي الخليل ، عن أبي علقمة

باب ما جاء يسبي الأمة ولها زوج هل يحل له وطؤها

أي هل يجوز للساقي وطء تلك الأمة بعد الاستبراء . قوله : (أخبرنا عثمان البتي) هو عثمان بن مسلم البتي بفتح الموحدة وتشديد المثناة أبو عمرو البصري صدوق (أصبنا سبايا يوم أوطاس) بالصرف وقد لا يصرف ، موضع أو بقعة على ثلاث مراحل من مكة ، فيها وقعة للنبي صلى الله عليه وسلم قال القاري : (والمحصنات) أي وحرمت عليكم المحصنات أي ذوات الأزواج (من النساء) أن تنكحوهن قبل مفارقة أزواجهن حرائر مسلمات كن أولا (إلا ما ملكت أيمانكم) من الإماء بالسبي فليسكن وطوئن ، وإن كان لهم أزواج في دار الحرب بعد الاستبراء . والحديث رواه مسلم مطولا ولفظه . أن النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين بعث جيشا إلى أوطاس فلقى عدوا فقاتلهم فظهروا عليهم ، وأصابوا لهم سبايا فكان ناسا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تخرجوا من غشيانهم من أجل أزواجهن من المشركين . فأنزل الله تعالى في ذلك : (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم) فهن لكم حلال إذا انقضت عدتهن انتهى . قال النووي المراد بقوله إذا انقضت عدتهن أي استبراؤهن وهي بوضع الحمل عن الحامل ، وبحيضة من الحائض ، كما جاءت به الأحاديث الصحيحة . والحديث دليل على أن السبايا يحل وطوئن بعد الاستبراء ، وإن كن ذوات الأزواج . قوله (هذا حديث حسن) وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي .

الهاشمي ، عن أبي سعيد ، عن النبي صلى الله عليه وسلم . حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَبْدُ
ابْنُ مُحَيْدٍ . أَخْبَرَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ . أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ .

٣٥ - باب ما جاء في كراهية مهر البغي

١١٤٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ أَبِي
بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ » .
وَفِي الْبَابِ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ وَأَبِي جُحَيْفَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ .
وَحَدِيثُ أَبِي مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

باب ما جاء في كراهية صهر البغي

بفتح الموحدة وكسر المعجمة وتشديد التحتانية وهو فغيل بمعنى فاعله ، وجمع
البغي البغايا ، والبغاء بكسر أوله والزنا والفجور ، وأصل البغاء الطلب غير أنه
أكثر ما يستعمل في الفساد . قوله (عن ثمن الكلب) فيه دليل على تحريم بيع
الكلب وظاهره عدم الفرق بين المعلم وغيره ، سواء كان عما يجوز اقتناؤه أو عما
لا يجوز . وإليه ذهب الجمهور ، وقال أبو حنيفة : يجوز . وقال عطاء والنخعي
يجوز بيع كلب الصيد دون غيره ، ويدل عليه ما أخرجه الباقون من حديث
جابر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب إلا كلب صيد .
قال في الفتح ورجال إسناده ثقات إلا أنه طعن في صحته . وأخرج نحوه الترمذي
من حديث أبي هريرة لكن من رواية أبي المهزم وهو ضعيف . فينبغي حمل
المطلق على المقيد ، ويكون المحرم بيع ما عدا كلب الصيد إن صلح هذا المقيد
للاحتجاج به (ومهر البغي) المراد به ما تأخذه الزانية على الزنا ، وهو يجمع على
تحريمه (وحلوان الكاهن) بضم الحاء المهملة وسكون اللام ، هو ما يعطاه الكاهن
على كهانيته . والكاهن — قال الخطابي — هو الذي يدعى مطالعة علم الهيب ،
ويخبر الناس عن الكواثر . قال الحافظ في الفتح : حلوان الكاهن حرام بالإجماع
لما فيه من أخذ العوض على أمر باطل . وفي معناه التنجيم والضرب بالخصي
وغير ذلك مما يتعاطاه العرافون من استطلاع الغيب : قوله (وفي الباب عن رافع
ابن خديج وأبي جحيفة وأبي هريرة وابن عباس) . أما حديث رافع بن خديج

٣٦ - باب ما جاء أن لا يخطب الرجل على خطبة أخيه

١١٤٣ - حدثنا أحمد بن منيع وقتيبة قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة (قال قتيبة: يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم وقال أحمد: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه» . وفي الباب عن سمرة وابن عمر . قال أبو عيسى حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح . قال مالك بن أنس: إنما معنى كراهية أن يخطب الرجل

فلي نظر من أخرجه . وأما حديث أبي جحيفة فأخرجه البخاري ومسلم . وأما حديث أبي هريرة فلي نظر من أخرجه . وأما حديث ابن عباس فأخرجه أحمد وأبو داود . قوله (حديث أبي مسعود حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة .

باب ما جاء أن لا يخطب الرجل على خطبة أخيه

قال في النهاية خطب يخطب خطبه بالكسر فهو خاطب ، والاسم منه الخطبة أيضاً وأما الخطبة بالضم فهو من القول والكلام انتهى . وقال في الصراح خطبة بالكسر زن خواستن ، قوله (قال قتيبة يبلغ به) أى قال قتيبة في روايته يبلغ به أى يرفع أبو هريرة الحديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (وقال أحمد) أى قال أحمد بن منيع في روايته (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) فعنى روايتهما واحد وإنما الفرق في اللفظ . قوله (لا يبيع الرجل على بيع أخيه) قال العلماء البيع على البيع حرام . وكذلك الشراء على الشراء . وهو أن يقول لمن اشترى سلعة في زمن الخيار افسخ لا يبيعك بأنةص أو يقول للبائع : افسخ لا اشترى منك بأزيد : قال الجمهور لا فرق في ذلك بين المسلم والذمي ، وذكر الأخ خرج للغائب فلا مفهوم له (ولا يخطب على خطبة أخيه) قال الجزري في النهاية : هو أن يخطب الرجل المرأة فتركن إليه ويتفقا على صداق ، ويتراضيا ولم يبق الا العقد . فأما اذا لم يتفقا ولم يتراضيا . ولم يركن أحدهما الى الآخر ، فلا يمنع من خطبتها وهو خارج عن النهي انتهى . قوله (وفي الباب عن سمرة وابن عمر) وفي الباب أيضاً عن عقبة بن عامر . أما حديث سمرة فأخرجه أحمد مرغوباً بلفظ :

عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ ، إِذَا خَاطَبَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَرَضِيَتْ بِهِ ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَتِهِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ مُعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ « لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ » ، هَذَا عِنْدَنَا إِذَا خَاطَبَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَرَضِيَتْ بِهِ وَرَكَنْتَ إِلَيْهِ ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَتِهِ . فَأَمَّا قَبْلُ أَنْ يَعْلَمَ رِضَاهَا أَوْ رُكُونَهَا إِلَيْهِ ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَخْطُبَهَا . وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ، حِينَ جَاءَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَتْ لَهُ : أَنَّ أَبَا جَهْمٍ بْنُ حَذِيفَةَ وَمُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ خَطَبَاهَا . فَقَالَ « أَمَّا أَبُو جَهْمٍ ، فَرجُلٌ لَا يَرْفَعُ عَصَاهُ عَنِ النِّسَاءِ . وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ . وَلَكِنْ أَنْكِحِي أُسَامَةَ » . فَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَنَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَنَّ فَاطِمَةَ لَمْ تُخَيَّرْ بِرِضَاهَا بَوَاحِدٍ مِنْهُمَا . فَلَوْ أَخْبَرْتَهُ ، لَمْ يُشِرْ عَلَيْهَا بِغَيْرِ الَّذِي ذَكَرْتَ .

نهى النبي أن يخاطب الرجل على خطبة أخيه . وأما حديث ابن عمر فأخرجه أحمد والبخاري والنسائي ولفظه : لا يخاطب الرجل على خطبة الرجل حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب . وأما حديث عقبة بن عامر فأخرجه أحمد ومسلم ولفظه : المؤمن أخو المؤمن ، فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ، ولا يخاطب على خطبة أخيه حتى يذر . قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري والنسائي قوله (والحجة في ذلك حديث فاطمة بنت قيس الخ) قال النووي في شرح مسلم : هذه الأحاديث ظاهرة في تحريم الخطبة على خطبة أخيه . وأجمعوا على تحريمها إذا كان قد صرح للخاطب بالإجابة ولم يأذن ولم يترك فلو خطب على خطبته وتزوج ، والحالة هذه عصي ، وصح النكاح ولم يفسخ . هذا مذهبننا ومذهب الجمهور . وقال داود يفسخ النكاح وعن مالك روايتان كما المذهبين . وقال جماعة من أصحاب مالك : يفسخ قبل الدخول لا بعده وأما إذا عرض له بالإجابة ولم يصرح ففي تحرير الخطبة على خطبته قولان للشافعي : أحكمهما لا يحرم . وقال بعض المالكية : لا يحرم حتى يرضوا بالزوج ويسمى المهر . واستدلوا لما ذكرناه من أن التحريم إنما هو إذا حصلت الإجابة بحديث فاطمة بنت قيس فإنها

١١٤٤ — حدثنا محمود بن غيلان أخبرنا أبو داود قال : أنبأنا شعبة قال : أخبرني أبو بكر بن أبي الجهم قال : دخلت أنا وأبو سلمة ابن عبد الرحمن على فاطمة بنت قيس . فحدثتنا : أن زوجها طلقها ثلاثاً ، ولم يجعل لها سكنى ولا نفقة . قالت : ووضع لي عشرة أفقرة عند ابن عم له : خمسة شعيراً وخمسة برأ . قالت : فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له . قالت : فقال « صدق » فأمرني أن أعتد في بيت أم شريك . ثم قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن بيت أم شريك بيت يفسأه المهاجرون . ولكن اعتدي في بيت ابن أم مكتوم . فمسي أن تلقى ثيابك فلا يراك . فإذا آتقت عديتك فجاء أحد يخطبك فأيتني » .

قالت خطبتي أبو جهم ومعاوية ، فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم خطبة بعضهم على بعض بل خطبها لأسامة . وقد يعترض على هذا الدليل فيقال لعل الثاني لم يعلم بخطبة الأول ، وأما النبي صلى الله عليه وسلم فأشار بأسامة ، لا أنه خطب له . وانفقوا على أنه إذا ترك الخطبة رغبة عنها ، أو أذن فيها جازت الخطبة على خطبته وقد صرح بذلك في هذه الأحاديث انتهى . قوله (على فاطمة بنت قيس) أي القرشية أخت الضحاك كانت من المهاجرات الأول (حدثت أن زوجها طلقها ثلاثاً) ، وفي رواية لمسلم وغيره فبعث إليها بتطليقه كانت بقيت لها (ووضع لي عشرة أفقرة) جمع قفيز وهو مكيال معروف (خمسة شعير وخمسة بر) بدل من عشرة أفقرة (فقال صدق) أي في عدم جعله لك السكنى والنفقة . (يفسأها المهاجرون) أي يدخلون عليها (فمسي أن تلقى ثيابك فلا يراك) قال النووي احتج بعض الناس بهذا على جواز نظر المرأة إلى الأجنبي بخلاف نظره إليها ، وهو ضعيف . والصحيح الذي عليه الجمهور أنه يحرم على المرأة النظر إلى الأجنبي كما يحرم عليه النظر إليها لقوله تعالى : (قل للؤمنات يغضوا من أبصارهم) الآية . ولحديث أم سلمة : أفميا وان أنتما ؟ وأيضاً ليس في هذا الحديث رخصة لها في النظر إليه ، بل فيه أنها آمنة عنده من نظر غيره ، وهي مأمورة بغض بصرها

فَلَمَّا انْقَضَتْ عِدَّتِي ، خَطَبَنِي أَبُو جَهْمٍ وَمُعَاوِيَةُ . قَالَتْ : فَأَتَيْتُ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَدْ كَرْتُ ذَلِكَ لَهُ . فَقَالَ : « أُمَّا مُعَاوِيَةُ
فَرَجُلٌ لَا مَالَ لَهُ . وَأُمَّا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ شَدِيدٌ عَلَى النِّسَاءِ » . قَالَتْ ،
فَخَطَبَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، فَتَزَوَّجَنِي ، فَبَارَكَ اللَّهُ لِي فِي أُسَامَةَ .

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي
جَهْمٍ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ . وَزَادَ فِيهِ : فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
« أَنْكِحِي أُسَامَةَ » . حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ
عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ بِهَذَا .

٣٧ — بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَزْلِ

١١٤٥ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَّارِبِ أَخْبَرَنَا زَيْدٌ

عنه انتهى . (خطبني أبو جهوم ومعاوية) أبو جهوم هذا هو عامر بن حذيفة
العدوي القرشي ، وهو مشهور بكنيته ، وهو الذي طلب النبي صلى الله عليه وسلم
انبجائيه في الصلاة . قال النووي : وهو غير أبي جهم المذكور في التيمم ، وفي
المرور بين يدي المصلي ومعاوية هذا هو ابن أبي سفيان بن حرب الأموي .
(أما معاوية فرجل لا مال له) وفي رواية مسلم : فصعلوك لا مال له . والصعلوك
بالضم الفقير الذي لا مال له (وأما أبو جهم فرجل شديد على النساء) وفي رواية
لمسلم : فرجل ضراب للنساء . وفي هذا دليل على جواز ذكر الإنسان بما فيه عند
المشاورة وطلب النصيحة ، ولا يكون هذا من الغيبة المحرمة . (فبارك الله في
أسامة) وفي رواية مسلم : فجعل الله فيه خيراً واغتبطت . قوله (هذا حديث
حسن صحيح) وأخرجه مسلم بطوله والبخاري مختصراً . قوله (ورواه سفيان
الثوري عن أبي بكر بن أبي جهم الخ) أخرج هذه الرواية مسلم . وقد أخرج
مسلم حديث فاطمة بنت قيس من طرق عديدة مطولاً مختصراً . وقد استنبط منه
النووي فوائد كثيرة في شرح مسلم فعليك أن تراجعهم .

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَزْلِ

بفتح العين المهملة وسكون الزاي هو التزح بعد الإيلاج لينزل خارج الفرج

ابن زُرَيْعٍ . أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : « قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّا كُنَّا نَعْزِلُ . فَزَعَمَتِ الْيَهُودُ أَنَّهُ الْمَوْوَدَةُ الصُّغْرَى . فَقَالَ : كَذَبَتِ الْيَهُودُ . إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَهُ لَمْ يَمْنَعَهُ » .

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمرَ وَالْبِرَاءِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ .

قوله (فزعمت اليهود أنه) أى العزل (الموءودة الصغرى) الوأد دفن البنت حية ، وكانت العرب تفعل ذلك خشية الإملاق والعار . قاله النووي . والمعنى أن اليهود زعموا أن العزل نوع من الوأد لأن فيه إضاعة النطفة التى أعدها الله تعالى ليكون منها الولد . وسعيا فى إبطال ذلك الاستعداد بعزلها عن محلها (كذبت اليهود) أى فى زعمهم إن العزل الموءودة الصغرى (إن الله تعالى إذا أراد أن يخلقه لم يمنعه) أى العزل أو شيء . وهذا الحديث دليل لمن أجاز العزل . قوله (وفى الباب عن عمر والبراء وأبى هريرة وأبى سعيد) أما حديث عمر فأخرجه أحمد وابن ماجه عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعزل من الحررة إلا بإذنها . قال صاحب المنتقى ليس لإسناده بذلك . وقال الشوكانى : فى إسناده ابن لهيعة وفيه مقال معروف ، ويشهد له ما أخرجه عبد الرزاق والبيهقى عن ابن عباس قال . نهى عن عزل الحررة إلا بإذنها . وروى عنه ابن أبى شيبة . أنه كان يعزل عن أمته . وروى البيهقى عن ابن عمر مثله . وأما حديث البراء فليُنظر من أخرجه . وأما حديث أن هريرة فأخرجه النسائى نحو حديث أبى سعيد . وأما حديث أبى سعيد فأخرجه أحمد وأبو داود قال . قالت اليهود : العزل الموءودة الصغرى . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : كذبت اليهود ، إن الله عز وجل لو أراد أن يخلق شيئا لم يستطع أحد أن يصرفه . فإن قلت حديث الباب وما فى معناه يعارضه حديث جذامه بنت وهب ففيه : ثم سأله عن العزل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ذلك الوأد الخفى . وهى (وإذا الموءودة سئلت) . أخرجه أحمد ومسلم فما وجه الجمع والتوفيق بين هذين الحديثين ؟ قلت قد اختلفوا فى وجه الجمع ، فن العلماء من جمع بينهما بحمل حديث جذامة على التنزيه . وهذه طريقة البيهقى . ومنهم من ضعف حديث جذامة لمعارضته لما هو أكثر منه طرقا . قال

١١٤٦ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا : أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ

عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : كُنَّا نَعَزِلُ ،
وَالْقُرْآنُ يُنَزَّلُ . حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رَوَى عَنْهُ

الحافظ : وهذا دفع للأحاديث الصحيحة بالتوهم . والحديث صحيح لا ريب فيه ،
واجتمع ممكن . ومنهم من ادعى أنه منسوخ . ورد بعدم معرفة التاريخ . وقال
الطحاوى : يحتمل أن يكون حديث جذامة على وفق ما كان عليه الأمر أولاً من
موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ، ثم علمه الله بالحكم فكذب اليهود فيما
كانوا يقولونه . وتعقبه ابن رشد وابن العربي بأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يحرم
شيئاً نبعاً لليهود ، ثم يصرح بتكذيبهم فيه . ومنهم من رجح حديث جذامة
بثبوته في الصحيح وضعف مقابله بالاختلاف في إسناده والاضطراب . وقال
الحافظ : ورد بأنه إنما يقدح في حديث لا فيما يقوى بعضه بعضاً ، فإنه يعمل به
وهو هنا كذلك ، والجمع ممكن ورجح ابن حزم العمل بحديث جذامة بأن
أحاديث غيرها موافقه لأصل الإباحة ، وحديثها يدل على المنع . قال فن ادعى
أنه أبيع بعد أن منع فعليه البيان . وتعقب بأن حديثها ليس صريحاً في المنع ،
إذ لا يلزم من تسميته وأدا خفياً على طريق التشبيه أن يكون حراماً . وجمع ابن
القيم فقال الذي كذب فيه صلى الله عليه وسلم اليهود هو زعمهم أن العزل لا يتصور
معه الحمل أصلاً ، وجعلوه بمنزلة قطع النسل بالوآد . فأكذبهم وأخبر أنه لا يمنع
الحمل إذا شاء الله خلقه ، وإذا لم يرد خلقه لم يكن وأد حقيقة وإنما وأدا خفياً في
حديث جذامة . لأن الرجل إنما يعزل هرباً من الحمل فأجرى قصده لذلك مجرى
الوآد . لكن الفرق بينهما أن الوآد ظاهر بالمباشرة اجتمع فيه القصد والفعل ،
والعزل يتعلق بالقصد فقط . فلذلك وصفه بكونه خفياً . وهذا الجمع قوى كذا
في النيل . قوله (كنا نعزل والقرآن ينزل) فيه جواز الاستدلال بالتقرير من
الله ورسوله على حكم من الأحكام لأنه لو كان ذلك الشيء حراماً لم يقرأ عليه ،
ولكن بشرط أن يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم . وقد ذهب الأكثر من أهل
الأصول على ما حكاه في الفتح : إلى أن الصحابي إذا أضاف الحكم إلى زمن
النبي صلى الله عليه وسلم كان له حكم الرفع . قال لأن الظاهر أن النبي صلى الله
عليه وسلم اطلع على ذلك وأقره . لتوفر دواعيهم على سؤالهم إياه عن
(١٩ — نغمة الأحوذى — ٤)

مِنْ غَيْرِ وَجْهِ . وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ ، فِي الْعَزْلِ . وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ : تُسْتَأْمَرُ الْحُرَّةُ فِي الْعَزْلِ ، وَلَا تُسْتَأْمَرُ الْأَمَةُ .

٣٨ - بابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْعَزْلِ

١١٤٧ - حدثنا ابنُ أبي عُمرٍ وَتُيَيْبَةُ قَالَا : أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ

عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ قُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ :

الْأَحْكَامُ . قَالَ وَقَدْ وَرَدَتْ عِدَّةُ طُرُقٍ تَصْرَحُ بِإِطْلَاعِهِ عَلَى ذَلِكَ . وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ قَالَ : كُنَّا نَعَزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيُلْغِى ذَلِكَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَنْهِنَا . قَوْلُهُ (حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ . قَوْلُهُ (وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْعَزْلِ) فَاسْتَدْلُوا بِأَحَادِيثِ الْبَابِ . (وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ : تُسْتَأْمَرُ الْحُرَّةُ فِي الْعَزْلِ وَلَا تُسْتَأْمَرُ الْأَمَةُ) يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَعَزَلَ عَنِ الْحُرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا . وَفِي إِسْنَادِهِ ابْنُ لَهْيَعَةَ ، وَفِيهِ مَقَالٌ مَعْرُوفٌ وَيَشْهَدُ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : نَهَى عَنْ عَزْلِ الْحُرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّهُ كَانَ يَعَزِلُ عَنْ أَمَتِهِ . وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَتْمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِثْلَهُ . وَقَدْ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي حُكْمِ الْعَزْلِ فَحُكِيَ فِي الْفَتْحِ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّهُ قَالَ : لِاخْتِلَافِ بَيْنِ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ لَا يَعَزِلُ عَنِ الزَّوْجَةِ الْحُرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا ، لِأَنَّ الْجَمَاعَ مِنْ حَقِّهَا ، وَلَهَا الْمَطَالَبَةُ بِهِ ، وَلَيْسَ الْجَمَاعُ الْمَعْرُوفُ إِلَّا مَا لَا يُلْحِقُهُ الْعَزْلُ . قَالَ الْحَافِظُ وَافَقَهُ فِي نَقْلِ هَذَا الْإِجْمَاعِ ابْنُ هُبَيْرَةَ قَالَ : وَتَعَقَّبَ بِأَنَّ الْمَعْرُوفَ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ لَا حَقَّ لِلرَّأَةِ فِي الْجَمَاعِ فَيَجُوزُ عِنْدَهُمُ الْعَزْلُ عَنِ الْحُرَّةِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا عَلَى مَقْتَضَى قَوْلِهِمْ . وَيَدُلُّ عَلَى اعْتِبَارِ الْإِذْنِ مِنَ الْحُرَّةِ حَدِيثُ عُمَرَ الْمَذْكُورِ . وَأَمَّا الْأَمَةُ فَإِنْ كَانَتْ زَوْجَةً فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْحُرَّةِ . وَاخْتَلَفُوا هَلْ يَعْتَبَرُ الْإِذْنُ مِنْهَا أَوْ مِنْ سَيِّدِهَا ؟ وَإِنْ كَانَتْ سَرِيَّةً . فَقَالَ فِي الْفَتْحِ : يَجُوزُ بِلَا خِلَافٍ عِنْدَهُمْ إِلَّا فِي وَجْهِ حِكَاةِ الرُّوْيَانِيِّ فِي الْمَنْعِ مُطْلَقًا . كَذَهَبَ ابْنُ حَزْمٍ .

بابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْعَزْلِ

قَوْلُهُ (عَنْ قُرْعَةَ) بِفَتْحِ الْقَافِ وَالزَّوْاى ابْنُ يَحْيَى الْبَصْرِيُّ ثِقَةٌ مِنَ الثَّالِثَةِ .

ذُكِرَ الْعَزْلُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « لِمَ يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ ؟ » . زَادَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍ فِي حَدِيثِهِ : وَلَمْ يَقُلْ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ . قَالَا فِي حَدِيثِهِمَا : « فَإِنَّهَا لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا » . وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ . حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ . وَقَدْ كَرِهَ الْعَزْلَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ .

٣٩ - باب ما جاء في القسمة للبكر والثيب

١١٤٨ - حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف . أخبرنا بشر بن المفضل عن خالد الحذاء ، عن أبي قلابة ، عن أنس بن مالك قال : لَوْ شِئْتُ أَنْ أَقُولَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَلَكِنَّهُ قَالَ : السُّنَّةُ ، إِذَا قَوْلُهُ (لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ . وَزَادَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍ فِي حَدِيثِهِ وَلَمْ يَقُلْ لَا يَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ) أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَصْرَحْ لَهُمْ بِالنَّهْيِ . وَإِنَّمَا أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْأَوَّلَى تَرْكُ ذَلِكَ . لِأَنَّ الْعَزْلَ إِنَّمَا كَانَ خَشْيَةً حُصُولِ الْوَلَدِ ، فَلَا قَائِدَ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ إِنْ كَانَ قَدْ خَلَقَ الْوَلَدَ لَمْ يَمْنَعْ الْعَزْلَ ذَلِكَ ، فَقَدْ يَسْبِقُ الْمَاءُ وَلَمْ يَشْعُرِ الْعَازِلُ فَيَحْصُلُ الْعَلُوقُ وَيَبَاحُثُهُ الْوَلَدُ . وَلَا رَادَ لِمَا قَضَى اللَّهُ . وَالْفِرَارُ مِنْ حُصُولِ الْوَلَدِ يَكُونُ لِأَسْبَابٍ مِنْهَا خَشْيَةُ عُلُوقِ الزَّوْجَةِ الْأَمَةِ . لِثَلَاثٍ يَصِيرُ الْوَلَدُ رَقِيقًا ، أَوْ خَشْيَةُ دُخُولِ الضَّرَرِ عَلَى الْوَلَدِ الْمَرْضُوعِ إِذَا كَانَتْ الْمَوْطُوءَةُ تَرْضَعُهُ ، أَوْ فِرَارًا مِنْ كَثَرَةِ الْعِيَالِ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مَقْلًا ، فَيَرْغَبُ فِي قِتْلَةِ الْوَلَدِ لِثَلَاثٍ يَتَضَرَّرُ بِتَحْصِيلِ الْكَسْبِ . وَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَغْنَى شَيْئًا . وَقَدْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ وَابْنُ حَبَّانٍ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ : أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عَنِ الْعَزْلِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ أَنَّ الْمَاءَ الَّذِي يَكُونُ مِنْهُ الْوَلَدُ أَهْرَقْتَهُ عَلَى صَخْرَةٍ لَأَخْرَجَ اللَّهُ مِنْهَا وَلَدًا . وَلَهُ شَاهِدَانِ فِي الْكَبِيرِ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَفِي الْأَوْسَطِ لَهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ كَذَا فِي الْفَتْحِ .

باب ما جاء في القسمة للبكر والثيب

قوله : (قَالَ) أَيْ أَبُو قِلَابَةَ (لَوْ شِئْتُ أَنْ أَقُولَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَكِنَّهُ قَالَ السُّنَّةُ) كَانَ يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَوْ صَرَحَ بِرَفْعِهِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبِكْرَ عَلَى امْرَأَتِهِ ، أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا . وَإِذَا تَزَوَّجَ
الثَّيِّبَ عَلَى امْرَأَتِهِ ، أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا . وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ .
حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رَفَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ
أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَنَسٍ . وَلَمْ يَرْفَعَهُ بَعْضُهُمْ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا
عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالُوا : إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً بَكْرًا عَلَى امْرَأَتِهِ ،
أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا ، ثُمَّ قَسَمَ بَيْنَهُمَا بَعْدُ ، بِالْعَدْلِ . وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ
عَلَى امْرَأَتِهِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا .

عليه وسلم لسان صادقاً ويكون روى بالمعنى وهو جائز عنده ، لكنه رأى أن
المحافظة على اللفظ أولى . واعلم أن الصحابي إذا قال السنة أو من السنة فالمراد به
سنة النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذي يتبادر من قول الصحابي . وقد وقع في
صحيح البخاري في الحج قول سالم بن عبد الله بن عمر حين سأله الزهري عن قول
ابن عمر للحجاج : ان كنت تريد السنة هل تريد سنة النبي صلى الله عليه وسلم
فقال له سالم وهل يعنون بذلك الا سنته انتهى . (اذا تزوج الرجل البكر على
امرأته) أى يكون عنده امرأة فيتزوج معها بكراً (أقام عندها سبعا) زاد في رواية
الشيخين ثم قسم (واذا تزوج ثيباً على امرأته أقام ثلاثاً) . زاد في رواية
الشيخين ثم قسم . وفي رواية الدارقطني : للبكر سبعة أيام وللثيب ثلاثة ثم يعود الى
نسائه . قوله (وفي الباب عن أم سلمة) أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وابن
ماجه عنها : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوجها أقام عندها ثلاثة أيام وقال
إنه ليس بك هو ان على أهلك ، فإن شئت سبعت لك ، وإن سبعت لك سبعت
لنساءي . وفي رواية الدارقطني : إن شئت أقت عندك ثلاثاً خالصة لك ، وإن شئت
سبعت لك وسبعت لنساءي قالت تقيم معي ثلاثاً خالصة . وفي إسناده رواية
الدارقطني هذه الواقدي وهو ضعيف جداً . قوله (حديث أنس حديث حسن
صحيح) وأخرجه الشيخان . قوله (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم قالوا :
اذا تزوج الرجل امرأة بكراً على امرأته أقام عندها سبعا ثم قسم بينهما بعد
بالعدل الخ) ، واستدلوا بأحاديث الباب فإنها ظاهرة فيما قالوا . وهو مذهب
الشافعي وأحمد وإسحاق وجمهور العلماء قال النووي في شرح مسلم : وفيه أن حق

الزفاف ثابت للزفوفة . وتقدم به على غيرها فإن كانت بكراً كان لها سبع ليال
بأيامها بلا قضاء ، وإن كانت ثيباً كان لها الخيار إن شاءت سبعا ويقضى السبع
لباقى النساء ، وإن شاءت ثلاثاً ولا يقضى . وهذا مذهب الشافعى وموافقيه .
وهو الذى ثبتت فيه هذه الأحاديث الصحيحة . ومن قال به مالك وأحمد وإسحاق
وأبو ثور وابن جرير وجهور العلماء انتهى كلام النووى . وروى الإمام محمد
فى موطاه حديث أم سلمة وفيه : إن شئت سبعت عندك وسبعت عندهن ، وإن
شئت ثلثت عندك ودرت . قالت : ثلث . قال محمد بهذا نأخذ : ينبغى إن سبعت
عندها أن يسبعت عندهن لا يزيد لها عليهن شيئاً ، وإن ثلثت عندها يثلث عندهن .
وهو قول أبى حنيفة والعامه من فقهاءنا انتهى . قلت : مذهب الحنفية أنه لافرق
بين الجديدة والقديمة ولا بين البكر والثيب بل يجب القسم بينهما بالسوية .
والاستدلال على هذا بحديث أم سلمة غير ظاهر بل الظاهر منه هو ما ذهب إليه الجمهور
وقد أقر به صاحب التعليق الممجد على موطأ محمد . وكذا الظاهر من سائر أحاديث
الباب هو ما ذهب إليه الجمهور ويؤيده رواية الدارقطنى بلفظ : إن شئت أقمت
عندك ثلاثاً خالصة لك ، وإن سبعت لك سبعت لفسائى . قالت تقيم معى ثلاثاً
خالصة . واستدل أبو حنيفة وأصحابه بالظواهر الواردة بالعدل بين الزوجات .
وأجيبوا بأن أحاديث الباب مخصوصة للظواهر العامة . والحاصل أن المذهب الراجح
الظاهر من الأحاديث الصحيحة هو مذهب الجمهور والله تعالى أعلم .

تنبيه : أعلم أن الإمام أبى حنيفة وأصحابه كما تركوا العمل بظاهر أحاديث
الباب ، كذلك ترك الإمام مالك وأصحابه العمل بظاهر حديث أم سلمة المذكور .
فإنه يفهم منه جواز التخيير للثيب بين الثلاث بلا قضاء والسبع مع القضاء وإليه
ذهب الشافعى وأحمد والجمهور . وقال مالك وأصحابه لا تخيير بل للبكر الجديدة
سبع ، وللثيب ثلاث ، بدون التخيير والقضاء . قال ابن عبد البر : هذا يعنى حديث
أم سلمة تركه مالك وأصحابه للحديث الذى رواه مالك عن أنس انتهى . وأشار به
إلى حديث أنس المذكور فى الباب قال صاحب التعليق الممجد : واعتذر أصحاب
مالك عن حديث أم سلمة الدال صريحاً على التخيير ، بأن مالكا رأى ذلك من
خصائص النبي صلى الله عليه وسلم لأنه خص فى النكاح بخصائص . فاحتمل
الخصوصية منع من الأخذ به . وفيه ضعف ظاهر لأن مجرد الاحتمال لا يمنع
الاستدلال انتهى . قلت الأمر كما قال صاحب التعليق الممجد .

٤٠ - باب ما جاء في التسوية بين الضرائر

١١٤٩ - حدثنا ابن أبي عمير أخبرنا بشر بن السري . أخبرنا حماد ابن سلمة عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن عبد الله بن يزيد ، عن عائشة ؛ « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين نسائه فيعدل ويقول : اللهم ! هذه قسمتي فيما أملك ، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك » . حديث عائشة هكذا ، رواه غير واحد عن حماد بن سلمة ، عن أيوب ؛ عن أبي قلابة ، عن عبد الله بن يزيد ، عن عائشة ؛ « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم » . ورواه حماد بن زيد وغير واحد عن أيوب ، عن أبي قلابة ، مرسلاً ؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم وهذا أصح من حديث حماد بن سلمة .

ومعنى قوله : لا تلمني فيما تملك ولا أملك . إنما يعني به الحب والمودة . كذا فسره بعض أهل العلم .

باب ما جاء في التسوية بين الضرائر

هي زوجات الرجل لأن كل واحدة تنضرر بالأخرى بالغيرة والقسم . كذا في الجمع . قوله : (كان يقسم بين نسائه فيعدل) استدل به من قال أن القسم كان واجباً عليه ، وذهب بعض المفسرين إلا أنه لا يجب عليه ، واستدلوا بقوله تعالى (ترجى من تشاء منهن) الآية ، وذلك من خصائصه (ويقول اللهم هذه قسمتي فيما أملك) أى أقدر عليه (فلا تلمني) أى لا تعاتبني ولا تؤاخذني (فيما تملك ولا أملك) أى من زيادة المحبة والميل . قال ابن الهمام : ظاهره أن ما عداه مما هو داخل تحت ملكه وقدرته يجب التسوية فيه . ومنه عدد الوطأت والقبلات والتسوية فيهما غير لازمة إجماعاً . قوله (وهذا أصح من حديث حماد بن سلمة) وكذا أعله النسائي والدارقطني وقال أبو زرعة : لا أعلم أحداً تابع حماد بن سلمة على وصله : والحديث أخرجه الخمسة إلا أحمد وأخرجه أيضاً الدارمي وصححه ابن حبان والحاكم . قوله (كذا فسره بعض أهل العلم) أخرج البيهقي من طريق علي بن طلحة عن ابن عباس

١١٥٠ - حدثنا محمد بن بشار أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا همام عن قتادة ، عن النضر بن أنس ، عن بشير بن نعيم ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا كَانَتْ عِنْدَ الرَّجُلِ امْرَأَتَانِ ، فَلَمْ يَعْدِلْ بَيْنَهُمَا ، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشَقَهُ سَاقِطٌ » . وَإِنَّمَا أُسْنَدَ هَذَا الْحَدِيثِ هَمَّامُ بْنُ يُحْيَى عَنْ قَتَادَةَ . وَرَوَاهُ هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ : كَانَ يُقَالُ . وَلَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ هَمَّامٍ .

٤١ - باب ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما

١١٥١ - حدثنا أحمد بن منيع وهنأد قالا : أخبرنا أبو معاوية عن الحجاج ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده : أن رسول الله

في قوله (ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء) قال في الحب والجماع وعند عبيدة بن عمرو السلمي مثله . قوله (جاء يوم القيامة وشقه ساقط) وفي بعض الروايات جاء يوم القيامة يجر أحد شقيه ساقطاً أو ماثلاً . قال الطيبي في شرح قوله : « وشقه ساقط » ، أي نصفه مائل قيل بحيث يراه أهل العرصات ليسكون هذا زيادة في التعذيب وهذا الحكم غير مقصور على امرأتين ، فإنه لو كانت ثلاث أو أربع كان السقوط ثابتاً ، واحتمل أن يكون نصفه ساقطاً وإن لزم الواحدة وترك الثلاث أو كانت ثلاثة أرباعه ساقطة على هذا فاعتبر ، ثم إن كانت الزوجتان إحداهما حرة والأخرى أمة ؛ فللحرة الثلثان من القسم وللأمة الثلث . بذلك ورد الأثر قضى به أبو بكر وعلى رضي الله عنهما . كذا في المرقاة : قوله (وإنما أسند هذا الحديث همام) أي رواه مرفوعاً ، (ولا نعرف هذا الحديث مرفوعاً إلا من حديث همام) وقال عبد الحق : هو خبر ثابت لكن علته أن هماماً تفرد به ، وأن هشاماً رواه عن قتادة فقال : كمان يقال . وأخرج أبو نعيم عن أنس نحوه . وحديث أبي هريرة هذا أخرجه الخمسة وأخرجه أيضاً الدارمي وابن حبان والحاكم قال : وإسناده على شرط الشيخين كذا في المنتقى والنيل .

باب ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما

قوله : (عن الحجاج) هو ابن أرطاة صدوق كثير الخطأ والتدليس .

صلى الله عليه وسلم ردَّ ابنته زينبَ على أبي العاص بن الربيع ، بمهرٍ جديدٍ ونكاحٍ جديدٍ . هذا حديثٌ في إسناده مقالٌ . والعملُ على هذا الحديثِ عند أهل العلم : أنَّ المرأةَ إذا أسلمت قبل زوجها ثمَّ أسلم زوجها وهي في العدة ؛ أنَّ زوجها أحقُّ بها ما كانت في العدة . وهو قولُ مالكِ ابنِ أنسٍ والأوزاعيِّ والشافعيِّ وأحمدَ وإسحاقَ .

١١٥٢ — حدثنا هنادُ أخبرنا يونسُ بنُ بُكَيْرٍ عن مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ قال : حَدَّثَنِي دَاوُدُ بنُ حُصَيْنٍ عن عِكْرِمَةَ ، عن ابنِ عَبَّاسٍ قال : « ردَّ النبيُّ صلى الله عليه وسلم ابنته زينبَ على أبي العاصِ بنِ الربيعِ ، بعدَ ستِّ سنينَ ، بالنِّكاحِ الأوَّلِ . ولمْ يُحدِّثْ نِكَاحًا » . هذا حديثٌ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بَأْسٌ ، وَلَكِنْ لَا نَعْرِفُ وَجْهَ هَذَا الْحَدِيثِ ، وَلَعَلَّهُ قَدْ جَاءَ هَذَا

قوله (رد ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بمهر جديد ونكاح جديد) بخالفه حديث ابن عباس الآتي ففيه أنه صلى الله عليه وسلم ردها عليه بالنكاح الأول ولم يحدث نكاحاً ، وهو أصح كما ستعرف ، قوله (هذا حديث في إسناده مقال في إسناده حجاج بن أرطاة وهو مدلس . وأيضاً لم يسمعه من عمرو بن شعيب كما قال أبو عبيد ، وإنما حمله عن العزمي وهو ضعيف ، وقد ضعف هذا الحديث جماعة من أهل العلم كذا في النيل ، والحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه . قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم) أي من حيث أن هذا الحديث يقتضي أن الرد بعد العدة يحتاج إلى نكاح جديد . فالرد بلا نكاح لا يكون إلا قبل العدة . قاله أبو الطيب المدني . (وهو قول مالك بن أنس والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق) وقال محمد في موطأه : إذا أسلمت المرأة وزوجها كافر في دار الإسلام لم يفرق بينهما حتى يعرض على الزوج الإسلام ، فإن أسلم فهمى امرأته ، وإن أبي أن يسلم فرق بينهما وكانت فرقتهما تطليقة بائنة . وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم النخعي انتهى . قوله (بعد ست سنين بالنكاح الأول ولم يحدث نكاحاً) وفي رواية لأحمد وأبي داود وابن ماجه : بعد سنتين . قال الشوكاني : وفي رواية بعد ثلاث سنين وأشار في الفتح إلى الجمع فقال : المراد بالست ما بين هجرة زينب وإسلامه ، وبالسنتين

أو الثلاث ما بين نزول قوله تعالى : (لا هن حل لهم) وقدمه مسلماً فإن بينهما سنتين وأشهر . قوله (هذا حديث ليس بإسناده بأس) حديث ابن عباس هذا صحيحه الحاكم . وقال الخطابي : هو أصح من حديث عمرو بن شعيب ، وكذا قال البخاري . قال ابن كثير في الإرشاد : هو حديث جيد قوى وهو من رواية ابن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس انتهى . إلا أن حديث داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس نسخه ، وقد ضعف أمرها على بن المديني وغيره من علماء الحديث وابن إسحاق فيه مقال معروف . كذا في النيل . قلت قد تقدم في بحث القراءة خلف الإمام أن الحق أن ابن إسحاق ثقة قابل للاحتجاج . (ولكن لا نعرف وجه الحديث) قال الحافظ : أشار بذلك إلى أن ردها إليه بعد ست سنين أو بعد سنتين أو ثلاث مشكل لاستبعاد أن تبقى في العدة هذه المدة . قال ولم يذهب أحد إلى جواز تقرير المسئلة تحت المشرک إذا تأخر إسلامه عن إسلامها حتى انقضت عدتها . ومن نقل الإجماع في ذلك ابن عبد البر ، وأشار إلى أن بعض أهل الظاهر قال بجوازه ، وردّه بالإجماع المذكور . وتعقب بثبوت الخلاف قديماً فيه ، فقد أخرجه ابن أبي شيبة عن علي وإبراهيم النخعي بطرق قوية ، وأقوى به حماد شيخ أبي حنيفة ، وأجاب الخطابي عن الإشكال بأن بقاء العدة تلك المدة ممكن وإن لم تجز به عادة في الغالب ، ولا سيما إن كانت المدة إنما هي سنتان وأشهر فإن الحيض قد يبطئ عن ذات الأقراء لعارض . وبمثل هذا أجاب البيهقي . قال الحافظ : وهو أولى ما يعتمد في ذلك . وقال السهيلي في شرح السيرة : إن حديث عمرو بن شعيب هو الذي عليه العمل ، وإن كان حديث ابن عباس أصح اسناداً ، لكن لم يقل به أحد من الفقهاء ، لأن الإسلام قد كان فرق بينهما قال الله تعالى : (لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن) ومن جمع بين الحديثين قال : معنى حديث ابن عباس : ردها عليه على النكاح الأول في الصداق والحجاء ، ولم يحدث زيادة على ذلك من شرط ولا غيره انتهى . وقد أشار إلى مثل هذا الجمع ابن عبد الله . وقيل : إن زينب لما أسلمت وبقي زوجها على الكفر لم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم إذ لم يكن قد نزل تحریم نكاح المسئلة على المكافر ، فلما نزل قوله تعالى : (لا هن حل لهم) الآية . أمر النبي صلى الله عليه وسلم ابنته أن تعتد ، فوصل أبو العاص مسلماً قبل انقضاء العدة ففررها النبي صلى الله

مِنْ قَبْلِ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ ، مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ .

١١٥٣ - حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيسَى أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : « أَنَّ رَجُلًا جَاءَ مُسْلِمًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . ثُمَّ جَاءَتْ امْرَأَتُهُ مُسْلِمَةً . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّهَا كَانَتْ أَسْلَمْتُ مَعِيَ . فَرَدَّهَا عَلَيْهِ » . هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ . سَمِعْتُ عَبْدَ بْنَ حَمِيدٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ يَذْكُرُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، هَذَا الْحَدِيثَ .

وَحَدِيثُ الْحَجَّاجِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدَّ ابْنَتَهُ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بِمَهْرٍ جَدِيدٍ وَنِكَاحٍ جَدِيدٍ . فَقَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ : حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَجْوَدُ إِسْنَادًا . وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ .

عليه وسلم بالنكاح الأول . فيندفع الاشكال . قال ابن عبد البر : وحديث عمرو ابن شعيب تعضده الأصول وقد صرح فيه بوقوع عقد جديد . والّاخذ بالصرح أولى من الّاخذ بالمحتمل ، ويؤيده مخالفة ابن عباس لما رواه كما حكى ذلك عنه البخارى . قال الحافظ : وأحسن المسالك فى تقرير الحديثين ترجيح حديث ابن عباس ، كما رجحه الأئمة ، وحمله على تطاول العدة فيما بين نزول آية التحريم وإسلام أبي العاص ، ولا مانع من ذلك انتهى . وفى المقام كلام أكثر من هذا فعليك أن تراجع شروح البخارى كالفتح وغيره .

قوله : (فقال يا رسول الله إنها كانت أسلمت معي فردها عليه) فيها أن المرأة إذا أسلمت مع زوجها ترد إليه وهذا مجمع عليه . قوله (يذكر عن محمد بن إسحاق هذا الحديث) أراد بهذا الحديث حديث ابن عباس المذكور بلفظ : رد النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب الخ .

٤٢ - باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها

١١٥٤ - حدثنا محمود بن غيلان أخبرنا يزيد بن الحباب. أخبرنا سفيان عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود، أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا، ولم يدخل بها حتى مات. فقال ابن مسعود: لها مثل صداق نساءها. لا وكس ولا شطط. وعليها العدة ولها الميراث. فقام معقل بن سنان الأشجعي فقال: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بروع بنت واشق، امرأة مينا، مثل ما قضيت. ففرح بها ابن مسعود. وفي الباب عن الجراح.

باب ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها قوله (ولم يفرض) بفتح الياء وكسر الراء أى لم يقدر ولم يعين (لها صداقا) أى مهرأ (ولم يدخل بها) أى لم يجامعها ولم يخل بها خلوة صحيحة (مثل صداق نساءها) أى نساء قومها (لا وكس) بفتح فسكون أى لا نقص (ولا شطط) بفتح حين أى ولا زيادة (ولها العدة) أى للوفاة (ولها الميراث) زاد في رواية لأبي داود: فإن يك صواباً فن الله، وإن يك خطأ فننى، ومن الشيطان والله ورسوله بريتان. (فقام معقل) بفتح الميم وكسر القاف (ابن سنان) بكسر السين (الأشجعي) بالرفع صفة معقل (في بروع) قال في القاموس كجدول ولا يكسر بنت واشق صحابية انتهى. وقال في المعنى بفتح الباء عند أهل اللغة وكسرها عند أهل الحديث انتهى. وقال في جامع الأصول: أهل الحديث يرونها بكسر الباء وفتح الواو وبالعين المهملة. وأما أهل اللغة فيفتحون الباء ويقولون إنه ليس بالعربية فعول إلا خروج لهذا النبت، وعقود اسم وإد انتهى. قال انقارى فليكن هذا من قبيلهما ونقل المحدثين أحفظ. قال وهو غير منصرف (بنت واشق) بكسر الشين المعجمة (ففرح بها) أى بالقضية أو بالفتيا لكون اجتهاده موافقا لحكمه صلى الله عليه وسلم. قوله (وفي الباب عن الجراح) بفتح الجيم وتشديد

١١٥٥ — حدثنا الحسن بن علي الخلال . أخبرنا يزيد بن هارون وعبد الرزاق ، كلاهما عن سفيان ، عن منصور ، نحوه .

حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح . وقد روى عنه من غير وجه . والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم .

وبه يقول الثوري وأحمد وإسحاق . وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، منهم علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وابن عمر : إذا تزوج الرجل امرأة ولم يفرض لها صداقاً حتى مات ، قالوا : لها الميراث ، ولا صداق لها ، وعليها العدة . وهو قول

الراء بن أبي الجراح الأشجعي صحابي مقل وأخرج حديثه أبو داود قوله (حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح) قال الحافظ في بلوغ المرام : وصححه الترمذي وجماعة انتهى . قال في السبل منهم ابن مهدي وابن حزم وقال : لا مغمز فيه بصحة إسناده . ومثله قال البيهقي في الخلافيات . قلت : الحديث صحيح وكل ما أعلوه به فهو مدفوع . قوله (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم . وبه يقول الثوري وأحمد وإسحاق) قال في النيل : والحديث فيه دليل على أن المرأة تستحق بموت زوجها بعد العقد قبل فرض الصداق جميع المهر ، وإن لم يقع منه دخول ولا خلوة . وبه قال ابن مسعود وابن سيرين وابن أبي ليلى وأبو حنيفة وأصحابه وإسحاق وأحمد انتهى . قلت : وهو الحق . (وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه وابن عباس وابن عمر : إذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها ولم يفرض لها صداقاً حتى مات قالوا لها الميراث ولا صداق لها ، وعليها العدة) وهو قول الأوزاعي والليث ومالك وأحمد قول الشافعي . قالوا الآن الصداق عوص ، فإذا لم يستوف الزوج المعوض عنه لم يلزم قياساً على ثمن المبيع . وأجابوا عن الحديث بأن فيه اضطراباً ؛ فروى مره عن معقل بن سنان ، ومره عن معقل بن يسار ، ومره عن بعض أشجع لا يسمى ، ومره عن رجل عن أشجع أو ناس من أشجع . وضعفه الواقدي بأنه حديث ورد إلى المدينة من

الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ : وَلَوْ ثَبَتَ حَدِيثُ بَرُوعَ بِنْتِ وَاشِقٍ لَكَانَتْ الْحُجَّةُ
فِيمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَرَوَى عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ رَجَعَ
بِمِصْرَ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ ، وَقَالَ بِحَدِيثِ بَرُوعَ بِنْتِ وَاشِقٍ .

أهل الكوفة فما عرفه علماء المدينة . وروى عن علي رضي الله عنه أنه رده بأنه
معقل بن سنان أعرابي بوال على عقبيه . وأجيب بأن الاضطراب غير قاذح
لأنه متردد بين صحابي وصحابي ، وهذا لا يطعن به في الرواية ولا يضر الرواية
بلفظ « عن بعض أشجع » ، أو « عن رجل من أشجع » ، لأنه فسر ذلك بمعقل .
قال البيهقي : قد سمي فيه ابن سنان وهو صحابي مشهور ، والاختلاف فيه لا يضر
فإن جميع الروايات فيه صحيحة ، وفي بعضها ما دل على أن جماعة من أشجع
شهدوا بذلك . وقال ابن أبي حاتم قال أبو زرعة الذي قال معقل بن سنان أصح .
وأما عدم معرفة علماء المدينة فلا يقدر بها مع عدالة الراوي . وأما الرواية
عن علي رضي الله عنه فقال في البدر المنير : لم يصح عنه (وقال لو ثبت حديث
بروع بنت واشق لكانت الحجة فيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم) وقال
الشافعي في الأم : إن كان يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو أولى
الأمور ، ولا حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كبر . ولا شيء
في قوله إلا طاعة الله بالتسليم له . ولم أحفظه عنه من وجه يثبت مثله ؛ مرة يقال
عن معقل بن سنان ، ومرة عن معقل بن يسار ، ومرة عن بعض أشجع لا يسمى
انتهى . وغرضه التضعيف بالاضطراب ، وقد عرفت الجواب عنه . وروى
الحاكم في المستدرک عن حرمة بن يحيى أنه قال : سمعت الشافعي يقول إن صح
حديث بروع بنت واشق قلت به . قال الحاكم : قال شيخنا أبو عبد الله لو حضرت
الشافعي لقمعت على رؤوس الناس وقلت قد صح الحديث انتهى . وروى عن
الشافعي أنه رجع عن هذا القول . وقال بحديث بروع بنت واشق (لثبوتها عنده
بعد أن كان متردداً في صحته .